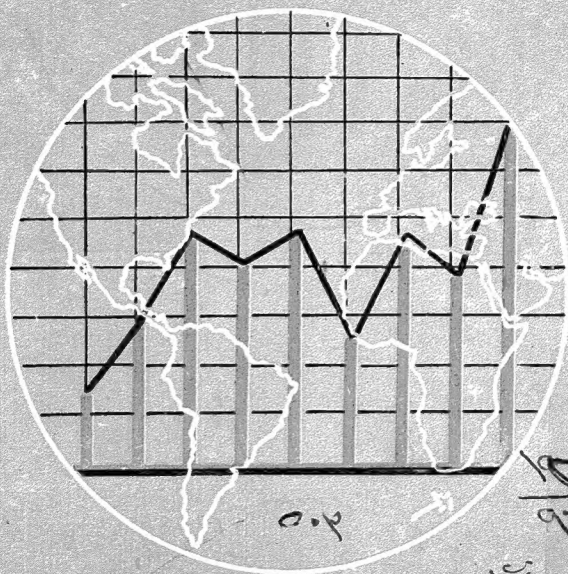


الأمم الغنية والأمم الفقيرة



١٠/١١
١٠/١١

تأليف : برباره وورد
ترجمة : روفائيل جرجس
مراجعة : الدكتور حسين عمر

الإلف كتاب

(٥٣٠)

الأمم الغنية والأمم الفقيرة

بإشراف
الإدارة العامة للثقافة
بوزارة التعليم العالي

تصدر هذه السلسلة بمعاونة
المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

الألف كتاب

٥٣٠

الأهم الغنية
و
الأهم الفقية

تأليف

برباره وورد

ترجمة

روفايل جرميس

مراجعة

الدكتور حسين عمر

مكتبة الأنجلو المصرية
ملتزمة الطبع والنشر
١٦٥ شارع كورنيش نهر دمنهور، دمنهور، دمنهور

هذه ترجمة كتاب :

The Rich Nations And The Poor Nations

Barbara Ward.

تأليف :

دار الجيل للطباعة ١٤ قصر القوزة - القاهرة

تأليف ٩٠٥٢٩٦

الفصل الأول

منابع الثورات الأربع

لا إخال إلا أننا جميعاً ندرك أننا نعيش في أكثر العصور الثورية
نكبة على الإنسان في كل تاريخه . فمن عادة الإنسان أن يفكر
في الثورة على أنها حدث واحد ، أو على الأقل سلسلة من الأحداث
مرتبط بعضها ببعض ، ولكنتنا في واقع الأمر نعيش في عشر أو عشرين
من مثل هذه الثورات — وكلها تغير أساليب حياتنا ، ونظرتنا إلى
الأشياء ، بل تغير كل شيء بحيث لا نتعرف عليه ، وتغيره بسرعة .

وما أريده هنا هو أن أتابع بعض هذه الثورات في أثرها على يكتنا
وعلى أسلوب حياتنا . وبما أنه لا يسعني أن أتاولها جميعاً ، فقد
تخيرت أربعاً منها يبدو أنها تنسج خيوطها حول حياتنا في كل ناحية
من نواحيها .

وأولى هذه الثورات ، ولعلها أكثرها إغراء ، إنما تبدأ في مجال
الافكار . وكل أن يثير هذا دهشتنا ، لأن الافكار هي الدوافع الأولى
للتاريخ ، إذ أن الثورات تبدأ عادة بالافكار . فبأفكارنا تغير أسلوب
حياتنا ، وأسلوب تنظيمنا للمجتمع ، وأسلوب ممارستنا للأشياء المادية .

فتبدأ إذن بفكرة ثورية تعمل الآن في العالم كله من أوله إلى آخره ،
وأعني بها ثورة المساواة :

المساواة بين الناس وبين الأمم . هذه العبارة خالية من كل زخرف
ولا يمكن الإفاضة في مناقشتها ، ولا يقسع الوقت للكشف عن كل
ما تتضمنه المساواة بين الناس . فن ناحية ليس هناك مجتمع يعرف
بعد معرفة تامة ماذا تعنيه مثل هذه المساواة . هل هي مجرد التسوية
بين الناس لحسب ؟ أم هل هي تعني عدم المبالاة بالتفوق ؟ وهل يمكن
الجمع بينها وبين السبل المعقولة للقيادة والإشراف ؟ وإذا كان لشخص
ما أن يحكم ويتولى القيادة ، وإذا كان للعوائق الخارجية التي تقف في طريق
المساواة أن تزول — كالحسب والنسب ، وملكية الأرض ، والثراء ،
والميراث — فهلا يخلق حكم العقل والقدرة وحدهما نوعاً من أرستقراطية
الجدارة أو الذكاء الرفيع ، وهو في النهاية أكثر بعداً عن المساواة من
نظام يتطلب أساليب أقل صرامة وأكثر مرونة لتعبئة الطبقة الحاكمة ؟
هذه كلها أسئلة مثيرة للانتباه يحسب متابعها ، وكثير منها وثيق الصلة
بالمسائل الدولية في أيامنا هذه . فثلا تعبئة القيادة من بين من سلبت
أملأهم باسم المساواة تضفي قوة عظيمة على الشيوعية ، حيث إن من سلبت
أملأهم يكونون الغالبية العظمى في كل الأمم النامية . ولكن يجب
أن يكون لبحث حدوده ، فمن هنا نرى مبدأ المساواة باعتبارها قوة
تعمل على التغيير الاجتماعي والاقتصادي والقوى .

إتانا نعلم أن الرغبة الملحة عند الناس في أن يروا أنفسهم مساوين للغير من الناس ، دون تفرقة بسبب الطبقة أو الجنس أو العنصر أو القومية ، هي إحدى القوى النافذة في يومنا هذا . وأنا أعتقد أنها أحد الجذور العميقة المتأصلة لقوميتنا الحديثة ، وإن كنت بطبيعة الحال لا أقلل من شأن الجذور الأخرى للقومية مثل روح الجماعة واللغة المشتركة والتاريخ المشترك . ولكن حين ننظر الدول إلى المجال الدولي ، ينبعث الكثير من قوة قوميتها من الإحساس بأن جاراتها لا تفضلها في شيء ، وأنها يجب أن تتساوى معها في الحقوق ، أو بعبارة أخرى تطلب المساواة بها . إن الأمم المتحدة بأكادها بمبدئها القائل بأن : « لكل دولة صوتاً » ، تعكس صدى هذه القومية القائمة على مبدأ المساواة ، ومبدأ حق تقرير المصير ، وهو أمضى أسلحة القومية حين تتداعى الإمبراطوريات القديمة ، هو في جوهره مطالبة الشعوب الجديدة بالمساواة القومية مع الدول الأقدم منها . ولهذا السبب تلقى القومية اليوم وقد اتخذت شكل المساواة إلى حد كبير — مساواة الأمم بعضها ببعض ، والمساواة في المكافأة والهيبة . وهي تتأق من عدم الخضوع لسيطرة الأمم الأخرى . وهذه من أقوى الدوافع في عالمنا اليوم ، فعندما نبحث موضوع القومية فإننا أظن أنه من الصواب أن نربطه بفكرة المساواة .

أما الثورة الثانية فتتعلق أيضاً بالأفكار : فكرة التقدم ، وإمكان التغيير المادي الذي يؤدي إلى عالم أفضل ليس فيما بعد بل هنا والآن . وهذه الروح الدينية ، إذا شئتم ، وهذا التأكيد على الطيات والفرجة المتاحة في هذا العالم ، هي قوة جذرية أخرى تعمل عليها في عالمنا الحاضر .

وأما الثورة الثالثة فهي ثورة بيولوجية في طبيعتها ، وأعني بها الزيادة الهائلة المفاجئة في المعدل الذى يتكاثر على أساسه الجنس البشرى على سطح البسيطة .

وأما الثورة الرابعة ، وربما كانت أكثر الثورات إغراء فى يومنا هذا ، فهي تطبيق العلم والادخار — أو رأس المال — على كل العمليات الاقتصادية فى مجرى حياتنا ، وإن يكن التطبيق فى الواقع أوسع مدى . إذ أننا قد بدأنا نطبق العلم والحكمة على كل صور حياتنا تقريباً : على الإدارة العامة ، وعلى إدارة المشروعات ، وعلى السياسة وعلى الاجتماع ، بل وعلى الثقافة والفنون .

هذه الثورات الأربع — المساواة ، الروح الدنيوية ، المعدلات المرتفعة للمواليد والانطلاق نحو التغير العلمى — ابتدأت كلها فى منطقة المحيط الأطلسى الشمالى ، أى فى تلك النول التى تحيط بالمحيط الأطلسى الشمالى . ذلك أن بريطانيا وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية بعملها ووسعها معا قد خلقت نوعاً جديداً من المجتمع البشرى . فقد حدث نوع من التحول ، ولم نعد نحن فى منطقة الأطلسى نشاطر الشعوب المختلفة والصاعدة أسلوب حياة متصل ، لأن أياً من هذه الثورات الأربع لم تكن تعمل بكل طاقتها فى مجتمعات هذه الشعوب التى لم تكن لديها إلا فكرة بسيطة عن المساواة ، ولم يكن هناك فى الماضى دافع قوى إلى التقدم المادى العام ، وكان ضغط السكان يتبع دورة منتظمة من الجماعة والشعب ، ولم يقسم إلا بالقليل من ظاهرة التفجر التى نشاهدها

حتى أيا منا هذه . وفوق كل ذلك لم يكن لدى المجتمعات التقليدية إلا القليل من الادخار ، وأما العلم فلم تكن على شيء منه في حقيقة الأمر .

وبنفس هذه المظاهر خلقت هذه التغيرات ، التي فصلنا عن كل الصور السابقة للتنظيم الاجتماعي ، في العالم الذي يحف بالمحيط الأطلسى . حالاً يمكن تسميته إلا بأنه نوع جديد من المجتمع البشرى .

ولست أدري ما إذا كان لأي امرئ أن يقول عن هذا المجتمع الجديد إنه أسعد من غيره بشكل بيتن . وأظن أحياناً أن الناس يسماءلون هل يجوز القول بأن هذا المجتمع أكثر تحضراً من غيره . غير أن هناك أمراً واحداً لا يقبل التك بأية حال ، وهو أنه أكثر ثراءً إلى أبعد الحدود . ذلك أن ما حدث في ذلك الجزء من العالم الذي يحف بالمحيط الأطلسى الشمالى هو أن حلقة متصلة من المجتمعات قد برزت إلى حيز الوجود ، ولها تحت تصرفها من الثروة والموارد الاقتصادية أكثر مما كان معروفاً من قبل في تاريخ الإنسانية .

هذا هو التغيير الثورى العميق الذى أسهمت فيه كل الثورات الأخرى الثورية . وبما أن كل الأمم لم تدخل بعد في نطاق هذه الثورة ، أو بالأحرى هذه السلسلة من الثورات ، وبما أن هذه الأمم جميعاً بلا استثناء ترغب كل الرغبة في ذلك ، فإن التمييز بين القول التنبؤ

وبين البول الفقيرة هو إحدى المسائل الكبرى السياسية والدولية التي تشغل الأذهان في القرن الحالى .

وهنا نقسام : كيف أنتجت هذه الثورات الأربع ، بسببها مجتمعة ، هذا التحول إلى نوع من المجتمع جديد كل الجدة ، المجتمع النقى أو المزدهر ؟ وكيف استطاعت هذه الثورات بإعادة تفكيك الصور التقليدية للنظام الاجتماعى أن تفتى نوعا من المجتمع يختلف اختلافاً يديناً عن أى مجتمع سبقه ؟ لتبدأ بثورة المساواة التي تستمد أصولها من تقليدين من التقاليد المتأصلة في المجتمع الغربى :

النظرة الإغريقية إلى القانون ، والنظرة اليهودية للمسيحية إلى النفوس البشرية على أنها سواسية أمام الله . فبالنسبة للإغريق يعد جوهر المواطنة ، وهو ما كان يميز دولة المدينة عن البرابرة في خارجها ، أن الناس كانوا يعيشون في المدينة الإغريقية حسب تعاليم القوانين التي ساعدوا هم أنفسهم على وضعها . ومع أن هذه لم تكن نظرة كاملة عن المساواة ، لأن العبيد والنساء كانوا مستبعدين من هذه النظرة ، فإن المواطن كان يستمتع بالمساواة مع رفقائه أمام القانون ، وكان القانون هو الدرع النهائي الذى يحفظ عليه المساواة ويمنع عليه المهابة تجاه الطغيان أو التهديد ، سواء كان طغيان زعيم بمفرده أو طغيان أغلبية جماعية ، وهو ما يحتمل أن يكون أشد خطراً .

وهنا يمكن أن نجد أول مظهر في تاريخ الإنسانية لتعريف حقوق الإنسان معبراً عنها بحقوقه إزاء حكومة تفرض سيادتها بصورة خطيرة .

وأما حالة المساواة الأخرى فتعرب عنها « الميتافيزيقية ، المسيحية التي ترى النفوس جميعاً متساوية أمام الله . ففي خلال المصور الوسطى كانت الكاتدرائية والكنيسة مربيين الرجل العاى ، وكان الموضوع المحبب إلى النفوس في تلك الأيام هو يوم الحشر ، ولذلك نراه منحوتاً فوق أبواب الكاتدرائيات أو منقوشاً على الحوائط الأقل فخامة لكنائس الأبروشيات . ومن هذين النظيرين اللذين يمثلان السعادة والشقاء تولد في الناس الإحساس القوي الواضح بالمساواة بين البشر . وكان من بين من كتب لهم السعادة الرعاة والفلاحون والخطايون والتجارون ، ومن بين من انحدروا في أغلب الأحيان إلى حضيض البؤس الأبدي والبناب الآليم الملوك والأمراء والأساقفة والعوقات . وهنا نجد الجنود العميقة للمساواة ، وقد عبر عنها أروع تعبير وبروح من التناقض : « الإعتقاد بأن النفوس البشرية سواسية أمام الله ، ولذلك تكون المساواة فيما بينهم كامة في النفوس ، و « ميتافيزيقية » ، لا تعتمد على أهواء الطبقة أو التنصر أو الثقافة .

ومن الواضح أنه لو غرس أى امرئ فكرة ثورية كهذه فى نفوس أفراد المجتمع لتعذر عليه إدراك مدى ازدهارها ومدى التوسع فى الفعوالذى يعقب غرسها . على أن إحدى نتائجها على مدينتنا الغربية جديرة بالدرس والتحصيص بنوع خاص ، وأعنى بها ظهور بعض الأفراد والجماعات ووصولهم إلى مكانة مرموقة فى المجتمع ، مع أنهم لم يشقوا طريقهم نجاح فى معترك السياسة فى أية مدينة أخرى .

ومنذ فجر التاريخ يمكن القول فى إيجاز إن الحكام ذوى السلطان كانوا هم الملوك والكنة بحميم المحاربون . وكثيرا ما كان هؤلاء المحاربون يكافأون على خدماتهم بإقطاعيات من الأرض ، كما كانت الحال فى أوائل الصور الوسطى فى أوروبا . أو كان الدخل من الأراضى ينحصر لخواص البلاط والمستشارين باعتباره مصدراً للدخل ، كما كانت الحال فى الهند . وهكذا أصبحت الرعامة السياسية فى المجتمع وقفا على رجال البلاط وملوك الأرض . وفى مثل هذه المجتمعات — ومظم المجتمعات التقليدية شينة بهذا النمط — كان التاجر بالضرورة شخصية تافهة .

وما زال هذا الطابع الإقطاعى القديم سائداً فى بعض أجزاء أمريكا اللاتينية وآسيا حتى يومنا هذا . ولكن ما أن قضت أوروبا شطرا من الصور الوسطى حتى أخذت صورة جديدة فى الظهور .

ذلك أن تقسيم السلطة بين البابا والإمبراطور، وهما على رأس المجتمع ،
 لا يوجد احتمال بده تعدد السلطات في سائر أوصال النظام الاجتماعي .
 فاستولت الجماعات الفرعية - الأمم والمدن والكوميونات والمؤسسات -
 على السلطة اللازمة لعملياتها وحددت معالمها على أساس القانون
 ودافعت عنها باسم المساواة في الحقوق . وفي مثل هذا المجتمع استطاع
 التاجر أن يمارس سلطة حقيقية وأن يستمتع بضمان حقيق لعمله وتجارته
 ومدخراته . وقد حددت المواثيق الممنوحة للمدن حقوقه في الحكم
 الذاتي ، ولذلك نرى ابتداء من القرن الرابع عشر أن الملك كان يستدعيه
 ليتشاور معه — عن طريق البرلمان — قبل محاولة فرض أية ضريبة
 على ثروته للأغراض القومية .

وهذه التطورات أضفت على المدن ، بتجارها وصيرفيها والطبقات
 المتوسطة الناشئة نوعاً من الاستقلال لم ينعموا به في أى مكان آخر .
 فلم يحدث قط أن أية شخصية في دلمى ، أو ، كاتون ، كان لها من
 المسكاة والتأثير والحقوق ما كان لعمدة لندن في إنجلترا أو عمدة غنت
 في بلجيكا . ولولا ما كانت طبقة التجار تستمتع به من ثقة بالنفس
 وبالأمن ، لاستحال التطور الذى حدث فيما بعد مفضياً إلى نشوء
 المجتمع الرأسمالى .

ولكن روح اللباواة ، بطبيعة الحال ، لم تتوقف عن أن تعمل
 عملها بعد ما رفعت الطبقات المتوسطة إلى المستوى الذى يجعل لها تأثيرها
 ضخماً . لقد واصلت هذه الطبقات عملها على التأثير في بنية المجتمع ،

وما زالت تغفل حتى اليوم . ففي الحرب الأهلية باجتلرا كان
« جون ليورن »^(١) ، وكان جنديا يرمى إلى الجناح الأكثر تطرفا
في جيش كرومويل ، هو الذى أعرب بزعة تقليدية عن الاتجاه الذى
كان مسيطرا على النواثر السياسية طوال القرون الأربعة التالية ، حين
قال : « إن أقرر فقير في إنجلترا له حياة يحياها كأغنى أغنيائها » .
ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه العبارة القوة المحركة للثورات التى
لا تقع تحت جبر ، فإنها تتضمن نمو الاشتراكية ، وهى السيف
الماضى لتنظيم اتحادات العمال ، وتحرير العمال على إثر ظهور الطبقات
المتوسطة ، والفكرة الشاملة عن دولة الرفاهية فى الآونة الحديثة .
غير أننا لا نرى نهاية هذه العملية ، لأننا ، كما ذكرت آنفا ، لا نعرف
ما يمكن أن تكون عليه المرحلة النهائية للمساواة . هل هى مساواة
المستويات ، أم هى تكافؤ الفرص ، أم هى معنى مجتمعا تسوده المحبة
بدلا من أن تحكمه القوة ؟

إننا وإن كنا لا نعرف الإجابة عن هذه الأسئلة ، ولكننا
نعلم عن يقين أن روح المساواة تغفل فى كل جانب من جوانب مجتمعنا
فتحرر طبقات جديدة ، وتطلق قوى سياسية جديدة من عقلاها على
المسرح الكبير للتاريخ .

والآن نجد بنا أن نسأل : ما هى الأمور الأساسية التى كانت

هذه الطبقات الجديدة تريدنا وهي تطالب بتحررها ، وعند هذه النقطة نلتق بالفكرة الثانية من أفكارنا الثورية ، وهي ما يمكن أن تسمى بالاهتمام الزائد بأمور هذه الدنيا ، في عملياتها وفي قوانينها وفي بنائها وفي الوسائل التي بها يمكن إعدادها للعمل ، ثم تحويلها طبقا للأغراض والأهداف الإنسانية — وبعبارة موجزة — في العالم باعتباره ميدانا للعمل والجهد حيث يمكن إشباع الحاجات وتحقيق الأحلام .

إن هذه الأفكار تنبع أساسا من ترانثا المثلث : الفكر الإغريقي واليهودية والمسيحية . فن النظرية الإغريقية للقانون اكتسب العلم منه الأساسية بعالم مادي ، بلغ من النظام وإمكان التنبؤ بما يحدث فيه مبلغا يكفي للكشف عنه . ومن التراث الديني ، اليهودي المسيحي ، انبثقت الفكرة القائلة بأن الخليفة كلها من صنع الله ، وبهذه المثابة لا بد أن تكون ذات أهمية وقيمة عظيمتين . وكان الأمر الإلهي لبطرس (أحد تلاميذ المسيح) : « ما طهره الله لا يمدنسه أنت » ، بالرغم من الميل إلى التشاؤم الديني ، والمسيحية لم ترفض قط شيئا يأتي من يده الله باعتباره وهما وخيالا . بيد أن المجتمعات الأخرى تقصصها هذه النظرية الجمهورية إلى قيمة المخلوقات . فالثقافة الهندوسية ، مثلا ، تعتبر العالم وهما (مايا) ، رقصة مخومة لمظاهر عابرة تنفي وراءها الحقيقة الخالصة للكان الذي لم يخلقه أحد .

ولعل أقوى انقيصام للتقاليد الغربية عن الأفكار الأساسية للديانات الأخرى إنما يكن في تصورنا للحقيقة على أنها رواية مخومة تكشف أحداثها .

أو أنها حديث مروع يدور بين الله والإنسان الذي يتوج عند نهاية لا يمكن أن يدركها العقل ، نهاية تفيض بالسؤدد والبركات . فكل المجتمعات القديمة تشعر بأنها موثوقة برباط مشدود إلى « عجلة الآسى » التي تلور ولا نهاية لتلورها . أما فصول السنة ، وهي دورة الحياة ، ونظام الكواكب السيارة فإنها تكشف جميعاً عن عودة الأشياء إلى أصولها ، ودورة الحياة في مدارها الذي يحده القدر . لقد كان ماركوس أوريليوس ، أحكم أباطرة الرومان ، يعتقد أن الإنسان إذا بلغ سن الأربعين يكون قد خبر كل ما في الحياة ، فلم تكن ثمة نظرة إلى الحقيقة على أنها تدرج نحو إمكانيات جديدة ، ولم يكن ثمة فهم للمستقبل على أنه أفضل وأكمل من الحاضر ، وهو ما كان من الممكن أن يخفف من قوة الإيمان بالقضاء والقدر الذي كانت تقوم على أساسه المدنية القديمة . ولم يحدث أن أشرق في قلوب البشر الأمل الوضاء في المستقبل ، أول ما أشرق ، إلا في التعاليم المسيحية واليهودية . فالمسيحية تعبر عن الأمل بتعابير دينية قوامها خلاص النفوس البشرية ، ولكن على مرور القرون تحولت الفكرة إلى عبارات تتعلق بالعالم الحاضر ، بل تحولت إلى الفكرة السائدة عن التقدم ، عن المضي قدماً إلى الإمام ، عن القدرة على رؤية وميض الأمل ، وعن العمل على تحقيق مستقبل أفضل ، لافى عالم الخلود ، بل في عالمنا الذي نمره هنا والآن .

ولنبعث الآن في أثر هذا التقدير للأشياء المادية ، مقترناً بالأمل السام في المستقبل ، على ناحية من نواحي المجتمع الغربي . وأعني بها

النظام الاقتصادى. عندما أقل نجم المصور الوسطى ودنت من نهايتها ،
وشعر التجار بأن مكاتهم ترتفع ، وفرصهم فى الحياة تزداد ، نراهم قد
وجدوا فى التقاليد المسيحية تلك العناصر التى كانت تلائم نظرهم
وظروهم على أفضل وجه . فإذا كان هؤلاء التجار يعارضون البذخ
الذى كان ينعم به رجال البلاط الملكى ، والحقول والتراخى فى حياة
الرهبان ، وهو ما كان معترفا به علانية ، فقد قاموا يبشرون بإنجيل جديد
هو لإنجيل الجد والعمل ، وكانوا يثنون على القيم الديفية لما يقوم به الناس
فى بيوت المال والمصانع ، وفى المزارع والحقول ؛ كما كانوا يتعلمون
إلى بحىء الملكوت الذى يتحقق بالعمل والجهد والتجاح المادى ، ولأن
أحدا لا يساوره الشك فى أن النتيجة المترتبة على ذلك هى إضافة شحنة
هائلة من الطاقة إلى الدافع على العمل والإنتاج فى مطلع
العصر الرأسمالى .

ولكن كانت لا تزال هناك حدود للزعة المادية للتجار . إذ بوصفهم
عمالا جاهاروا بعدائهم لعالم يستفعل فيه ذاء الحقول والدعة . ذلك أن
اقتناء الثروة شىء ، أما إنفاقه على حياة صاخبة فشىء آخر . ولذلك
قد تراكم رأس المال لدى هؤلاء التجار ، بدلا من إنفاقه على حياة
صاخبة مفرقة ، بل إنهم أمعنوا فى استخدام رأس المال المتراكم
لنفسهم ، وبذلك كان هذا القيد الذى ورد على طريقة إنفاق الثروات
المتجمعة لدى التجار أحد الجذور التى انبثقت منها عادة الادخار على .

تأوسع نطاق . إذ بدون الادخار لم يكن من الممكن قط تركيز رأس
المال بأقصد الكافي للنظام الاقتصادي الحديث . وهكذا أصبح العمل
والصرامة في الحياة والصورة الملائمة المتزايدة للأمل المشرق نواة
طيبة لبنيان مجتمعنا الجديد ، وبشائر للعصر الثوري الذي تصبح فيه
الرغبة في الأشياء الأفضل ، وثورة التوقعات المتزايدة ، على حد تعبير
المستر إدلاي ستيفنسن ، شائعة في سائر أرجاء العالم .

وقبل أن تترك هذه التحولات في الفكر الغربي ينبغي أن نبين
إلى أى مدى عملت المساواة والتقدم المادى على التوسع في مفهوم
الامة . فلا شك أن الدافعين الأساسيين الكامنين اليوم وراء فكرة
القومية ، وبخاصة في الأقاليم الناشئة ، هما المساواة والتقدم المادى . وعلى
الرغم من ذلك ، فالقومية بهذه المثابة متأصلة فأصلا عميقا في شئون بني
البشر بحيث يجب أن نقف عندها قليلا لندرسها في معانيها الخاصة .
إن القومية تبدأ بالقبيلة ، والقبيلة أقدم المجموعات البشرية ، وهى مجتمع
كامل تربطه معار وابط القرابة والدم ، وكثيرا ما يدفعه إلى العمل
الشعور بوجود مصالح متنازع عليها مع القبائل الأخرى التى تعارضها
تافسا على ميادين الصيد ومناطق الرعى ، وعندما يصعب فض النزاع ،
تتشب حروب الإبادة بما يصحبها من مأس وأهوال .

ولا يزال هذا التنظيم الأصلي للبشر قائماً في أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية ، ويسهل تحوله إلى العنف والتدمير ، كإدلال على ذلك انهيار الكونكو . وأما في القارات الأخرى فقد نشأت وتطورت صور من التنظيم السياسي أوسع نطاقاً . وهنا تنتقل من القبيلة إلى مجموعة من القبائل ثم إلى اتحاد قبائل مختلفة تحت أسرها كإمبراطوريات ظافرة . وفي هذه الدول الأوسع نطاقاً تضعف روح الإحساس بقرابة الدم ، وتعمل حروب الفتح الإمبريالي على حروب الإبادة القبلية .

وتقوم الجيوش الخاصة مقام جموع الشعوب المسلحة . وفي كثير من أجزاء آسيا ، ولسنوات طويلة تحت حكم الإمبراطورية الرومانية في أوروبا غيرت الحروب زعامة الدولة وتوزيع السلطة ، ولكن حياة الفلاحين في القرى والمدن استمرت على حالها دون أن يحدث بها الاقليل من الاضطراب نسبياً . ففي الانحاء الشمالية للهند مثلاً وبعد سقوط الحكم الإمبريالي المنظم ، ظل أمراء راجبوت يحاربون بعضهم البعض بلا انقطاع ، في حين أن القرى لم تقم في الحقيقة بأى دور في شن هذه الحروب .

وبدأت نهاية انقطاع الصلة نسبياً بين الحاكمين والمحكومين حين ماذ الإحساس الجديد بالاخوة وصلة الرحم والتماسك إلى المجتمع السياسي في غرب أوروبا قرب نهاية القرون الوسطى ، إذ بدأت أوروبا في ذلك الوقت تستعيد المعنى القبلي للدولة تقريباً ، بعد أن كان قائماً على الأسر

المالكة . لقد كانت أسرة البلاتاچينيت^(١) وأسرة الكاييت^(٢) رمزاً للشعوب التي تحكمها وقائدة لها ، ولكن نظراً للتوافق في اللغة وفي الحدود في غرب أوروبا بدأ الناس يكتشفون مرة أخرى معنى القرابة الذي كان يستند إلى ما كانوا يشعرون به أو ما يسمى بالوحدة العائلية . المضوية . ومن ثم فالدولة القائمة على أساس الأمة تضم بعضاً من المنصر القيلي الذي يعمل على مستوى أكثر تعميقاً وأكثر تنظيمياً .

ولقد كان لهذا المفهوم القيلي للأمة آثار بالغة الأهمية سواء على تطوير الاقتصاد الحديث أو على تنمية علاقات الغرب مع بقية العالم . فالمجتمع الرأسمالي الحديث يحتاج إلى نطاق معين للسوق ، إذا كان له أن يجني شيئاً من تقسيم العمل وتنوع الأعمال والمنتجات . وقد وفرت الدولة إطاراً يكفي في تماسكه لأن يجعل منها سوقاً مكبرة ، فكان التجار يشعرون بأن لديهم وحدة مشتركة يعملون في نطاقها ، ولذلك كانوا يتقلون من سوق القرية أو الضيعة أو وادي النهر ، وهي سوق مقيدة بقيود شديدة ، إلى السوق الكبرى على مستوى الدولة ، كما كانوا يتقلون بكل ما أوتوا من حمية واندفاع لأنهم كانوا يتنافسون مع الدول الأخرى التي كانت تسمى أسواقها بنفس المعنى ، مثل التجار البريطانيين في تافهم مع التجار الفرنسيين ، والتجار الفرنسيين في تافهم مع التجار الهولنديين ، والتجار الهولنديين في تافهم مع التجار البرتغاليين ، وهلم جرا . فالعولة قد حددت السوق ، ومن ثم ساعدت مصالح السوق على التقليل من شأن القومية المجردة .

ولم يكن أثر المصالح السوقية مقصوراً على غرب أوزيا ، ذلك لأن المنافسة الشديدة أدت إلى الاندفاع الكبير نحو غزو الأسواق ، مما أفضى إلى السيطرة الاستعمارية لهذه الدول الغربية ذاتها على معظم بلاد العالم . غير أن العرب كانوا قد اتجهوا صوب آسيا للتجارة فيها قبل وصول الغربيين بمدة أجيال ، ولكن تجارتهم كانت سلمية ولم تتعرض كثيراً للسياسة المحلية . أما ما جلبه الغربيون معهم إلى هذه البلاد فهو التنافس العاد على الأسواق الجديدة ، في عزم وإصرار لقطع الطريق على الدول الأخرى في سعيها لجني أرباح التجارة الجديدة في ربوع الشرق . وأدى هذا التنافس إلى السيطرة على البحار . وإذا تتبع المرء هذه العملية عن كثب في مناطق مثل إندونيسيا أو الهند ، أمكنه أن يرى كيف أن تصميم الهولنديين على طرد امرئ آخر خارج هذه المناطق ، أو تصميم البريطانيين على ألا يسمحوا للفرنسيين بأن يحتفظوا بموطئ القدم ، قد أدى فيما بعد إلى نوع من الألاعيب والمناورات ومساندة الحكام المحليين ، مما ترتب عليه تدريجاً توسع سيطرة الاستعمار الغربي على المنطقة بأسرها .

وعند هذه النقطة من التحليل يصبح من اليسير بلاريب أن تفهم السبب الذي دعا إلى تأصل جذور القومية الحديثة على هذا النهج في الأفكار المتعلقة بالمساواة والتقدم المادي . فالتجار الغربيون الذين تحولوا إلى حكام آسيا قد نقلوا معهم نزعتهم القومية العادة برمتها إلى مجتمعات كانت لا تزال موحدة في غير إحكام باعتبارها دولا تخضع للأسرة المالكة

الحاكة أو الأباطرة . وهناك استقر هؤلاء التجار لجمع المال والمتاجرة
ولإنشاء صناعة التصدير ، ولإدارة بعض العمليات الاقتصادية التي
تدعم الاقتصاد الحديث . لقد جر هؤلاء معهم نزعة الاهتمام بالتقدم
والرافاهية المادية وبأمور هذه الدنيا . وهذه النزعات جميعها لم تكن
معروفة في ربوع الشرق . ثم بدءوا يدفعون بالشعوب المحيطة إلى التفكير
على نفس هذا النهج .

وفي الوقت عينه خلق هؤلاء التجار رد فعل قوى ضد مزاعمهم
القومية ، ذلك أنه بحكمهم لجماعات أخرى باسم مصالحهم القومية
الخاصة ، قد علموا هذه الجماعات أن ترى نفسها على أنها دول ، وأن
تطالب بالمساواة في حقوقها الخاصة . ففي الهند لم تكن هناك قومية
حتى أثارها بريطانيا بتعليمها الهنود المثل العليا للقومية ، ولكنها في
نفس الوقت كانت تحرم على الهنود حق تقرير المصير . لقد كان
التقدم المادي والمساواة حافزين كبيرين على القومية في كل أنحاء العالم
المستعمر . أما السبب فقد كان منطويا ببساطة على أن الغربيين لم يؤسسوا
حكمهم ويحتفظوا به إلا على أساس التأكيد الذاتي والمنفعة الاقتصادية .

ويسوقنا ذلك إلى الثورة الثالثة من الثورات الأربع التي خلقت
التحول في المجتمع الغربي . فقد القرن الثامن عشر فصاعداً ، عملت
العلوم الطبية الجديدة والتقدم المطرد في الصحة العامة — في اقترانها
بمزاجهم المزد من الناس في المدن الجديدة — على إطالة الحياة وعلى

لإحداث ما يشبه الانفجار في معدل المواليد . لقد أثبت هذا الانفجار السكاني في الغرب ، بوجه عام ، على أنه حافز على النمو ، وحافز على الثروة وحافز على التنمية الاقتصادية . ويمر السبب في ذلك عموماً إلى أن خلق النظام الاقتصادي الحديث والتوسع فيه قد تحقق في الوقت الذي كان فيه الانفجار السكاني لا يزال في مراحله الأولى . وفي الواقع استطاع الاقتصاد القوي أن ينمو مع نمو عدد السكان . بل إنه خلال القرن الثامن عشر جاء الوقت الذي كان فيه النقص في الأيدي العاملة سيضع حداً لنمو الاقتصاد القوي . وفي أمريكا القرن التاسع عشر كانت ضخامة الهجرة أحد الدوافع الكبرى إلى النمو الاقتصادي . وفي العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين اقترن الكساد أولاً في بريطانيا ، وفي الولايات المتحدة بعدها ، بنقص كبير في معدل المواليد . ومرة أخرى يبدو من المقطوع به أن بعض نواحي النمو في أمريكا تبعث عليها كثيراً زيادة عدد السكان . وهكذا يمكن القول إجمالاً إن النمو الاقتصادي في الغرب تصحبه الزيادة في عدد السكان . أما لماذا تختلف الحالة في الشرق فسؤال ينم عن إحدى المشكلات الكبرى التي تواجه العالم ، لأن معضلة زيادة السكان على الموارد لم تحدث في الغرب بعد ، بل على النقيض من ذلك كان للتوسع في القوة العاملة الذي امتصه التوسع في النظام الاقتصادي أثره في توفير عنصر العمل اللازم لإنتاج السلع وقيام السوق ليبيها إلى المستهلكين .

والآن نأتي إلى آخر ثورات الأربع وأكثرها انتشاراً ، وهي ثورة رأس المال والعلم ، وتطبيقهما على عملياتنا الاقتصادية .

إن رأس المال إنما يعنى الادخار ، والادخار يعنى الامتناع عن الاستهلاك . ولكن ليس ثمة من مبرر لتأجيل الاستهلاك أو الحد منه ، ما لم يترتب على الادخار الزيادة فى الاستهلاك فيما بعد . فثلاً لإنتاج بذور أفضل أو تطوير صنع محراث أفضل يتطلب المزيد من الجهد والوقت والموارد ، ولكننا تكافأ فى النهاية بنتائج أفضل . وبعبارة أخرى يمكن أن يزايد الاستهلاك نتيجة الجهد الإضافى .

أما ما يعانى منه المجتمع التقليدى فهو ببساطة كالاتى : إن معرفة الإنسان بكيفية سلوك الأشياء المادية لا تزال محدودة جداً ، فهو لم يطور بعد عادة البحث العلمى وأدواته ، ولم يقدم على التجارب للكشف عن الأساليب التى يمكن بموجبها تغيير المادة والاشتغال بها . هناك طرق قليلة معروفة لتحسين البذور ، ولكن لم تجر محاولات كثيرة فى سبيل صنع محارث أفضل ، إذ كان لابد لإنتاج المحارث الأفضل أن تتبع الأساليب الفنية الأكثر تقدماً وتهذيباً لمعالجة خام الحديد . وأن تجرى التجارب على الحديد ، أو الانتظار ريثما يمكن العثور على بديل لفحم الكوك . وقصارى القول إن حرارة الخشب وطاقته الرىح والماء وسرعة الحصان ومهارة اليد لا تزال تمثل الحدود الخارجية للتكنولوجيا المحدودة النطاق إلى حد بعيد .

لقد كان التغيير العظيم الذى حدث فى القرن الثامن عشر على الأخص

جسابة توسع هائل في الأساليب الفنية والتكنولوجيات التي أمكن تخصيص
المخدرات لها . وقد حدث هذا التغيير بسبب التغير الثوري الذي قنا
يبحث من قبل : اهتمام الغرب المتزايد بالأشياء المادية وبالأموال الدنيوية
وبالكشف الهادف عن الحقيقة في صورتها المادية .

إننا نعتبر هذا الاتجاه قضية مسلماً بها تماماً إلى الحد الذي يسهل
حمله نسيان حداثة العهد به ، وكيف أن أصوله تكمن كلها في نجمتنا
الغربي . ولعل الروح العلمية التي تنسحب إلى المعنى الإغريقي للقانون ،
وتبجيل المسيحية واليهودية لما صنعه الله سبحانه ، أعققت خاصية تميز
بها مدينتنا ، إذ قل أن تقوم العلم قائمة في المجتمع الهندوسي لأن المرء
لا ينخصص العمر كله للكشف عن وهم أو خيال . كذلك لم يظهر العلم
في الصين ، لأنه على الرغم من وجود الحكومة المنظمة ، والحكم الرشيد ،
والاهتمام الفكري الواسع المدى الذي يمتد إلى آلاف السنين الفائرة ، فقد
أدارت الطبقة الكونفوشية الحاكمة ظهرها للعلم ، وفضلت أن تولى
عنايتها للعلاقات الإنسانية والحياة المتحضرة المهدبة .

أما في الغرب فقد كان من شأن الحروب الدينية أن تحول الرأي
العام المثقف إلى البحث في الأشياء المادية ، وكان المأمول أن التصادم
للأسباب العقيدية يمكن أن يترك جانباً . وترتب على ذلك أن المخترعين
والقائمين بالتجارب في القرنين السابع عشر والثامن عشر في سائر أوروبا
الغربية ، وعلى الأخص في بريطانيا ، أخذوا يعملون للكشف عن المادة
وتجسين التكنولوجيا ، ومن ثم أحدثوا انقلاباً في استخدام العديد ،

وحوروا في آلات النسيج ، واخترعوا الآلة البخارية ، وانفتح أمامهم عصر السكك الحديدية ونظام المصانع .

وكان لطبقة التجار المتحررين الواقفين بأنفسهم — بنظام اتماني قوى التكوين — مدخرات تدفق إلى هذه التكنولوجيات الجديدة . وانضم إليهم السادة الزراع المستثمرون ، والصناع الأشداء المعتمدون على أنفسهم ، والكل على استعداد لأن يقوموا بالتجارب ، ويبعدوا هذه التجارب بمدخراتهم الخاصة ومدخرات غيرهم . وقد سر هذا الجمع بين التكنولوجيا الحديثة والتوسع في الادخار لتحقيق زيادات في الإنتاجية ، إذ استطاع العامل الواحد أن يزيد من إنتاجه في كل ساعة من ساعات العمل . أما الناض فقد أمكن إعادة استثماره في توسع آخر .

وكانت هذه الطريقة تعتمد على الاحتفاظ بالمستوى المنخفض للاستهلاك العام . ولم يفد جمهور العمال في بادئ الأمر من النظام الجديد ، إذ كانوا جهلاء وبلا تنظيم ومكدرين في المدن ، كانوا يسهمون في الادخار الضخم الجديد بالعمل مقابل أجور أقل بكثير من إنتاجيتهم الحقيقية . ولكن الادخار كان يقوم به المتظمون الذين كانوا يبعدون استثماره من أجل التوسع في نطاق الاقتصاد بأكمله .

وعن هذا التراكم البدائي الضخم نشأ ما يمكن أن يسمى «الانطلاقة» نحو نموذج جديد من الاقتصاد القومي حيث كان رأس المال الجديد يطبق على كل عمليات الإنتاج ، فساعد التوسع في الجزء على التوسع في الكل مع نوع من قوة الدفع الداخلية التي وضعت الاقتصاد القومي في مداره

في النهاية باعتباره ذلك النموذج الجديد من المجتمع الرأسمالي المصنع المتقدم والقائم على الفن الإنتاجي ، والذي نراه حولنا في العالم الغربي اليوم .

هذه . إذن ، هي الثورات الأربع التي غيرت المجتمع التقليدي لتقدم لنا الصورة الحديثة للعالم الذي نعرفه . والواقع أن مجتمع شمال المحيط الأطلسي ، قبل كل شيء ، هو الذي بدأت فيه بنوع خاص كل هذه الثورات ، ونمت ، وتفاعلت بعضها مع بعض ، واجتمعت لتخلق نوعاً جديداً من المجتمع . وقد بدأت الانطلاقة أول ما بدأت في بريطانيا ، ثم واصلت سيرها في بلاد تشبه بريطانيا في أحوالها الاجتماعية الأساسية : سيطرة طبقة التجار ، ووجود مجتمع مفتوح نسبياً ، والضغط العلوي للمجموعات الاجتماعية الجديدة من التجار والعمال والزراع — والاتجاهات الأساسية للاهتمام العلوي والطموح المادي ، وقد حدث بنوع خاص في البلاد غير المأهولة بالسكان التي استوطنها الأوروبيون فيها وراء البحار — وفوق كل ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية — إن كان هناك تدفق متبادل لرأس المال واعتماد البلاد كل منها على الآخر في التبادل التجاري ، وهو ما كان يعني أن كل تلك البلاد قد عاوت بعضها البعض على السير قدماً في التوسع في الإنتاج : فبريطانيا أشعلت شرارة النمو في أوروبا . وكانت الاستثمارات البريطانية والأوروبية حافزاً على التوسع في الولايات المتحدة ، وإذا عدنا إلى سبعينات القرن التاسع عشر وجدنا أن دول شمال الأطلسي كانت تقدم أكثر من

٦٠٪ من رأس المال الأجنبي الذي اقترضته تلك المناطق ، كما كانت تمثل فيها بينها ما يعادل ٧٠٪ من التجارة العالمية .

وفي يقين أن مدى ما أحرزه هذا التعاون المتبادل من أثر طيب على زيادة الثروة الجديدة يمكن إظهاره عن طريق الحالات التي منبثقا فيها بالفشل بصورة أفضل من إظهاره عن طريق الحالات التي أحرزنا فيها النجاح . ويمكن لهذا المجتمع الاطلاع على أن يظل أغنى من أي مجتمع آخر في العالم على الرغم من أنه اجتاز ، خلال السبعين إلى المائة سنة من سنوات التعاون المتبادل ، حربين ضروسين أحدثتا من التدمير الفظيع الشديد الوطأة مالم يكن ينظر ببال أحد ، وإلى الحد الذي لا يمكن منه لأي شعب على ظهر البسيطة أن يستعيد ثروته بعد طول مثل هذا الحراب والضياح . ولكن لا : فإن هذا المجتمع المعتمد بعضه على بعض ، حتى وهو يقاتل ضد بعضه البعض ، قد استطاع أن يخلص نفسه من هذين الاتوفين ، ويحقق مستويات من الثروة والرفاية أرفع مما تحقق في أي وقت مضى . وهذا ، على ما أظن ، بأروع مقياس لعاطية أساليب العلم الجديدة ، وأساليب التكنولوجيا الجديدة ، والميدان الجديد للادخار في تطبيقه على إنتاج الثروة .

وليس هذه نهاية القصة ، بل بالعكس ، فإن هذه المجموعة من البلاد الغنية — بريطانيا ودول الكومنولث البريطاني والولايات المتحدة

وغرب أوروبا — لا تمثل في اللحظة الراهنة القدرة على الثروة الحاضرة
نفس ، بل على الثروة المستقبلية التي ليس لدينا في الحقيقة فكرة واضحة
عنها . فالتغيرات في التكنولوجيا أصبحت أقوى وأكثر وقوعاً ، كما
أن آفاقاً جديدة تفتح في مجال الطاقة وفي الكيمياء وفي التوسع
المستمر في تطبيق العلم على الإنتاج .

وفوق كل هذا فإننا لا ننتج إلى حدود أقصى الطاقة ، إذ أن نطاق
احتياجاتنا يتمثل في أننا لا ندير عملتنا الإنتاجية بكامل قوتها إلا
في وقت الحرب ، عندما نكرس جهودنا للخراب والدمار . فإن أعظم
فترات إنتاجنا هي تلك التي تدمر فيها إلى أقصى حد كل ما ننتج ، ولم
تتخلص بعد من هذه الحماقة بسبب الأهمية الحرفية التي نعلقها على
برامج تسليحنا .

وهكذا نجد أن مجموعة الدول الفاحشة الغنى هذه تزداد غنى ، ويمكنها
أن تزداد أكثر ولكنها ليس لها الآن ما يتساوى مع ثرائها من التأثير
على سائر دول العالم . ففي القرن التاسع عشر كان جزء من رأس المال
الذي خرج من هذا المجتمع المزدهر في ثرائه بحثاً عن الربح ، يذهب إلى
المستعمرات ، إلى الهند وإلى الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية ، وكان
جزء من نمو عالم المحيط الأطلسي يعزى إلى حد ما إلى شراء المواد الخام
من الدول الأقل تقدماً فيما وراء البحار . وأما في القرن العشرين فإن هذا
النوع من التعاون للتبادل بين مركز صناعي وبين مستجمعي المواد الخام

فما وراء الحدود ، أخذ يضعف . أما في خلال السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة فقد زاد الإنتاج الداخلى للغرب بسرعة أكبر من حاجته إلى الواردات . ولم تعد بالضرورة نجر سائر العالم وراءنا بالمعنى المشيع بالأمل الذى كان مفهوماً في القرن التاسع عشر . فالحافز التلقائى الذى نعطيه لنمو فيما وراء البحار أصبح الآن أقل بكثير مما كان عليه منذ سبعين سنة مضت ، والسبب في ذلك التغير العميق الذى طرأ على عمليات الصناعة ، ذلك أننا نطبق العلم بحرية أكبر جداً عن طريق التكنولوجيا المتغيرة لدرجة أن فن البدائل قد بلغ مبلغاً كبيراً من الفاعلية . وفي كثير من الحالات يمكن الآن إنتاج المواد الخام التى اعتدنا أن نعتد عليها داخل حدودنا . وإذا قول هذا يخطر ببالنا المطاط الصناعى ، والخيوط الجديدة لصنع الأقمشة ، والكيميائيات البترولية ، ويمكن أن تتصور حتى ما يحل محل الشكولاته . ولهذا لم يعد لنا تلقائياً من قوة الأثر في تنمية العالم الخارجى ما كان لنا في أيام نمونا وراثتنا الأولى . لقد كنا نسد الفجوة بالمعونة الاقتصادية غير العادية ، ولكننا لا ننظر إلى هذه المهمة على أنها التزام مقرر ، بل لا تزال وسيلة وقتية . وعلى أية حال فالمساعدة ضئيلة جداً .

ثم هناك تغيير كبير آخر يدل من العلاقة ، وهو بكل بساطة أن الغرب قد أتم انطلاقة نحو التجديد ، وأما البلاد الناشئة فلم تفعل ذلك بعد ، وبخاصة لأنها لم تتم المرحلة الأولى القاسية ، وهى مرحلة الادخار المبكر .

ذلك أن البدء في عملية الادخار برمتها مهمة ضخمة ، تتطلب تحقيق نوع من قوة الدفع . ولا بد من التأثير على كل أجزاء الاقتصاد القومى إذا أريد تغيير النمط الاقتصادى بأسره . فتعديل بسيط هنا وتنمية قليلة هناك قد تغير أجزاء من الاقتصاد القومى ، ولكنك لا تصل إلى الانطلاقة ، الفعلية نحو نموذج جديد من الاقتصاد المنتج الذى حدث في الغرب إلا عندما يبدأ طوفان التغيير يفجر أنحاء المجتمع كله .

ولكن هذا التطور الذى يحدث في مجتمع تقليدى يتطلب قدراً كبيراً من رأس المال ، لأنك لا بد لك من أن تجري تغييراً وتبدلاً في كل شيء تقريباً : التعليم والفلاحة والقل والقوى والصناعة — كل هذه جميعاً يجب أن تتغير . ومعنى هذا أن رأس المال لا يطلب بمقادير صغيرة بل على نطاق ضخمة . ومع ذلك فالمجتمع في تخلفه لا يزال فقيراً جداً إلى الحد الذى لا يستطيع معه الادخار على نطاق واسع كهذا .

هذا هو التناقض في المرحلة التى سماها ماركس «التراكم البدائى» — المجهود الأول الكبير للادخار الذى يجب تحقيقه إذا كان لابد للقوة النافعة الجديدة من أن تبدأ . ولكن الأثر الاستعمارى الغربى على سائر العالم لم يخلق مثل هذه القوة النافعة ، بل خلق بعضاً من الروح المصرية : مبادئ التعليم والصناعة العصريين ، وبعض المحاصيل النقدية توجه إلى أسواق الصادرات . وبعض الموانئ ، وبعض وسائل النقل ، وبعض مبادئ الإدارة الحديثة . ولكن كل هذا لم يصل إلى قوة الدفع الكاملة للنمو المتواصل .

ونتيجة ذلك أن الثغرة بين هذه البلاد الغريبة التي بلغت أوجها في حياتها الاقتصادية ، وبين تلك التي لم ترتفع عن الأرض بعد ، تميل في الوقت الراهن إلى الاتساع ، لا إلى الضيق . فنحن في الغرب قد أكملنا المرحلة الأولى للتراكم البدائي ، ولدينا آلة نستخدمها من أجل توسع آخر ، وقد أفلحنا مصادمة في اقتناء الآلة حينما كان عدد سكان بلادنا لا يزال في مستوى منخفض نسبيا . فأما وقد أصبحنا في الأوج فيمكن مضاعفة ثروتنا بفائدة مركبة لأننا أغنياء من قبل . وعلى الرغم من ذلك فهذه دورة نمرقها جيدا في الحياة العائلية ، فإنه من الأيسر جداً على الرجل الغني أن يستثمر أمواله ويزداد غنى عما هو على التقدير أن يبدأ الاستثمار على الإطلاق . فإذا صح هذا على الأفراد فإنه يصح أيضاً على الدول ، ذلك أن الدولة التي لم تجتز بعد مرحلة الأمان في عملية الادخار تكون عرضة لأن تصبح أفقر مما هي . يضاف إلى ذلك الصعوبة التي تنشأ عن زيادة عدد السكان زيادة مطردة في نفس الوقت .

وهكذا نجد أن عالمنا اليوم منقسم انقساماً معقداً مفاجئاً . فهناك جزء من الجنس البشري قد اجتاز ثورات التطور الحديث وخرج منها على الجانب الآخر إلى نمط جديد من الثروة المتزايدة . ولكن الغالبية العظمى من بقية الجنس البشري لا يزال عليها أن تحقق أيا من هذه الثورات . وتجهد هذه البلاد نفسها في موقف بعيد عن التوازن

قبل البدء في الحركة الكبرى لقوة الدفع الاقتصادي والاجتماعي . إن-
العالم التقليدي القديم لهذه البقية من الجنس البشري يخالب الموت ، وأما
العالم الجندري الجديد فلم يولد بعد . ولذا كان الأمر كذلك تغدو
الفجوة بين البلاد الثنية والبلاد الفقيرة ، لا محالة ، أعظم مشكلة مفرجة-
ملحة في أيامنا هذه .



الفصل الثانى

الأمم الفقيرة

ولنقسمال بادىء ذى بدء : ماذا نعنى بالأمم الفقيرة ؟ فإنا إذا قلنا إنها البلاد المتخلفة ، فلا يقى هذا الوصف بالغرض ، لأنه يضم أنواعا مختلفة من التخلف . فالحند وباكستان ، مثلا ، وريئنا مدينة قديمة عظيمة ولهما كثير من الصفات الأخرى — فى الفن والآداب والإدارة — للدول المتقدمة ، مع أنهما بلدان فقيران جداً . وهناك مناطق أخرى ، مثل الكونغو ، لم يعرف التقدم ، فى واقع الأمر ، سبيله إليها بأى معنى من المعانى . لذلك إخال أن أحسن وسيلة لتعريف النقص فى هذه المرحلة قد تكون فى بحث موضوع النقص فقط على أساس دخل الفرد — أى متوسط الدخل المتيسر للمواطنين فى الدول المختلفة . فإذا حددنا مستوى الثراء فى المجتمعات الثرية عند دخل للفرد يبلغ نحو ١٧٠ جنياً لإستراليا فى العام ، كان معنى ذلك أن ٨٠ ٪ من سكان العالم يعيشون دون هذا المستوى ، ذلك أننا لا نجد مستويات للدخل السنوى تزيد على معدل ١٧٠ جنياً لإستراليا فى العام إلا فى تلك البلاد المحلوطة التى تحيط بالمحيط الأطلسى الشمالى .

فالواقع أن معدل الدخل السنوى فى الولايات المتحدة أو كندا

يبلغ ثلاثة أو أربعة أمثال هذا الحد الأدنى . ويمكن أن نضيف أستراليا
ونيو زيلنده إلى هذه المجموعة من الدول الغنية . وفي الكتلة الشيوعية
نجد أن تشيكوسلوفاكيا تسرع للحاق بهذه المجموعة ، وهكذا الحال
بالنسبة لروسيا . وفي الحقيقة أنه من المسائل التي لا تعنينا كثيراً ما إذا
كان لابد من وضع هاتين الدولتين في مصاف الدول الغنية . أما الأمر
المؤكد فهو أن جماهير البشر يعيشون على دخل أقل بكثير من مستوى
الـ ١٧٠ جنياً للفرد في العام ، وقد ينخفض هذا المعدل في بعض البلاد
— كالهند مثلاً — حتى يصل إلى ٢٠ جنياً للفرد في العام ، ومع
ذلك يعيش في الهند ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون نسمة ، أى ما يقرب
من خمس النقر في كل أرجاء العالم ، وهكذا نجد أن الفجوة بين
الأغنياء والفقراء هائلة ، وأنها ، كما لاحظنا ، تميل إلى الاتساع
أكثر .

وما السبب في هذا يا ترى ؟ ولماذا هذا النقر الخيم على وجه الكرة
الأرضية ؟ وقبل أن نحاول الإجابة عن هذا السؤال ، أظن أنه يجب
علينا أن نذكر أن القرن الذي نعيش فيه هو أول قرن يمكن فيه مجرد
إثارة هذا السؤال . لقد كان النقر نصيب الإنسان عامة حتى عصرنا
هذا ، ولم يخطر ببال أحد أن يسأل أسئلة تمس جوهر الوضع القائم
الذي كان كل إنسان يأخذه على علاته .

وأما استطاعة الغالبية أن تعيش عيشة ميسرة نوعاً ما ففكرة

جديده كل الجدة ، و انطلاق مجتمعات بأكملها في طريق تركيز الثروة القومية أمر لم يكن ليخطر بالبال إطلاقاً .

ولنعد إلى موضوعنا ، ونلاحظ أن التباين بين ثراء الغرب وفقركل البلاد الأخرى تقريباً ينم عن بعض المظاهر المحيرة . لقد ظل الشرق مئات السنين ، بل آلافها ، مشهوراً بثرائه الذي يثير الإعجاب . ولقد كانت أنظار الناس تتحول الى الشرق حين كانوا يتحدثون عن أنواع الثروات التقليدية ، كالذهب ، والملابس ، والعطور الثمينة ، والتوابل النادرة ، والانسجة المطرزة ، والاقنعة الحريرية . وفي الواقع كان من بين العوامل التي دفعت بالاقتصاد الغربي إلى الأمام طيلة ألف عام أو يزيد ، فتح باب التجارة مع الشرق الأكثر ثراء ، كما كانت إحدى المشكلات التي تواجه تلك التجارة في زمن يعود بنا إلى عصر الإمبراطورية الرومانية عجز الغرب عن ان يقدم للشرق شيئاً يذكر في مقابل ذلك . فلقد كان من الصعب بيع جلود الدببة للتجار في مدراس ، وبخاصة أثناء موسم الأمطار . على أن التباين بين خبرات الشرق والفقير النسبي للغرب لا يقتصر على الماضي لحسب ، بل يمتد إلى الوقت الحاضر أيضاً . فهناك مثلاً أندونيسيا التي يبدو واضحاً أن الطبيعة قد حبتها بموارد على نطاق أوسع مما نجد في بعض البلاد الأوروبية التي نذكر منها الترويح على سبيل المثال .

وعلى الرغم من هذه الأحاجي ، فهناك بعض الأسباب الطبيعية الكامنة التي من أجلها تختلف بعض البلاد في الارتفاع العالمى نحو المزيد من الثروات في الآونة الحاضرة . فلقد تعرض الكثير من المناطق الاستوائية خلال آلاف السنين لسقوط الأمطار الغزيرة ، فلا يمكن الاعتماد عليها في الزراعة . كما أن مناخ الأقاليم الاستوائية لا يساعد كثيراً على العمل . فعندما تبلغ درجة الحرارة ٩٠° ونسبة الرطوبة ٩٠٪ لا يشعر الإنسان بالرغبة في حل إحدى المسائل الأولية في علم الهندسة ، أو حتى بالرغبة في قطع إحدى الأشجار — وقد كان العمل المفضل لدى سادة العهد الفسكورى — أو في حفر حفرة .

وفي البلاد ذات الأمطار الموسمية هناك عنصر أساسى من عناصر عدم الاستقرار في الزراعة ، ذلك أن مطول الأمطار ، إذ يتركز في شهور قليلة من العام ، يخلق مشكلات باهظة التكاليف لضبط المياه وتخزينها . فالأنهار تارة تذخر بالمياه العجاجة ، وتارة تصبح قيعاناً جافة . وإذا قلت الأمطار الموسمية في الهند أو جنوب شرق آسيا تعددت الزراعة لعدم وجود الماء .

وهناك حقيقة أخرى تسبب القفر وهي أن المنطقة المدارية الضيقة التي تمتد حول الكرة الأرضية تدر فيها موارد الطاقة ، فلا يوجد بها لحم ، ولا كثير من البترول خارج منطقة الشرق الأوسط وفنزويلا ولاندونيسيا . ويجب أن نخلص من هذا إلى القول إن هناك فروقاً أصلية معينة فيما حبت به الطبيعة فعلا نصف الكرة الشمالى المتقدم ،

والنصف الجنوبي الراكد نسبياً . ومع ذلك فإني أظن أن السبب الأصلي فيما نراه من ثراء في بعض البلاد وفقر في البعض الآخر يرجع إلى أن الثورات المختلفة التي اجتاحت العالم الغربي خلال مائة العام الأخيرة لا تعدو أن تكون الآن في دور التكوين في الدول الفقيرة ، أو لعلها تكون في صورة مشوشة .

إن الثورة البيولوجية لغو عدد السكان نمواً سريعاً هي في طريقها إلى هذه المناطق ، أما التغيرات الكبرى الأخرى — وهي الثورة الذهنية المرتبطة بالروح المادية والاهتمام بالأمور الدنيوية ، والثورة السياسية القائمة على طلب المساواة ، وأهمها جميعاً الثورة العلمية والتكنولوجية التي تنشأ عن تطبيق المخدرات والعلوم على كل شئون الحياة اليومية — فلا تعدو أن تكون بدء عملية تحويل كل فكرة وتنظيم في البلاد التي برزت إلى الوجود حديثاً . إن ثورة الأخذ بالأساليب العصرية لم تدفع بهذه الدول بعد إلى مضمار العالم المعاصر . وإن أعظم مأساة في عصرنا الحاضر هي تلك التي سنرى فيها التيسار وهو يحرف تلك الدول أمامه ، ولكتنا لا نزال في ظلال من الشك حول الشكل الذي ستأخذ تلك الثورات في نهاية الأمر . لقد بدأت الثورات في كل مكان ولم تكتمل بعد في أي مكان ، ولكن الاتجاه لا يمكن أن يتحول إلى الاتجاه العكسي ، والعالم بأسره في سبيل الأخذ بالأساليب العصرية .

منذ آلاف السنين بدأ الصيد وجمع الغذاء يفسحان الطريق أمام

تقدم الحياة الزراعية المستقرة ، وكذلك اليوم نرى أن التغيير الذى طرأ على المجتمع باستخدام العقل وتطبيق العلم والتكنولوجيا يدفع بالاقتصاديات القديمة الجامدة التى لا تكفل إلا عيش الكفاف إلى السير فى مؤخرة العالم المتقدم ، لأن العالم فى الواقع فتاحه عملية ثورية واحدة تكون موضوعاتنا الأربعة جزءاً منها . ففى البلاد الأكثر ثراء تمت المرحلة الأولى بظهور الدولة العصرية الثرية الرأسمالية والمستقرة نوعاً ، واثى بلغت مبلغاً عظيماً فى الارتقاء بالفن الإنتاجى . وأما فى البلاد الفقيرة فقد بدأت المرحلة الأولى فقط . فالتباين بين الثراء والفقير فى العالم مرده هذا الفاصل الزمنى إلى حد بعيد .

ولزام علينا الآن أن نبحث فى أثر التغيرات الأربعة على البلاد الثمانية — وعلينا أن نذكر مرة أخرى الفرق بين البلاد الفقيرة ، مثل الهند التى هى فى نفس الوقت غنية فى ثقافتها وتاريخها وتقاليدها ، وبين البلاد القبلية ، سواء أكانت فى أفريقيا أم أستراليا أم أمريكا اللاتينية التى تموزها حتى الثواة الأولى للتقاليد المتطورة .

فالثورة البيولوجية التى نشأت عن زيادة مفاجئة فى معدل المواليد ما كانت لتحدث فى تلك البلاد إلا بعد أن قضى حكم الاستعمار على الحروب المحلية ، وبدأ علم الطب وعلم الصحة الحديثين فى إقناذ الطفولة وإطالة العمر . فأما أن هذه التغيرات قد أدخلت قبل إقامة دعائم الاقتصاد الحديث فهو من أخطر الفروق بين الشرق والغرب ، وسنعود إليه فيما بعد . غير أن هذه البلاد ظلت حتى النصف الثانى من القرن التاسع

عشر تتبع الخط القديم لسكان كانوا يرفعون بالإنتاج إلى أقصى حدوده ثم يرتدون إلى العنف والكفاح والموت حينما يتجاوزون تلك الحدود .
ففي الحياة القبلية مثلاً حين كانت القبيلة تستفد كل مواردها المتيسرة في ميادين الصيد ، فإنها لم تجد أمامها وسيلة أخرى سوى إلتفاف عدد أفرادها عن طريق سوء التغذية أو الموت جوعاً أو الإقتضاض على أراضي القبائل الأخرى وقهرها . وهذه العملية ينقص العدد في كلا الجانبين . وكانت هذه الدورة أحد الأسباب الدائمة للحروب القبلية .

وحتى في المدينيات العظمى المستقرة مثل المدينة الصينية ، بمدنا التاريخ بنوع من التعبير المأى عن « عجلة القدر الكشيية » التي تشمل دورتها في الضغط الذي تسببه زيادة عدد السكان ، حين يصل الاستهلاك إلى أقصى حدود الموارد ، فيولد اليأس في النفوس ، ويدفع الناس إلى العنف والسلب والحرب الأهلية والغزو . ثم يتناقص عدد السكان تحت وطأة التدهائد التي تحيق بهم فتسكفهم مواردهم ، فيزداد العدد مرة أخرى في ظلال السلم . وهكذا تتجدد الدورة التي فيها تتحرك عجلة القضاء بفعل ضغط السكان في تماقبات ، من زيادة في وقت السلم إلى نقص في فترة الشدة والعنف . وبدا حتى الأمس القريب أن هذا هو القضاء الأساسي المحتوم على وجود الإنسان على ظهر البسيطة .

ولنتنقل بعد هذا إلى القوة الثانية ، وأعني بها التأكيد الثوري الجديد للعمل والمجد الذين يكرسان للأمور الدنيوية ، والقوة الدافعة لمصلحة بني البشر في تكريرها لتغيير بيئة الإنسان الطبيعية وتحسينها . وتفترق هذه

المجتمعات التقليدية أو القبلية عموماً إلى مثل هذه القوة الدافعة . ذلك أنها تتقبل في الغالب التنظيم المادى للحياة ، وفوق كل ذلك ، التعاقب الطبيعي للولادة والموت ، والفصول ، وللتغيرات الكونية كما هي . ولم تكن هذه الأمور تشغل تفكير الناس ، إذ يمكن القول إن الإنسان في المجتمع القبلي البدائي يقبل الطبيعة على اعتبار أن العقل لا يستطيع إدراك كلها إلى حد كبير ، بل يمكن استرضاؤها والتأثير عليها من طريق السحر . فالفيضان يمكن تجنب غوائله بإغراق طفل لا بالتفكير في العلاقة بين سقوط المطر فوق خط تقسيم المياه والفيضان السنوى المنتظر ، وتصميم مشروعات هندسية لتجنب أخطاره . ويقضى الإنسان حياته وسط الألغاز والأسرار التى لا قبل له بها إلا بقدر محدود جداً استجابة للحاجات البشرية .

وفي المجتمعات القديمة الكبرى : فى بابل ومصر ووادى الهند والنهر الأصفر ، الصين ، سجل كل من كشف الحقيقة واستخدام التكنولوجيا قدماً عظيماً . فلقد كانت مشروعات الرى فى مصر القديمة مثلاً تتطلب تقديرات عليية مفصلة ، ودراسة دقيقة للطبيعة ، وإدارة قديرة على نطاق واسع . والمجتمعات التى نشأت فيها علوم الفلك والرياضة وتطورت حتى وصلت إلى المستوى الذى بلغته بلاد الفرس والروم ، قد سهرت بعقولها غور المادة بطريقة ليس لها مثل حتى وقتنا الحاضر ، ولم يكن ينقصها إلا « ديناميكية » اهتمامنا الحديث بكل ما هو من صنع الله . وكما سنرى فيما بعد ، فإن نواحي التصور فى بعض المجتمعات

تنشأ من عدم المبالاة بالاتجاهات العلمية ، أما في البعض الآخر فينشأ هذا القصور من جراء الفصل بين تفهم أى قانون طبيعى وبين أية فكرة ترى إلى استخدام القوانين كأدوات للعمل التجريبى . وتستوى كل المجتمعات فى أن نواحى القصور تمزى إلى فكرة ثابتة عن الحياة التى فيها أمدت الزراعة — وهى الوسيلة الرئيسية للعيش — الكثرة بالكفاف ، والقلة بالشبع ، ولكن هذه الزراعة لم تكن فى عرفهم مورداً رأسمالياً يمكن التوسع فيه باطراد عن طريق زيادة الاستثمار . والحقيقة أنهم حين كانوا يستثمرون أقصى مساحة من الأرض ، ويستفدون أقصى كمية ممكنة من الماء ، كان عدم إجراء التجارب العلمية يحول دون زيادة التوسع .

وقصارى القول إن الأهداف الأساسية لهذه المجتمعات لم تكن دنيوية بالمعنى العصرى الذى نعينه . لناخذ مثلاً المعنى الذى تتضمنه العبارة الشائعة فى العصر الفسكورى « النجاح فى العمل » . فإن المعنى الذى تحمله إلى أذهاننا هو كسب المال أو تحقيق النجاح المادى فى أوسع معناه . غير أنه فى المجتمعات التى سبقت المجتمع العصرى ، لم يكن من الممكن ربط هذا المعنى بأى نشاط قد يظن أنه نشاط محمود . وفى المجتمع القبلى كان السلوك الذى يقبله العرف هو القائم على القوانين والعادات القبلية ومراعاتها مراعاة دقيقة . وفى المدينة القديمة كان الإنسان الصالح ، الإنسان الحكيم هو الذى يراعى القواعد والواجبات التى يملها عليه أسلوب حياته : التى بمراعاة الأبوة ودمامة الخلق ومنح الصدقات ، والفقير بالعمل والاحترام . وما من مجموعة كانت تتركس حياتها لجمع المال وتركيمه

إلا التجار المحقرين . وحتى التاجر كان يعمل على تحويل ثروته إلى اقتناء الأرض كما كانت الحال في الصين ، وعلى ترك حياة تكوين رأس المال حالما تسمح ثروته بالتغيير . إن مثل هذه المجتمعات تميل بطبيعتها إلى النظر إلى الوراء ، وأن تحافظ على القديم ، لا أن تخلق جديداً ، وترى أن أسمى درجات الحكمة هي السعى في الإبقاء على الأشياء كما هي . عليه وفي مثل هذه الأحوال لا يكون هناك دافع سيكولوجي أساسي يعمل الناس على الكد لجمع المال من أجل المستقبل ، بل الحكمة في أن تستظر ما تفعل الناية الإلهية ، وأن تسبح نهج من سبقوا في الحياة التي تتفق مع الرزاة الكاملة والكرامة التامة ، والخبرة الدينية العميقة والفن العظيم ، لا مع تركيم الثروة المادية للمجتمع عامة .

أما عدم وجود الثورة الثالثة ، ونعني بها المساواة ، فقد كان لها أثر عينه . فلم تكن هناك أية فكرة عن المساواة في المجتمع التقليدي . وكما نعلم من المجتمعات القبلية التي لا تزال باقية تنحصر الزعامة في شيوخ القبيلة وليس للشبان من سبيل للمطالبة بالمساواة ، بل عليهم الانتظار حتى تمر السنون ويحىء دورهم . كما أن الأقدمية (كما هي الحال في مجلس الشيوخ الأمريكي) تضمن أن الزعماء هم أناس يحترمون التقاليد القديمة للجماعة الإنسانية التي تربط بتراث الماضي ولهم مصلحة معينة فيما يضيفه التقدم في السن من تفاوت في الهية والوقار . إنها الوصفة التي لا مفر منها للتطرف في المحافظة على القديم .

وعندما يجتاز المجتمع المرحلة القبلية ، فالقيم التي تال تأيد الزعماء تظل من النوع المحافظ ، ذلك أن تلك القيم يثبتها نظام أعلى له حرمة .

فالفلاح لا يصل إلى عرش الملك إلا أوقات الانقلابات الهائلة . والملك والحارب ومالك الأرض يكونون نظاما مقلدا لا يدخله إلا من ولد مؤهلا للاتهام إليه . وفي الهند يشمل نظام الطبقات الثابت كل مواطن ، فالهندي يولد في طبقته الخاصة ولا ينتمى إلى غيرها .

وفكرة المساواة ذاتها لا تمنى شيئا قريبا ، لأن الإنسان هو ماهو ، ولا يستطيع أن يقيس نفسه بغيره من الناس الذين يختلفون عنه اختلافا كليا في مولده وطبقته . وهكذا زاد نظام الطبقات في عجز التاجر عن تحقيق نفوذ أعظم ومكانة أعلى ، فظل التاجر ينتمى إلى طبقته (فشيا) ، وظل جمع المال حرقا لا تعتبر قيمتها كافية لتبرير زيادة قدر الإنسان أو رفعة مكانته . وهكذا لم يحقق التاجر الهندي الدفعة السياسية التي بدأ منها ازدياد قوة الطبقات المتوسطة في غرب أوروبا .

وكانت هذه المجتمعات تقتصر إلى ناحية أخرى من نواحي المساواة ، وهي ناحية حيوية بالنسبة للنمو الاقتصادي . فبما أنه لم يكن هناك مجتمع قوى بالمعنى المفهوم لدينا ، كانت دوافع التنافس القائمة على المساواة القومية غير موجودة أيضاً . فالقبيلة هي نوع من الأمة الصغيرة جداً — أمة لا تزال كالجنين في دور التكوين ، ولكنها لا تستطيع أن يكون لها نفس التأثير الاقتصادي كالأمة الحديثة ، لأنها أصغر من أن تكون سوقا ذات أهمية . وعلى أية حال فالزراعة القبيلة ليست مخصصة للتبادل ، بل لتوفير القوات الضروري .

وأما الوحدات السياسية الكبرى التي جاءت في أعقاب المجتمع

القبلى فقد كانت على وجه العموم وحدات تابعة للأسر المالكة أو الإمبراطورية — مثل الكيان المنفك للهند في أيام أسرة حوبتا أو نظام الصين الطبقي الضخم — ولم يكن فيها إلا أدنى قدر من الترابط بين المدن المبعثرة هنا وهناك وجمهرة الشعب الذى كان يعيش عيشة العزلة والكفاف فى القرى . ولا شك أنه لم يكن هناك تماسك اجتماعى واقتصادى كاف لتعريف السوق بعبارات تجعل التاجر يشعر بأنه يقافس مع أسواق قومية أخرى نشطة ويعمل بطاقة دافقة لحماية المصالح القومية من المصالح غير القومية المنافسة . أو بمعنى آخر إن المساواة فى التنافس على تجارة غرب أوروبا لم تقم لها قائمة على الإطلاق . وكما يشاهد الإنسان فى التاريخ البشرى — أو فى الحياة اليومية — لا يبدأ الناس فى التصرف بأساليب جديدة إلا بعد أن يكونوا قد كونوا الآراء الخاصة بهذه الأساليب فى عقولهم . ففكرة الأمة قد عززها كثيراً — بل خلقها جزئياً — التنافس بين المصالح التجارية فى غرب أوروبا .

ولنوجه نظرنا الآن إلى آخر الثورات وأكبرها إغراء ، وأعنى بها الثورة الحاسمة للعلم والادخار . ففى المجتمع القبلى لا وجود للعلم فى واقع الأمر ، وإن يكن هناك كثير من الخبرة العملية والمهارة فى العمل . والأساليب القديمة . وما يبدو ممكناً مثلاً أن الزراعة البدائية نشأت نتيجة للملاحظة الدقيقة لدورة الطبيعة من زرع وحصاد ، ومحاكاتها فى طقوس الحصب والأعياد الدينية ، ولكن فكرة التحكم فى الأشياء المادية بإدراك القانون الباطنى لتكوينها لا وجود لها . أما الإحساس الكامن وراء غموض الأشياء فهو يوضح لنا ، كما رأينا ، سبب استخدام

السحر . ولكن السحر يتوقف على قوة إرادة الإنسان ، لا على طبيعته الأشياء التي يحاول أن يمارس إرادته عليها . وبما أن الإرادة البشرية قوة فعالة ، يصادف الإنسان أحياناً نتائج غريبة جداً لا يمكن تعليلها وإيضاحها في عبارات مألوفة . ويعود معظم السامعين في أفريقيا بشيء من الإحساس بأنهم جاسوا خلال أطراف خطرة لعالم لا تطبق فيه بعض القوانين المألوفة . وبالرغم من ذلك فالمجتمع البدائي يعوز ما تستخدم المادة استخداماً متصلاً هادفاً للأغراض البشرية ، وهو أمر لا يتأتى إلا إذا أدرك الإنسان القوانين التي تستجيب لها المادة .

وبما لاشك فيه أنه كانت في المذنيات التقليدية العظمى ، كالهند والصين مثلاً ، نواة ثقافة فكرية تكفى لانطلاقة علمية كبرى من الممكن تحقيقها نظرياً ، إذ كرس كثير من ذوى العقول الراجعة في تلك المجتمعات أنفسهم للتفكير المنظم أجيالاً عديدة . ففي شرق البحر المتوسط بين الكلدانيين والمصريين ، اخترعت بعض الآلات الرياضية الأساسية للعلوم قبل العصر المسيحي بزمان طويل ، ومع ذلك لم يأت الدفع الثوري . وفي الهند لم يكن من الممكن إجراء البحث المستمر في الأشياء المادية ، بما أن كثيراً من أحسن الشخصيات كان يظن أن العالم الطبيعي خدعة بمعنى ما ، وبلا أهمية جوهرية للمخوقات البشرية . وكذلك فشل العلم في الصين ، وإن يكن لسبب آخر ، في تحقيق التفوق الذي كان يمكن أن يتوقعه الإنسان في مجتمع يعتبر من أرجح المجتمعات عقلًا وأوفرها ذكاءً في كل التاريخ — مجتمع اخترع

الطباعة — والبارود — قبل الغرب بكثير . ولنا في سبب ذلك مثل آخر على أن الثورات تبدأ — أو تفشل في أن تبدأ — في عقول الناس . ذلك أن السيد الكونفوشي ، الذي كان يسيطر على التفكير الرسمي للجمتمع الصيني ، كان يظن أن العلم مهنة المشعوذين والحقى ، ولذلك لم يكن في حقيقة الأمر جديراً بالاحترام . وقل أن يكون الإنسان في حاجة إلى أن يضيف أنه إذا لم يظن أرجح الناس عقولا أن المهنة محترمة فإنهم لا يكرسون وقتهم لها .

لقد كان للكونفوشيين بعض العذر في تحيزهم . ففي أوروبا كان الكيميائيون في العصور الوسطى يقضون كثيراً من وقتهم وطاقاتهم في عاولة الكشف عن « حجر الفلاسفة » — وهو العنصر الذي يحول الفلزات الأساسية إلى ذهب . وفي أثناء بحثهم العقيم توجهوا إلى كشف تجريبية سليمة عن خواص الفلزات ، وبعض الناس يعتبرونهم رواد الطرق الاستقرائية والتجريبية التي يقوم عليها العلم الحديث .

وأما في الصين فقد اتخذ « حجر الفلاسفة » شكلاً آخر ، وأعنى به « أكسير الحياة » . فأباطرة الصين لم يريدوا الحصول على الذهب بل على الخلود ، وكان « التاويون »^(١) ، وهم أتباع طريق ديني سرى ميتافيزيقي ، يمحرون تجارب عملية على النبات والكيميائيات علمهم يستطيعون إنتاج أكسير الحياة هذا في أنبوبة الاختبار . وقد غطى الخطأ في الناية عند الكونفوشيين على القيمة المحتملة للوسيلة ، ذلك أنهم حين ولوا ظهورهم للتجربة ، فإنهم ولوها للعلم أيضاً . ولذلك نجد أن الصين بكل مجد ثقافتها القديم ، وكل قوة تقاليدها الذهنية وحيويتها ، لم يحدث فيها الدفع الثوري العلمي .

وفي المجتمعات البدائية القديمة كان الاقتدار إلى الثورة العلمية يستوى جزئاً الاقتدار إلى الادخار المتواصل . إن كل مجتمع يدخر شيئاً ، جزئاً الادخار ، مع هذا ، ليس استهلاكاً . ولو استهلك الناس كل شيء ، لانحطوا إلى الوضع الذي لا يحترفون فيه إلا صيد السمك والحيوان — وحتى هذه الحرف تتطلب شحوصاً وحرايا . وأما في المجتمعات الزراعية المستقرة فإن البذور تخزن لاستخدامها في موسم الحصاد التالي ، ويقوم الفلاحون ببناء الأسوار وحفر القنوات وتسوية الأرض لتحسين الإنتاج ، عاماً بعد عام . ولعل مثل هذا الادخار للصيانة والإصلاح — وفي أكثر الأحيان يكون الادخار بتطهير الأرض وبإلزامى بقصد التوسع — لا يتعدى ٤ أو ٥ ٪ من الدخل القومى في أية سنة من السنين .

إن المدخرات التي تجعل من الممكن حدوث تغيير عام في الأساليب الفنية المتعلقة بالإنتاجية — المزيد من الطرق والموانى والقوى المحركة والتعليم والناتج الزراعى ، والآلات الجديدة في المصانع — يجب أن تزداد زيادة كبرى عن مستوى الحصة فى المائة . ويحدد الاقتصاديون مستوى يتراوح بين ١٢ ، ١٥ ٪ من الدخل القومى على اعتبار أنه المدى المطلوب لمواجهة كل الزيادات الممكنة فى السكان ، وبعض الزيادة فى الاستهلاك ، ومستوى مرتفع ومتوسع من الاستثمار . ولم يصل أى مجتمع تخليدي قط إلى مثل هذا المستوى .

ويرجع بنا أحد أسباب هذه الحقيقة إلى ثورة المساواة . فالتاجر في الشرق لم يحقق قط نفوذاً سياسياً حاسماً ، إذ لم تكن هناك بلديات في المدن ولا موافيق مبنية على حقوق الحكم الذاتي . وكان من نتيجة ذلك أن التاجر لم يتحقق له قط الضمان الكامل أيضاً . ذلك أن حكم الملوك والباطرة كان فوق القانون ، ويعتمد على أهواء الحاكم . وهناك تمبير جميل استخدمه أحد سادة شركة الهند الشرقية من الشباب في وصف الشكوك التي تلازم الأعمال التجارية في الهند ، إذ قال إن الحاكم وجباة ضرائبه يشبهون السطاة على عشاش الطير ، إذ أنهم يتركون التاجر يملأ عشه بالبيض ثم يغيرون عليه ويأخذون كل ما به . وفي هذا لأحوال يستطيع المرء أن يفهم جيداً أن الحافظ على التركيم المتواصل لرأس المال ضعيف نوعاً ما . وعلى النقيض من ذلك يتجه الميل إلى جمع المال المكتسب من التجارة — وهو كبير — في شكل نفود يمكن إخفاؤها ، أو في شكل جواهر يسهل نقلها وإخفاؤها . ولكن أيا من هذين التوعين من الاحتياطي لا يصلح للتوسع في الأعمال الإنتاجية .

وقصارى القول إن الخاصية الرئيسية التي يتسم بها المجتمع القبلي والتقليدي هي أن كل الدوافع الداخلية إلى الأخذ « بالأساليب العصرية » كانت تنقصه إلى حد كبير . ومع ذلك فهذه المجتمعات في كل مكان الآن يغلب فيها مرجل التغير . فكيف حدث هذا ؟ ومن أين جاء الحافظ الخارجي ؟ ليس هناك إلا إجابة واحدة فقط ، وهي أن التغير جاء من الغرب القلق المتغير التأثير ، دون أن يدعوه أحد ، في خلال الثلاثمائة

السنة الأخيرة . فإن مجتمعات العلم القديمة ومدينت الشرق التقليدية العظمى — ومعا مدينت أمريكا اللاتينية السابقة على عهد كولمبس ومجتمعات أفريقية القبلية — قد استكثرت ، بطريقة أو بأخرى ، تلك الطاقات الجديدة الوثابة للدول الغربية التي كانت إبان تلك السنوات عنها تجتاز في وقت واحد كل الثورات — ثورة المساواة ، وثورة القومية ، وثورة زيادة السكان ، وثورة التغير العلمى — كل الثورات التي تعمل على الأخذ بالأساليب العصرية .

ولاشك أن الاستعمار الغربى هو الناقل العظيم لليل إلى الأخذ بالأساليب العصرية ، سواء كان ذلك للخير أو للشر . وأعتقد أنه يمثل الطريقة التي حدث بها التغير ، وهى أن التجار الغربيين كانوا ، المرة تلو المرة ، رواد الانقلاب . لقد سافروا ليعودوا بالبهارات وأنواع الحرير وبدائع الشرق إلى أوروبا المثبعة ذات للناسخ البارد ، ولم يكن في نيتهم فى بادئ الأمر أن ينضموا أى بلد ، بل كانوا يحاولون فقط أن يفتشوا مراكز احتكار لأنفسهم — وقل أن يثير الدهشة إذا استطلعت أن تربح خمسة آلاف فى المائة فى حمولة مركب من جوز الطيب تصل إلى أوروبا — ويطردوا التجار من الدول الأخرى . وكان القتال يدور بينهم بوحشية فى البحر ، وأما فى البر فكانوا فقط يديرون المصانع ، — وهى مجموعات من المخازن ومنشآت الموانئ ومساكن يستولون عليها بإذن من الحاكم المحلى . وكان يمكن أن يظل الموقف هكذا ، ولكن الضغط الهولندى

كان أكثر مما يتحمل كيان جزيرة جاوه السياسى الضعيف فى القرن
للسابع عشر ، فأصبح الهولنديون شيئاً فشيئاً السادة السياسيين لكل
للبلاد الفنية بالبهارات ، وذلك بتحصيدهم السلاطين الطيبين وعزل
المعاندین المشاكسين .

وفى القرن التالى انهار بنام الحكم المغولى فى الهند، ووجد البريطانيون
أنفسهم ، وهم يمحكون المناورات لهدم النفوذ الفرنسى ، ينتحلون السلطة
بنفس النهج ، أى بتحصيد المتنازعين المحليين على الحكم أولاً ، وبعد أن
يصبح أولئك الحكام عبثاً عليهم ، باعتبارهم دى فقط أو غير أكفاء ،
يتولون هم بالتدريج السلطة التى أفلتت من القبضة الواهنة للحكام .
إن الأوروبيين كانوا قد ذهبوا إلى تلك البلاد لغرض التجارة ، وجاء
الحكم الإمبريالى نتيجة ثانوية لها — وهو حكم يزاد تدميراً من
الناحية التجارية — ومع ذلك حتى عام ١٨٥٠ كان الحكم الاسمى فى
الهند لا يزال مؤسسة تجارية — شركة جون ، وهى شركة الهند الشرقية .
وبدأت سيطرة الاستعمار ، وقد نشأت أصلاً فى الميادين التجارى ،
تحرك ثورة الأخذ بالأساليب العصرية كلها ، فأدخلت التغيرات الجذرية
التي أحدثتها الزيادة المطردة فى عدد السكان . لقد أدخلت الرقابة
الفرنسية التواء الأولى للعلوم الطبية ، كما أنهت الفوضى الداخلية . وبدأ
التزاحم على المدن الكبرى ، كما كان هناك بعض المحاولات لزيادة تحسين
وسائل المحافظة على الصحة .

وقرب نهاية القرن التاسع عشر أخذ عدد السكان يزاد فى كل أنحاء
الهند والشرق الأقصى ، ولكن كانت لهذه الزيادة نتيجة تختلف عن

النتيجة التي أدت إليها الزيادة في الغرب . ذلك أن الدول الغربية كانت قليلة السكان نسبياً — أمريكا الشمالية كانت قطعاً كذلك — حين بدأت عمليات الأخذ بالأساليب العصرية . وكانت الزيادة في عدد السكان حافزاً إيجابياً على النمو الاقتصادي ، إذ أنها جاءت بعمال إلى السوق ووسعت دائرتها . وفي الوقت عينه عملت الآلات الجديدة ، والاقتصاد الجديد النامي والقائم على القدرة الإنتاجية المتزايدة ، على التوسع في إمكانيات تكوين الثروة بطريقة فاقت زيادة عدد السكان بكثير . وأما في الشرق الأقصى ، في الهند مثلاً ، حيث كان هناك من قبل اكتظاظ السكان ، فقد كان أثر وطأة الاستعمار منطوياً على زيادة معدل نمو السكان دون البدء بأي تحول كلي في الاقتصاد القومي ، فزيادة المواليد والأعمار عملت على زيادة السكان إلى أبعد من إمكانيات اقتصاد متعثر . وقد بدت اليوم المعضلة المخيفة وهي أن عدد السكان يفوق كثيراً وسائل سد حاجاته لدرجة أن كل موجة جديدة من المواليد تهدد في كل جيل بالقضاء على مقدار المدخرات اللازمة لإعالة أعداد السكان الجديدة . إن الغرب ، الذي كانت فيه زيادة السكان حافزة على توسع أكثر ، لم يواجه هذه المعضلة . وأما في الشرق فلم يتضح بعد كيف يمكن مواجهة مثل هذه المعضلة الخطيرة .

لقد أثار حكم الاستعمار الإحساس بالاهتمام الديوى بمزايا التقدم المادي من أبسط طريق وأقصره ، وأعنى به التقليد . فالتجارب الجيدة ، والإداريون الجدد كانوا يحبون حياة أفضل وأطول ، يستمتعون خلالها بمزايا مادية أكثر تبدو لكل ذي عينين . ولقد رأى الأهالي ذلك ،

وبدأوا يقسمون عن السبب في ذلك . أو ليس في استطاعة الغير أن يحبوا هذه الحياة أيضاً؟ وأكثر من هذا رأى الرعطاء المحليون بكل وضوح أن المجتمع الذى الصناعات التكنولوجية الجديد كان يستمتع بسلطة تتعذر مقاومتها في أغلب الأحيان . وبطبيعة الحال كان هؤلاء يشتهون أن تكون لهم هذه السلطة أيضاً .

وفي الوقت عينه حرك نظام الاستعمار بعض المبادئ الواضحة في عمليات التغيير الفنى والنمو الاقتصادى . وكان في الأساليب الجديدة للحياة الغربية توفير بعض التعليم للأهالى . وبدأ بعض التجار في المجتمعات القديمة مثل «الكومبرادو» في الصين و «الجوجرات» في الهند يستغل مواهبه بوصفه من عداد المنظمين ، في مجتمع تجارى مستقر جديد . وأدخلت بعض أوليات التصنيع — كالإنشاء السكك الحديدية والموانئ والطرق وبعض القوى ، وهى ما تسمى بالبناء السفلى — لفائدة الاقتصاد الاستعماري الجديد . وحدث توسع في بعض صناعات التصدير لمسد الغرب بالمواد الخام . وأما الزراعة الأساسية فلم توجه إليها أية عناية في واقع الحال . وأما نظم المزارع فقد نمت المنتجات الزراعية — الشاي والفلفل والقول السوطاني والجوت — فقد أسواق أوروبا المتزايدة بحاجتها منها .

وفوق ذلك كله ، غمرت البلاد موجة من الأفكار الجديدة ، ومكن التعليم الغربي الصفوة من أن ترى «الماجنا كارتا» (الليثاق الأكبر) لأول مرة . واستطاع أولاد الهنود أن يقرروا في كتبهم المدرسية عن إدموند بيرك ، وهو يستكر الثوب الذى يقوم به الإنجليز في الهند .

وقد تدعم المعنى الجديد للمساواة ، كما بثه التعليم الغربي في النفوس ، عن طريق التعارض الذي يفسب يوما بعد يوم بين السكان المحليين وبين عملى الإستعمار الذين كانوا يطالبون بأن يفرضوا حكمهم عليهم . واعتزجت المساواة الشخصية بذكر المساواة القومية ، أى بالثورة التى كان يزداد شعور المتعلمين بها من جراء إدارة دولة أجنبية لشئونهم . كما أثار الآراء الغربية عن الحقوق الوطنية والاستقلال الوطنى ، الحركة الوطنية كلها ضد الاستعمار ، بقدر ما أثارها البرهان الباثم على أن هذه الحقوق كانت تسكر عليهم .

وكان هناك غوران فى كل مكان ، وبدأ التغيير فى كل مكان ، وإحساس عميق فى كل مكان بأن الطرق القديمة لم تعد ملائمة ، وبطريقة ما لم تعد صالحة للبقاء بالنسبة للإنسان الحديث . وقد أثار هذا الإحساس رد فعل مماثل فى العنف . وثار الناس قائلين إن الأيام القديمة كانت أفضل ، وأن « المودات » المستحدثة ستحطم كل ما كان قويا وعميقا فى المدينة الأصلية . وبين العصريين والتقليديين ، وبين الشباب الذى كان يريد أن يقبل كل شئ ، والشيوخ الذين كانوا يريدون أن يرفضوا كل شئ ، كان المجتمع المحلى مهددا بالضياع بين قيادات متضاربة . وفرضت أزمة الولاء والإدراك نفسها فوق كل الأزمات الأخرى . وكان من التادر أن يحقق بلد ما التماسك القومى الذى حققته الهند برعاية غاندى الذى فيه أمكن للنظرة القديمة والفكرة العصرية للمساواة أن تتعايشا والذى استطاع القديم والحديث أن يجتمعا حوله .

على أن القطة الهامة التي يجب أن تذكر ، إذا أراد الإنسان أن يدرك التناقض بين الأمم الثنية والأمم الفقيرة ، هي أن كل هذه التغيرات التي أدخلها الاستعمار بطريقة هوجاء لم تفتح في الواقع نوعاً جديداً متياسكاً من المجتمع ، كما فعلت في الغرب ، إذ أنه لم يكن هناك « إطلاق » — على حد تعبير الأستاذ روستو^(١) — نحو نوع جديد من المجتمع . إن أثر الاستعمار أوجد مشكلات بدت أعظم من أن تحل ، أو على الأقل مشكلات كانت تعترض أى حل لها صعوبات كبرى . لتأخذ مثلاً مشكلة السكان . إننا لا نستطيع أن تكرر الطبأو تقاوم وسائل تحسين الصحة ، ومع ذلك ظلت الأعمار تطول ونسبة المواليد ترتفع ، ونستطيع غالباً أن نلاحظ عدد السكان وقد بدأ يفوق الموارد التي لم تزد بالنسبة عينها ، لأن الادخار وتكوين رأس المال كانا لا يزالان غير كافيين . ومع ذلك كانت الزيادة في عدد السكان تجعل على الدوام الادخار أكثر صعوبة .

وكان هذا المستوى الضئيل للادخار يعنى أن كل عمليات التنمية الاقتصادية في ظل الاستعمار — أو شبه الاستعمار — كانت على نطاق أصغر من أن يؤدي إلى قوة دفع عامة . ولنا في الصين مثل يؤيد هذه الحقيقة . ذلك أن البريطانيين بعد حروب الأفيون اضطروا إمبراطورية مانشو للتداعية أن تفتح موانئها للتجارة الغربية ، لحدث

توسع اقتصادى وصناعى بنسبة كبيرة فيما كان يسمى بموانئ المعاهدة ،
إذ جاء الأوربيون برأس المال ، وأنضم إليهم بعض رجال الأعمال
من الصينيين ، فازدادت التجارة الدولية .

وكذلك أصبحت الضرائب الجمركية تحت الإدارة الأوربية مصدرا
هاما من مصادر الدخل ، وأعدت المشروعات لإنشاء السكك
الحديدية .

على أن الريف البائس ، المزدهم بالسكان ، والذي كانت تعيش فيه
غالبية الشعب ، كان فى تلك الأثناء ينحدر انحدارا متواصلا نحو
المهلك . وفى غير المناطق التى صيغت بالصيغة الغربية لم يمكن للنشاط
الاقتصادى أن ينتشر إلا قليلا ، إذ أنه لم تكن هناك أسواق ، ولا
مدخرات ، ولا روح الابتكار ، بل العبء الثقيل للإفلاس الريفى لحسب .

وهكذا كانت الحال فى الهند . فإن المناطق الوحيدة التى أخذ يحدث
فيها ما يشبه « الانطلاق » المتواصل كانت فى ضواحي مدينة بومباى
بتجارها الأذكىاء ومينائها العظيم ، وبين زراع الجوت الاسكتلنديين
حول كلكتا ، وزراع بنجاب النشيطين القابلين للتكيف وفق الظروف
المحيطة بهم . وفيما عدا ذلك لم يتأثر الريف عموما بالقوى الاقتصادية
الجديدة .

وقد أثرت نفس حالة « الرقيع » هذه على الحياة الاجتماعية والتعليم .
إذ أخذ النظام التربوى فى كل أنحاء آسيا ينتج الصفوة التى تؤمن بالآرام

الغربية في القانون ، وبالأراء الغربية في الحرية وفي الحكم العتورى . ولكن خلف هذه الصفة لم يحدث إلا تغيير يسير بين أفراد الشعب عامة . وفوق كل شئ ، لم يكن هناك أثر للتغيير في الجم الغفير من الناس — ٨٠٪ من السكان أو أكثر — الذين كانوا يعيشون على الأرض حيث كانت الزراعة القديمة غير المتغيرة والتي تكفى عيش الكفاف تمضى كما كانت من قبل . وهكذا نشأ عن ذلك ما يمكن أن يسمى بالمجتمع المزدوج الذى كانت فيه فقط النمو المبشرة للأسلوب الحديث في الحياة تقومها — إلى حد التوقف — قوى القصور الناتج الهائلة المتأصلة في الإطار القديم للمجتمع .

ف عندما يقرأ المرء مثلاً عن محاولات مجموعات صغيرة من تجار الصين في أخريات القرن التاسع عشر لتغيير اقتصادهم القومى بطريقة تمكنهم من مقاومة ضغط الغرب السياسى والتجارى تصدمه مراراً حقيقة راحته وهى أن المجتمع الحقيقى لم يتغير إلى الحد الذى يكفى لأن يجعله يسايرهم . فالبلاتر رجعى النزعة ، والنظام الكونفوشى الطبقي كان كما هو لم يتوره أى تغيير إطلاقاً . وبما هو أسوأ من هذا أن التجار أنفسهم كانوا لا يزالون منقسمين في تفكيرهم ، ذلك أنهم كانوا يتوقون إلى الأيام التى كان التاجر الناجح فيها يستثمر بطبيعة الحال كل رأسماله في الأرض ويصبح أحد الأعيان ملاك الأراضى . وكانت هناك عوائق سيكلولوجية في عقول الناس عند كل نقطة حين كان الأمر يتطلب إلى كال التغيير الذى كانوا على استعداد أن يبدأوه . وفي معنى حقيقى حقاً كانت

المجتمعات التي تشبه مجتمع الهند أو الصين في نهاية القرن الماضي بصورة بين عالم كان قدامات ، وآخر جديد لم يتيسر له أن يولد بعد — وهذه هي طبيعة الحال وصفة كاملة لأقصى حد للتوتر الاجتماعي والنفسي .

ولعلنا نستطيع أن تصدر أفضل حكم على مدى هذه المشكلات بدراسة مثل مضاد عن اليابان . هناك قررت طبقة حاكمة لاثنتين وعلى درجة غير عادية من الكفاية — بعد أن أرغم الغرب اليابان على فتح موانئها — قررت أن تغير البلاد تغييراً كلياً على النمط الغربي الحديث . قررت أنه لا شيء أقل من التغيير الفنى الشامل تقريباً يمكنها من مقاومة الغرب ، ففقدت بالقوة لإصلاح الزراعة ، وفرض الإدخار على الشعب والتصفية الثامة لكل أنواع الاقتصاد الإقطاعي ، وأدخلت الصناعة وأرسلت الكثيرين من اليابانيين ليتدربوا في الخارج . وقامت بحملة عامة لتعليم السكان القراءة والكتابة . ومع أن اليابانيين ، لسوء الطالع ، أخذوا أيضاً عن الغرب المعاصر لهم وقتل الروح الإمبريالية ، وقد كانت منطقة أيضاً في تقاليدهم ، فإنهم استطاعوا أن يغيروا مجتمعهم تغييراً جذرياً في نحو ثلاثين عاماً ، ويزيلوا العقبات الاجتماعية والمشكلات النفسية التي أبقت المجتمعات الأخرى — بطريقة تدعو إلى الأسى — معلقة بين عالمين متضادين .

وأما في البلاد الأخرى في كل أنحاء العالم غير الملوم ، في المجتمعات التقليدية للصين والهند ، وفي أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية وفي البلاد البدائية الصاعدة في أفريقية ، فقد بقي القديم والجديد جنباً إلى

جنب وفي نوع من الصراع والتنافر. وبدا وكأنهما في مآزق لا فكاك منه. فكيف الخروج إذن من هذا المأزق ، وكيف تمكن قوى « الأخذ بالأساليب العصرية » من أن تسرى في كل كيان المجتمع ، وكيف تغير الزعامة ، ويعد الإطار الجديد للتعليم ، ويبحث على الادخار الجماعي ، وتجدد الزراعة ؟ كل هذه مشكلات ملحة لا تقاوم يواجهها المجتمع الجديد ، وما زالت تنتظر الجواب .

إن هذه حقيقة لا يقوى الغرب على تجاهلها . ذلك أن معظم معضلات المناطق المتخلفة قد أثارها تأثير الغرب . ومع ذلك فإني أظن أنه ليس غير صحيح كلية أن الدول الغربية لا تسعى مجد للثور على حلول لهذه المعضلات . وأظن أن هناك سببا قويا جدا لهذا . لقد نسيت تلك الدول عموما فترة انتقالها الخاصة ، ولا تذكر أن كثيرا منها ، منذ مائتي سنة ، أو حتى خمسين سنة ، كانت تمسك بخناق هذه المشكلات ذاتها : تغيير الزعامة ، وتنمية مجموعات اجتماعية جديدة ، ومنح الحقوق للطبقات الجديدة ، وإيجاد الوسائل لتحقيق ادخار أعظم ، وضمان دفع ثوري في على نطاق واسع . إننا نأخذ موضوع تنمية بلادنا على أنه قضية مسلم بها لدرجة أننا قل أن فهم معضلات أولئك الذين لم يقطعوا الشوط الذي قطعناه بعد .

وهناك سبب آخر لما يبدو منا من عدم اكتراث نسبي وهو أنه بسبب نقص النسبي في السكان في جزئنا من العالم بسبب نطاق

الموارد الكامنة التي ترتقب تدميرها في عالم المحيط الأطلسي ، لم يكن طرفنا نحن في الغرب إلى الأخذ بالأساليب العصرية شاقاً أكثر مما ينبغي . ولا شك أنه ليس هناك وجه للمقارنة بين مشكلاتنا والمعضلات المحيطة حقاً التي تواجه العالم المتخطف اليوم . ولذلك فإني لا أظن أننا ، وإن كنا على الأرجح قد بدأنا نرى أن الدول المتخلفة تواجه مشكلات قل أن تذال ، قد رسمنا بعد التفكير استجابة لهذا الموقف ، أو حتى قدرنا كل التقدير مسئوليتنا . ومع ذلك فليس هناك فشل بشري أعظم من أن يبدأ الإنسان مسعى هاماً كل الأهمية ثم يتركه في منتصف الطريق . إن هذا هو ما فعله الغرب بنظامه الاستعماري . لقد زحزح المجتمعات القديمة كلها في العالم من مواقعها الأولى وأبعدها عنها ، ولكن يبدو أنه سيان عنده وصولها سالمة إلى هدفها في نهاية الأمر أو عدم وصولها .

هذه إحدى الصعوبات ، ولكن هناك صعوبة أخرى أعظم منها . ذلك أننا بينما نواجه هذه المعضلات ، فقد وضعت لها مجموعة أخرى من الإجابات — في الغرب أيضاً . وهو يزعم أنه يصل إلى قلب هذه الثورات جميعاً ويعرض سيلاً أضمن إلى المساواة ، والخير المادي ، وتحقيق التكنولوجيا والعلم ورأس المال . إن الشيوعية تزعم أنها أنموذج المستقبل ، وأن في قبضة يدها سر المرحلة التالية من التاريخ البشري . إن هذا الإدعاء خطير بمعنى ما . ذلك أنه يعني أن الشيوعية أشبه بخلاصة الثورات التي

تؤدي إلى الأخذ بالأساليب العصرية ، ، وأنها تعرض وسيلة لتطبيقها
بسرعة على المجتمعات التي أحاطت بها معضلات فترة الانتقال . فملينا
إذن أن نعترف في اللحظة الراهنة أن الأمم الفقيرة ، الأمم غير
الملتزمة ، تواجه تحديا مزدوجا . إنها تواجه التحدي الهائل للتغيير ،
ولكنها تواجه أيضاً تحديا مساويا له هو تحدي الاختيار .

الفصل الثالث

النسخة الأصلية للشيوعية

يعيش نحو تلك البشرية اليوم تحت السيطرة السياسية للشيوعية ، وأعلن أننا نستطيع الآن أن نقسم : ألا يمكن أن تكون ضروب مختلفة من الشيوعية قد أخذت في الظهور في العالم ، وألا يمكن أن تكون صورة الكتلة الشيوعية الواحدة الواسعة الرقعة قد اعترأها بعض التفكك ؟ إن الأمر لا يقتصر على تيار ، التبتوية ، المنحرف في يوغسلافيا ، بل إننا نجد حتى بين الشيوعيين ، اللزمتين ، تفاوتاً فيما يتعلق على المشكلات المختلفة من أهمية . فمن ذلك مثلاً ظهور أساليب مختلفة لمعالجة المشكلات الأساسية للزراعة ، فن المزارع الخاصة في بولندا إلى الزراعة الجماعية في روسيا إلى نظام للشع الأكثر تطرفاً في الصين .

وهناك أيضاً اتجاه مختلف نحو معالجة مشكلات الحرب والحرب الباردة . ويدعو ممكناً أن تكون الصين ، وهي في مرحلة مبكرة من مراحل ثورتها ، أشد رغبة في إثارة الاضطراب في الخارج ، من روسيا حيث تتعرض الخطر ثمرة أربعين عاماً من التعمير المضنى . وقد يكون هناك انحراف جوهرى في الاتجاه أكثر من هذا . ومع أننا لا ندرى بعد ما يكون له من نتائج ، فإن هناك ، بلا شك ، فرقاً واضحاً بين

شيوعية البلاد الغنية نسبياً مثل روسيا وتشيكوسلوفاكيا وشيوعية البلاد الفقيرة فقراً مدقعاً مثل جمهورية الصين . فعندما انفجرت الثورة الشيوعية الصينية كانت صورتها الخلفية زيادة مفرغة في السكان في بلاد كان يقل دخل الفرد فيها عن عشرين جنياً إنجليزياً في العام . ويبدو واضحاً جداً لي أن نوع المجتمع الذي يمكن أن يمو في روسيا على أساس قلة نسبية في عدد السكان وموارد غنية أكثر من المعتاد قد تشق طريقها ، في تودة ، بعيداً عن أنواع المجتمعات الأخرى التي تكافح ، كما تفعل الصين ، ضد الفقر الشامل وضغط السكان ضغطاً زائداً عن الحد .

ونحن ، إذ نذكر جيداً هذا الفرق ، نجد لزوماً علينا مع ذلك أن نعرف الشيوعية ، فنقول مثلاً إنها محاولة لوضع كل ثورات وقتنا الحاضر في نظام واحد متماسك ولكن قبل أن تتبع هذا الاتجاه ، علينا أن نلاحظ أن إحدى ثوراتنا مفقودة ، وهي الثورة البيولوجية للانفجار السكاني المتزايد . وفيما يتعلق بهذه الأزمة فإن الشيوعية الرسمية تغفلها ولا تقيم لها وزناً ، بل في الحقيقة تزعم أنها ليست مشكلة بالنسبة لها .

ولعل ، ما لئس ، ما كان يقصد الروس فقط فيما كتب ، ذلك أن نظريته الأساسية ، التي تقول إن زيادة السكان تمنح في قطعة ما إلى أن تفوق الموارد ، تجد الرقص ببساطة على اعتبار أنها انعكاس لعجز أساسي عن فهم نقائص الرأسمالية ، وأنها روح الانهزامية الأساسية أمام الآمال البراقة للمستقبل .

إن هذا ليس مجرد اتجاه نظري ، ففى الصين بذلت الجهود مدة ما فى عام ١٩٥٧ لحض الناس على تحديد عدد أفراد أسرهم ، ولكن الحملة توقفت فجأة ، على الرغم من أن الزيادة السنوية تبلغ نحو ١٢ مليون نسمة . وبعد ذلك كان الاتجاه العام يبدو منظوياً على أن مشكلة اكتظاظ السكان — الفعلية أو الاحتمالية — مرتبطة ، لا بالحقائق البيولوجية الأساسية ، بل بقصور الرأسمالية عن معالجة هذه المشكلة .

ولكن كل الثورات الأخرى فى وقتنا الحاضر تتدرج ضمن المبادئ الماركسية ، ولعلها بلغت فى ذلك مبلغاً يرقى إلى نوع من التماسك وقوة الدفع والوحدة التى لا نظير لها فى تاريخ البشرية . ولنبداً أولاً بثورتنا المادية التى أخذت فى الغرب بلاشك شكل الاهتمام العظيم بالنظام الطبيعى وبالتصميم على محاولة استجلاء أسرارهِ بواسطة العلم . كما اتخذت أيضاً شكل التزام قوى بإمكان تحسين الظروف هنا على الأرض ، وإيمان بأن الإنسان من حقهِ ومن ميزته ، بل ومن واجبه ، تحسين الأحوال المادية لنفسه وللمواطنيه . ولكنها بالتأكيد لم تؤد إلى كفران كلى بأى نظام آخر للحقيقة ورفضه . إن المجتمعاتنا صفة التمدد فى تفكيرها ، وفى مثلها العليا ، وفى أساليبها نحو الوصول إلى الحقيقة .

وعلى التقيض من ذلك تحاول الشيوعية أن تجعل المادية قياساً لكل الأشياء . فالأساليب الطبيعية الأساسية، والامحاط الاقتصادية، وعلاقات المجتمع الخاصة بالملكية تعتبر العوامل الحاسمة في تقرير كل التواحي الأخرى للحقيقة الإنسانية — الفن والفلسفة والدين . إن إرساء كل هذه الظواهر على قاعدة مادية مفروض أنها قابلة للتعريض والبحث هو ، كما يزعم ماركس ، ما يعطى النظام وحده الحق في أن يسمى بالنظام العلمى ، وهو يمكن الماركسية من التنبؤ موضوعياً بسير التاريخ ، وذلك يبحث القوى المادية التى سترغمه على سلوك السبيل الذى يسلكه . وأقول عرضاً إن هذا هو السبب فى أن كل تصرف يسمى إلى المجتمع فى روسيا معرض لأن يعزى حتى يومنا هذا إلى الآثار المتبقية من الرأسمالية ، إذ أن القوم لا يمكن أن يقع على النظم الاشتراكية التى لا يمكنها أن تبرز نتائج سيئة ، كما يبين تعريضها .

وعلى الرغم من ذلك تدعم القاعدة المادية الرجاء فى المستقبل . ويحقق ماركس هذا بأن يعزو كل أخطاء المجتمع وزلاته إلى نظام الملكية الخاصة . ذلك أن ألوان الفيرة والحسد والحواجز التى يثيرها ذلك النظام تدفع بالمجتمع أمامها إلى دورة دائمة التجدد من التذمر . فيها إذا سيطرت هذه الروح ، يخلف الطبقات التى كانت لها السيطرة يوماً ما مجموعات جديدة تبرز فى المجتمع ، حتى ينتهى الأمر بالعمال ، بعد نبذ الملكية الخاصة ، إلى الاستيلاء على السلطة وإقامة مجتمع لاطبق . يربض فيه الأسد مع الحمل ، وتنتهى كل مساوى العالم .

على أتى أظن أن كل هذا نظرى جداً ، وأن انطباعاتى عن هذا الوضع هى أن فى التعليم الشيوعى هذه الأيام كثيراً من التعاليم العقائدية التى يجب قبولها دون تفكير والتى كثيراً ما تقسّل إلى أعماق عقول الناس . ولعل ما تبقى بعد ذلك ليس هو بالأيديولوجية المتطورة بقدر ما هو اتجاه عام إلى التفكير الذى يأخذ فى الاعتبار إنجازات ممالك هذا العالم على أنها أم حدث بالفسة للإنسان ، وينظر إلى الشيوعية على أنها مفتاح المستقبل . ويشمل هذا الاتجاه الفكرى قدراً كبيراً من انعدام الثقة فى الأنواع الأخرى من المجتمعات بما أن الرأسمالية ، كما يستدل من تعريفها ، نظام أعوج عنا عليه الزمن . وفوق كل ذلك ففعل هذا الاتجاه يحمل بين طياته شعوراً بالتقدم إلى الأمام نحو رؤية نظام عالمى ، نحو ختام نهائى للتاريخ يهب الحياة اتجاهها متقسماً بالآمل ، وإحساساً بالافعال والتشوق إلى الطريق المفتوح أمامها . ولست أوحى بهذا أن كل الشيوعيين يشتركون فى هذا الآمل . فهناك فى الواقع ما يدل على أن بعض التذمر ضد القيادات العليا يشيع كثيراً بين الشباب . وكما هى الحال مع الدين فى الغرب ، قد لا يكون قبول التعاليم العقائدية قوياً إلا لدى صفوة من الناس . ويستطيع الإنسان أن يشك أيضاً فيما إذا كانت التحول الغريب للمادية إلى نوع من العقيدة الدينية له من التأثير والأهمية ما للتواحي الأخرى الشيوعية . ومع ذلك فالأحلام هى مجرد أحلام ، ولا يستطيع الناس أن يعيشوا بدونها . وقد يكون من الحماقة أن تقلل من شأن قوة حلم الشيوعية بعالم موحد تشيع فيه المساواة والثراء .

وعندما تتجه إلى ثورة المساواة فإننا نرى أنها بطبيعة الحال ذات أهمية جوهرية بالنسبة للشيوعية التي تزعم أنها تحقق أقصى درجات المساواة في المجتمع ، فالتاس والامم على السواء ستنتظم وفقاً للمبدأ القائل : « من كل حسب قدرته وإلى كل حسب حاجته » . ومن الملاحظ أن هذا المبدأ لا يستبعد كل فوارق الطبقات لحسب ، بل يحاول أيضاً أن يقرر نمطاً جوهرياً « للحاجة » ينطبق على كل إنسان ، ويجب ، من الناحية النظرية ، أن يحو كل الفوارق في المكافأة والمكافاة القائمتين على العمل أو للموهبة الخاصة . لقد جرب مثل هذا النمط بجراح في التاريخ البشري ، فإنه أساس الرهبة مسيحية أو شرقية ، وهو متأصل في بذ كل الممتلكات الشخصية من أى نوع . ولكن الشيوعية تزعم أن التكريس الديني الشديد الذي يجعل الشيوع في الرهبة ممكناً يمكن انتشاره ليشمل كل المجتمع المدني .

فأول كل شيء أنه إذا نشبت ثورة عنيفة فإنها « تنزل الأعزّة عن السكراسى وترفع المتضمين » . هذا التعبير الكتابي القديم ينطبق كل الانطباق على الأحوال المراهنة . غير أن الطريق بعد ذلك أقل وضوحاً . ذلك أن ما رأيناه حتى الآن من المجتمع الشيوعي يوحى بقوة تحذير جورج أوردويل (George Orwell) إذا قال « ومع أن كل الحيوانات متساوية ، فإن بعضها أكثر مساواة من غيرها » . لقد رأينا بلا شك في المجتمعات الشيوعية فعلاً أن أولئك الذين يديم السلطة — الرؤساء أو التنظيم — يحتفظون لأنفسهم بفوارق اجتماعية في الثروة والفرصة ، وهي الفوارق التي تعادل على الأقل نوع الفوارق الطبقيّة الموجودة

عندنا في الغرب : حقيقة الأمر أنه قد تكون هذه الفوارق أكبر في بعض المناطق حيث أن قاعدة المجتمع لا تزال منخفضة إلى حد بعيد ، فامتلاك سيارة في مجتمع ينطو في الواقع من السيارات يعتبر ميزة أعظم من ميزة امتلاك مدير في الغرب لسيارة من طراز «كاديلاك» . إن الفجوة بين المدير وماسح البلاط هو بكل تأكيد تقريباً أكبر في المجتمع السوفيتي ، لأن المجموع كله لم يصل بعد إلى وفرة الاستهلاك الجماعي . ويذهب ميلان دجلاس (Milan Djilas) ، الزعيم اليوغسلافي المنشق والكاتب ، إلى أبعد من هذا ويقول : « إن طبقة البيروقراطيين الجديدة ، ستخلد نفسها ، بما أن أطفالها سيولدون ولهم ميزات تحرم على غيرهم ، ويدعون الحياة كالصفوة المختارة التي تستمتع بكل ميزات عدم المساواة التي يستمتع بها أطفال الأغنياء في الغرب .

يبدو أن الشيوعية ، باعتبارها نظاماً للمجتمع لم تبلغ بعد عامها الحنسين ، فلا يمكن التنبؤ من مواضع صلابتها ومظاهر ضعفها في المستقبل ، بل كل ما يقال فيها لا يتعدى الحدس والتخمين . أما الأمر المؤكد فهو أن إغرامها الأول ، قبل أن تتوفر لها السلطة ، مقصور على أولئك الذين يخيب أملهم في النظام الاجتماعي القائم ، أو ينالهم الظلم بسببه : ففساد أبناء الطبقة الوسطى الناشئون ، الذين يرون السلطة باقية في أيدي زعماء الإقطاع التقليديين ، والعمال الذين يتجمعون زرافات في المدن في حالة من البؤس في أول «منطقة» لتراكم رأسمال أولى ، وأهم من هؤلاء أولئك الذين سلبت أراضيهم — كل هؤلاء تتكون منهم الثورة والجمهور الذي يتبع الثورة الشيوعية .

على أننا حين نصل إلى المساواة القومية في ظل الشيوعية ، نجد الموقف غير واضح كل الوضوح . فبالشك فيه أن كل الأمم متساوية من الوجهة النظرية ، ولا يجوز لإحدى الدول أن تضطهد أو تتسلط على الأخرى . ولقد كان من أبرز الأعمال الأولى للثورة البلشفية في روسيا إعلان تحرير كل الشعوب الرعايا في آسيا الوسطى ، التي ضمها أباطرة الروس إلى الإمبراطورية الروسية ، مثل الكازاك والأوزبك والأرمنين والكرجيز . ولكن يبدأ بعد ذلك مزيج من الشعور بالميل إليها والتفوق منها ، إذ تعلم الشيوعية أيضاً أن القومية إن هي إلا امتداد لمرحلة الرأسمالية البرجوازية من التطور البشرى . وكأرأينا ، هناك ارتباط بين تعريف السوق وتعريف الأمة . لذلك يقول الشيوعيون إنه عندما تحتاج البشرية مرحلة الاقتصاد الرأسمالي ، فإنها تترك القومية وراءها كذلك . فالقومية باعتبارها وسيلة للتقييد والتقسيم ستختفي في النظام العالمي الخالي من الطبقات والأمم — ذلك النظام الذي ستحققه الشيوعية . ولا حاجة لهذا النظام إلى إلغاء الثقافة القومية ، بل إن فوارق الثقافة واللغة القوميتين يجب في حقيقة الأمر احترامها ، ومع ذلك يجب أن تفهم القومية على أنها مرحلة زائلة .

هذه هي النظرية في إيجاز . وأما من الناحية العملية فالتظيرة أكثر تعقيداً من هذا بكثير . وحتى إذا كانت القومية من الوجهة النظرية البعثة الدقيقة هي مبدئياً امتداد لمرحلة التطور البرجوازية ، فصرعان ما رأى الشيوعيون إلى أي حد يمكن أن تصل القومية في المجتمعات المختلفة والمجتمعات التي لم تصل بعد إلى مرحلة البرجوازية ، على شريطة

أن تكون قد خضعت لحكم الاستعمار . والمجتمعات في مراحل نموها المتعددة يمكن أن تصاب بوباء القومية ، حيث إنها القوة الدافعة الكامنة خلف الحركة التحررية الهادفة إلى القضاء على سيطرة الاستعمار الغربي وهو ما يسميه الشيوعيون « النظام الإمبريالي القديم » . وهم على استعداد لأن يؤيدوا الوطنيين المحليين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية . من أمثال كاسترو وسيكو توري إذا استطاعوا بهذه الوسيلة أن يقضوا على النفوذ الغربي . وليس من الضروري أن يكون هؤلاء الزعماء المحليون شيوعيين بل أنهم قد يزجون بالشيوعيين عندما يذهبون إلى السجن ، ولكن هذا لا يرجع الشيوعيين ، لأنهم يقولون : اقض على النفوذ الغربي أولاً ، وبعد ذلك نستطيع أن نتبع « تكتيكنا » جديداً . وفي ذات الوقت نقول نحن « نعم » للقومية المحلية باعتبارها وسيلة لإنهاء صور الحكم الغربي القديم ونفوذ .

وأيا كانت النظرية ، فالشيوعيون يعترفون أيضاً بفائدة القومية على أنها وسيلة لجمع الشعب لتأييد ثورة شيوعية محقة . ويبدو أن الإخلاص للصورة الروسية في روسيا ، والتكريس للقوة الصينية في الصين وسيلة تستعمل سبباً وراء الظفر بتأييد الشعب لنظام الحكم الثوري . حدث هذا بنوع خاص أثناء الأثر المدمر لهجوم هتلر على روسيا ، إذ لجأت السلطات إلى إثارة الشعور بروسيا المقدسة ، وروسيا العظمى بكل تاريخها وكل مجدها وكل مقاومتها واتصاهاها إلى أقصى حد ، ليجمعوا المواطنين فيها ليقوموا بالدفاع عن الاتحاد السوفيتي .

إذن ، يمكن أن تكون القومية حتى الآن مشروعة في أعين الشيوعيين
أيًا كانت المراحل التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية . ولكن هنا يأتي
التناقض الغريب . ذلك أن إحدى الحقائق الأساسية في الشيوعية العالمية
هي أن التعاليم الشيوعية قد تأصلت في دولتين إمبرياليتين على جانب
عظيم من القوة - دولتين قد استوعبتا على مر القرون ملايين من
المواطنين من القبائل والأجناس الأخرى . فإذا عن قومية هذه المجموعات ؟
نفرض أنها لا تمسح من القلوب نتيجة للتنمية الاقتصادية في ظل
النظام الشيوعي ، فهل يمكن تأييدها وتشجيعها ؟ من الواضح أن الإجابة
عن هذا التساؤل بالنفي ، لأنها بالمقارنة بتقرير المصير في البلاد الأخرى
قد تضعف السيطرة السوفيتية أو الصينية . وهكذا نصل إلى هذا التناقض
وهو أن القومية خير في غانا أو كوبا أو العراق ولكنها شر في المجر أو
ألمانيا أو اليابان . فالقوميات ، مثلها مثل الأشخاص ، قد تكون
كلها متساوية ، ولكن من الواضح أن بعضها أكثر مساواة ، من
البعض الآخر ، كما يتبين بآتم وضوح في روسيا أو الصين . ويصرف
الروسيون النظر عن الهياج داخل حدودهم الخاصة على اعتبار أنه من
آثار البرجوازية . ومع ذلك ففي عام ١٩٣٢ عندما استمرت فظائع
التجميع الزراعي ، ثبت أنه من الضروري ضرب معظم أعضاء وزارة
أوكرانيا بالرصاص لأجل هذه الآثار ، عنها . كما أن مأساة المجر
لا تزال ماثلة في الأذهان . فلقد أدت الرغبة في إيجاد أمة أوربية متماسكة
واعية للتخلص من السيطرة الروسية ، أولا إلى ثورة الشعب بأكمله ثم
إلى قمع الروس لهذه الثورة بطريقة وحشية . فهل يمكن أن يكون هناك

مثل أعجب من هذا على وجود عدم المساواة الأساسية بين المجموعات القومية في داخل المحيط السوفيتي ؟ لست أظن أننا قد رأينا بعد نهاية التبادل والتوافق الممكنة لهذا التناقض .

وأما الميادين التي يدمج فيها الشيوعيون ثورات عصرنا الحاضر في نظامهم بأقل مقاومة فهي ميادين العلم والادخار والتكنولوجيا . لقد كان ماركس ، كما لاحظنا ، يدعى دائماً أن شيوعيته ، بخلاف الاشتراكية الخيالية لمعاصريه ، هي الشيوعية العلمية حقاً . فالشيوعية وحدها هي التي كشفت عن التوازن الداخلية التي توضح أعمال المجتمع البشري والطبقات البشرية تماماً ، كما توضح قوانين الديناميكية الحرارية عمل الأجسام الصلبة والكتل . وفي معنى ما ليس هذا إلا صورة مختلفة . للأسلوب الفكري للقرن التاسع عشر — بل في الحقيقة لبعض أنواع الفلسفة اليوم — الذي لا يقبل إلا صورة واحدة لمعنى الشيء وصحته ، ألا وهي الصورة التي يمكن التحقق منها بوسائل القياس والتقدير العلمية . ولعل الفكر الغربي اليوم أميل إلى قبول حدود هذا المدخل العلمي ، بينما يقدر كل التقدير النتائج المذهلة التي يمكن أن يقدمها في ميدانه الملائم . وفي الاتحاد السوفيتي يستطيع الإنسان أن يتصور أن قبول العلم بدون تقييد على أنه المفتاح لكل شيء يعطى مزيداً من الطاقة للسمي وراء الأهداف العلمية . وعلاشك فيه أن أمة أنتجت القمر الصناعي «سبوتنك» وصورت الجانب المظلم من القمر الطبيعي ، لها قوة دفع الطاقة لا مثيل لها . وفي التعليم السوفيتي قد أنتجت سياسة التركيز على العلم مجتمعاً

قادراً على تعبئة مهارات عليية وفنية أكثر من أى بلد آخر — فى المرحلة المماثلة من النمو بطبيعة الحال .

ولكن هذه الاطلاقة العلية فى روسيا لم تكن ممكنة ، لو أن الاتحاد السوفيتى لم يتطور أيضاً تطوراً عظيماً وبطريق مباشر إلى دولة رأسمالية — إن هذه رأسمالية الدولة ، ولكنها رأسمالية على كل حال . فتركيم المندخرات المماثلة فى عشرات سنين المشروعات ، جعل التوسع المماثل فى التعليم ممكناً . فلولاً رأس المال ، لما أمكن أن تتكاثر المدارس والجامعات ، ولولاً العقول المدربة ، لما أمكن التوسع فى النظام الاقتصادى . وفى الواقع تتوقف قوة الشيوعية الحالية ، كما نرى الآن ، على قوة دفعها التعليمى أكثر منها على أية تنمية مبكرة أخرى .

وعلى الرغم من ذلك يجدر بنا أن نلقى نظرة عاجلة على تلك التنمية المرتقب وقوعها ، التركيم الإلزامى لرأس المال ، لأنه يصل إلى جذور الماركسية . كان ماركس يعتقد اعتقاداً أساسياً أن الرأسماليين سيخلقون مجتمعاً صناعياً فى مبدأ الأمر وأن الشيوعيين بعدئذ يتسلمونه منهم بعد أن يكون قد توطدت أركانه . وكان هناك سبب قد دعا ماركس إلى اتخاذ هذه النظرة باعتبارها عملية تاريخية حتمية ، استمدتها بكل بساطة من ملاحظاته المباشرة للمراحل الأولى للاطلاقة الصناعية فى بريطانيا . لقد ابتكر الرأسماليون الأفراد والتجار والمقاولون الأفراد النظام الرأسمالى ، وهم لا يدركون أنهم يفعلون ذلك ، بل كانوا يظنون أنهم كانوا يسمعون وراء الربح فقط ، ولكن رغبتهم فى الربح هى

التي عملت على نجاح النظام بأكمله ، وكانت ، في نطاق سوق بريطانية الجديدة الموحدة ، وسيلة ذات أثر فعال في دعم التوسع الاقتصادي . فالرجل الذي يحقق ربحاً هو ذلك الذي ينظم لإنتاج بعض السلع أو الخدمات بحيث يجعل الناس على استعداد لأن يتنازلوا عن بعض الموارد للحصول على هذه السلعة أو تلك أكثر مما كلفه إنتاجها في بادئ الأمر . وكلما أحسن الرجل تنظيم موارده ، ازداد الفرق بين التكاليف وبين الثمن الذي يرضى الناس أن يدفعوه في سبيل اقتناء السلعة . وهذا الفرق هو ربحه الفاضل ، ويمكن استخدامه في استثمارات أخرى ، وخلق وسائل جديدة في الاقتصاد القوي والقيام بتجارب على سلع جديدة وأنواع جديدة من التكنولوجيا . يضاف إلى هذا أنه في الوقت الذي فيه يكثر العمال في غير تنظيم ودون أن يكون لهم حول أو قوة ، يمكن خفض الأجور فيزداد الزبح نسبياً . وكما لاحظنا من قبل فقد كانت هذه حال العمال البريطانيين في أوائل القرن التاسع عشر ، إذ كانت أجورهم تكاد تكفي للحصول على القوت الضروري، وكان من الممكن بعد ذلك استخدام هذا الفائض في استثمار رأسمالي أكثر . وبما ساعد على دفع الاستثمار إلى الأمام دفعة كبرى هو عدم زيادة الاستهلاك من جانب العمال في العقود الأولى من سني التصنيع .

هذه كانت الحالة التي تركت أثرها عموماً في نفس ماركس . لقد كان يعتبر كل الأرباح بمثابة استغلال ، ولكنه لم ينكر الدور الذي تقوم به في إطلاق المزيد من الموارد من أجل المزيد من الاستثمار .

كانت هذه هي المهمة التاريخية البرجوازية ، ولكن ماركس كان يعتقد أن العملية لا يمكن أن تدوم بسبب تناقض جوهرى فيها ، فمع أنه في وسع الآلات الجديدة أن تلتج فيضاً من السلع ، فإن الأجور ستبقى عند مستواها المنخفض ، وقدرة الناس الشرائية لن تزداد لمواجهة إنتاج الآلات . وهنا تحدث أزمات الإفراط في الإنتاج — وهي في الواقع أزمات النقص في الاستهلاك — وهنا يعرض النظام لعدم الاستقرار والتناقض اللذين يزدادان عمقا . وكان ماركس يعتقد أيضاً — لأسباب تبلغ في نظرنا من الخيال درجة تجعلنا لا نعرض لها هنا — بأن الأجور ستخفض فعلا ، وأن الناس سيزدادون فقراً . ولذا تزداد جماهير الشعب فقراً ، يزداد ثراء عدد متناقص من المحتكرين — وهؤلاء هم المنظّمون والجامعون للأرباح — وفي النهاية يرتد كل المجتمع إلى صراع ثورى يطرد فيه الجرم النفير من الفقراء القلة من الأغنياء ويستولون على الصرح الصناعى الذى كان قد أقامه الاحتكاريون ، وينشئون مجتمعاً لا طبقياً ، لا ربح فيه — ذلكم هو المجتمع الشيوعى .

على أن نقطة الضعف في نظرية ماركس ، كما نعلم ، كانت تكن في أنه مع مرور سنى القرن التاسع عشر بدا العمال يشتركون بطريقة أكثر ملائمة في ثروة المجتمع الجديد ، إذ ارتفعت أجورهم الحقيقية بدلا من انخفاضها ، وأخذوا ينظمون أنفسهم ، ويستولون مراكزهم على اعتبار أنهم فاعلون ، ويسعون سعياً حثيثاً نحو ما نسميه الآن دولة الرفاهية . وبدأت تكون للعمال مصلحة في ذلك النوع الجديد من المجتمع الذى

لم يتمكن به ماركس والذي كان يتعارض مع اقتراحاته الأساسية . لقد توفي ماركس قبل أن يحل هذا التعارض ، قتلناه لينين واكتشف - مستريحا على الأقل لما اكتشفه - أن السبب في مشاركة العمال في نصيب أكبر من الثراء في الغرب هو أن الثروة كانت تسلب من المستعمرات التابعة للغرب ، إذ كان عمال المستعمرات يحملون عبء الثورة الصناعية كاملا وتواء كواهلهم المبللة بالعرق ، ليس بالإحكارين الغربيين لحسب ، بل بأعضاء اتحادات العمال الغربيين أيضا . وكانت إحدى نتائج هذا الكشف أن لينين علق أهمية أعظم على ثورة المستعمرات ضد تفوق الغرب الإمبريالي ، وأخذ يعتقد أن السبيل إلى الغرب سيكون عن طريق بئكين ودلهي .

وهناك ناحية أخرى من نظرية ماركس جديدة بالملاحظة . لقد كان يعتقد أن الرأسماليين الغربيين كانوا مضطرين إلى استثمار أموالهم في الخارج ، بما أن إخفاق الاستهلاك الداخلي في الزيادة قد حذمن مجال زيادة الاستثمار المربح في الداخل . ولذا كان هؤلاء يسعون في لهفة وراء الأرباح ، فإنهم كانوا يتحصنون في البلاد الأجنبية إما بطريق مباشر أو وراء دى محلية ، ثم يقاتلون لإبعاد الغير عن مناطق فشاطهم . لقد كان هذا هو الرابط الأساسي بين الرأسمالية والاستعمار والحرب ، ولقد كان هذا التفسير الملتوى الذي جاء به لينين مسيطرا على تفكير الناس عن المستعمرات ، وظل باقيا حتى اليوم . ففي البلاد التي كانت مستعمرة في الماضي ليس من غير المعتاد أن تجد زعماء تساورم

الشكوك إلى حد بعيد في كل أنواع الاستثمار الأجنبي الخاص على أساس أنه لا بد أن يجر وراءه السيطرة الأجنبية ، بل ويمكن أن يجر الإقليم إلى الحرب . وهذه الفكرة القديمة التي أدركها الناس من قبل أقوى من الحقيقة الجديدة ، وهي أن الاقتصاد الغربي ، وقد انتقل إلى قاعدة جديدة للاستهلاك المرتفع ، لم يعد لديه رأس المال بالقدر الذي يفيض عن حاجته ، ولم يعد الخطر منطوقا على الاستغلال ، وإنما على أن رأس المال سوف لا يتوافر من أجل تنمية المناطق فيها وراء البحار .

أما وقد ثبت لماذا لم يعد عمال الغرب ثورين ، فقد ظل لينين يواجه مشكلة ما يمكن عمله مع طبقة من البروليتاريا التي لم تعد مستعدة أن تتصرف باعتبارها جبهة للثورة . لقد واجه المشكلة ببسط فكرة الحزب على أنه نواة سرية صغيرة ، ذات نظام كلي ، مكرس لتدليل أو إرغام الأكثرية على قبول زعامته الثورية . وفي الظروف التي كانت سائدة في أوائل القرن العشرين أثبتت وسيلة لينين أنها أقوى من أية حركة جماهيرية . حتى بعد آلام الحرب ظل عمال الغرب أساسا غير ثورين . وأما في روسيا فقد سارت الحرب كالحراسة البخارية تلك بداية حركة الأخذ بالأساليب العصرية ، . وفي هذا المجتمع المتفتت كانت تلك المجموعة الصغيرة المحدودة جداً من البلاشفة المثبرين للفن هي التي استولت على السلطة ، وأقامت أول حكومة في التاريخ على أساس الشيوعية .

وعند هذه النقطة وضح قصور التحليل الماركسي . لقد كانت

السلطة في أيدي الشيوعيين، ولكن هؤلاء لم يتسلطوا على مجتمع صناعي بلغ مبلغاً كبيراً من التطور، بل على أمة خربت الحرب وأضعفتها، وهي لم تكد تبرز من غياهب القرون الوسطى. فقد كانت المشكلة الكبرى في روسيا في عام ١٩١٧ وعام ١٩٢١ ولعدة أعوام بعد ذلك هي كيف تنشأ الشيوعية في مجتمع لم يكن الرأسماليون قد تفضلوا عليه بإقامة صرحه الصناعي مقدماً. وقضى لينين نخبه ولم تجد المعضلة سيلاً إلى الحل. وكان من حظ ستالين أن يتخذ ذلك القرار الرهيب الذي لم يسبق له مثيل، ألا وهو تحقيق نوع غربي من المجتمع الصناعي الكامل التنمية، وذلك ليس بأخذ من الرأسماليين بل ببناء ذلك المجتمع هو نفسه — وبعبارة موجزة باستخدام الدولة في القيام بالمهمة التي كان الرأسماليون يقومون بها في الغرب.

ومن حسن حظ ستالين أنه أصبح في هذا الوقت واضحاً كيف تستطيع الحكومة الاضطلاع بمثل هذه المهمة. ففي أثناء الحرب العالمية الأولى كانت تعبئة الحكومة المركزية للرجال والمواد المهمة معينة قد حدثت في بريطانيا وألمانيا وفرنسا، والأرجح أن اقتصاد الحرب الغربي كان الانموذج العظيم الذي اتبع في الخطوة الخمسية الأولى. ذلك أنه في الحرب يتوسع المخططون في الصناعات العظيمة التي تستخدم فيها المصانع، والتي تتدفق منها آلات أكثر. لأن اقتصاد الحرب تتدفق منه الدخائر. وتحقق التعبئة الشاملة بإرغام الناس والمواد على التلاؤم مع المشروع الشامل للتوسع الصناعي، كما أن المدخرات تتجمع بمراعاة أن جزءاً

صغيراً جداً فقط مما ينتجه العمال يعود إليهم في صورة استهلاك ،
إذ أن نظام البطاقات التموينية والتضخم المالى أثناء الحرب هما اللذان
أوجدا هذا النظام فيما بين عامى ١٩١٤ ، ١٩١٨ ، فقد أطلقت الموارد
بصورة ضخمة لأغراض الحرب . ولعل المدخرات كانت أكبر في
تلك الفترة منها في أيام البطولة للتركيم البدائى في بريطانيا ، ولكن بما
أنه من الجائز أن يكون النظام الرأسمالى القديم في بريطانيا قد وفر
النسبة التقليدية من الدخل القومى وهى تتراوح بين ١٢٪ و ١٥٪ ، فإن
الأنظمة القاسية للخطط الروسية قد رفعت الرقم إلى ٢٥٪ و ٣٠٪ من
الدخل القومى . وكانت المدخرات الضخمة المستمدة من عمل الشعب
تتدفق إلى الصناعات الجديدة ، وإلى التطورات الجديدة إلى أبعد مما
وراء جبال أورال ، وإلى التوسع الكبير فى المناجم والنقل والتعليم
والأبحاث ،

وكان لابد أن يأتى الادخار من الشعب ، بما أنه لم يكن ممكناً
أن يأتى من أى مصدر آخر . لقد جاء ، فوق كل شيء — كما هو الحال
فى كل مراحل التركيم البدائى — من جوع الشعب التى تعيش على الأرض .
فإن الآلام التى فرضت على الفلاحين — عن طريق بذل الجهود
لاستخلاص كل قطرة يمكن استخلاصها من الموارد ونقلها إلى المدن —
هذه الآلام أفضت فى النهاية إلى أن يعانى النظام الجماعى من الآلام
المبرحة . ويخيل إلى أنه يمكن القول بأن الزراعة السوفيتية لم تعد تماشى
هذا اليوم إلى الحالة التى كانت عليها بسبب شدة وطأة الادخار الإجبارى
الذى فرض عليها فى الأيام الأولى .

ولنبحث الآن في التناقض الكامل للثورة الشيوعية الأولى .
تقد فرض الشيوعية في الواقع نقر من المتأمرين في بلد فسيح الأرجاء
كان فيه ما يقرب من ثمانين في المائة من الشعب مازالوا يعيشون في مجتمع
ما قبل التصنيع ، بينما كان يجب أن تأتي الشيوعية إلى حين الوجود عن
طريق قوى التاريخ التي لامر منها ، ألا وهي ثورة الطبقة الكبرى
العاملة في اقتصاد بلد كامل التنمية . وفضلا عن ذلك فإن الثورة ، التي
كان مفروضاً فيها أنها تحرر العمال والفلاحين ، قد أخضعتهم لنظام من
الادخار الإجباري أقسى من أي شيء فرض في الغرب غير المخطط . وهذا
النظام الذي كان ينتظر أن يكون حكم الشعب بأصدق معنى لم يتخذ
نموذجه الأول من اقتصاد الغرب المتقدم ، في صورته في وقت السلم ،
يقدر ما اتخذه من الاقتصاد الغربي الصارم في تنظيمه ، والمركزي في
إدارته ، والذي كان يسود خلال حرب شاملة .

وهكذا كان بين الثورة في أول ظهورها وبين الشيوعية كما كان
ماركس يتصورها شبه قليل . وكان ما فعلته أنها خلقت نوعاً من أقوى
أنواع تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية في تاريخ الإنسان . وإلى هذا
الحد انفتحت تماماً مع عقائد المجتمع الروسي ، ذلك المجتمع الذي لم يكن
فيه في الحقيقة صور قديمة من الحكم المستورى ، صور قديمة من تنوع
السلطة ، بل كان الحكم المطلق فيه يتركز دائماً في فرد واحد ، هو القيصر .

وقد كررت الاطلاقة الكبرى التالية للشيوعية — في الصين —

شيئاً من النمط عنه ، وكأني بها تعزيز للطابع الاستبدادي الذي فرضته على الشيوعية طبيعة المجتمع الروسي ونطاق الانهيار الذي حدث في عام ١٩١٧ . ذلك أن الصين أيضاً كان حظها من الصبغة العصرية جزئياً ، وما كان لديها من البناء العصري — في الصناعة والمواصلات — قد دمرته الحرب التي ظلت رحاها تدور مدة خمسين عاماً دون انقطاع تقريباً ، وحدث في هذه البلاد المخططة الياتسة التي كانت على حافة الفوضى أن الشيوعيين ، وهم تلك الفئة القليلة المدربة على الترتيب والنظام ، استولوا على السلطة ، ومن ثم فرضوا نظم التعبئة الشاملة . ومرة أخرى تلاءم هذا النمط مع تقاليد البلاد وتاريخها . ففي كل تاريخ الصين الطويل — وليس هناك بلد في العالم ذو تقليد تاريخي طويل مستمر متواصل مثل الصين — هناك نظامان رئيسيان حافظا على وحدة الإمبراطورية المتزامنة الأطراف : عرش الإمبراطور الأوتوقراطي ، والنظام الطبقي الإمبراطوري القاسي القوي الفعال للموظفين العموميين — وهو أول نظام للخدمة المدنية في العالم يتوقف التمييز فيه على نتيجة امتحان مسابقة . وهناك أوجه شبه أخرى ، ففي عهد الأسر المالكة السابقة كثيراً ما قام الحكام الوافدون بتجارب على السياسات الضخمة للتغيير الاجتماعي مثل إعادة تنظيم أساس تملك الأراضي وتأميم الصناعة . ويمكن حتى القول بأن الكونفوشية كانت أيديولوجية الدولة بدرجة حقيقية جداً . غير أن نقطة الشبه الرئيسية تكمن في أن محور ارتكاز القوة الفعالة في الصين ظل دائماً في أيدي الطبقة البيروقراطية .

هذه اذن هي أخجية الشيوعية ، ذلك أنها لا تحرز القوة بالاسلوب
الذى تنبأ به ماركس ، ولا تقيم مجتمعا يشبه كثيراً الصورة الأصلية التى
رسمها مجتمعه — هذا إلى الحد الذى يمكن أن يقال معه إنه كانت لديه صورة
كهذه . وفى الحق أن ماركس كان غامضاً أشد الغموض فيما كتب عن شكل
مجتمعه الكامل اللاتبقى . لقد نبحت الشيوعية فى الاستيلاء على السلطة
باستخدام القوة من جانب أقلية كرسَتْ نفسها لهذا العمل ، وكان ذلك
فى مجتمعين عظيمين يتسمان بالطابع الأوتوقراطى من التاحية التقليدية
. وكانا يمانيان من انهيار وفوضى الحرب المدمرة . وبعد أن خلا الجو
للشيوعيين لم يكن واجهم الأول — كما كان ماركس يتوقع — تسير دفقة
نظام متبع ، بل بالعكس ، خلق نظام جديد ، والابتعاد بالامة عن حافة
الفوضى المحققة ، وتعبئتها فى نظام فعال للحكم الحديث .

فكيف يمكن أن يصادف هذا النوع الواقعى العمل من الماركسية
قبولا لدى الأمم الناهضة غير الملزمة ؟ وكيف أن هذا النمط من النمو
الإجبارى ، الذى يتحقق عن طريق القوة المركزية المخططة لدولة
أوتوقراطية ، يروق فى أعين البلاد التى تتأرجح بين الحاجة إلى التغيير وبين
القدرة عليه فى واقع الأمر ؟ علينا أن ندرك أن احتمالات الإغراء فيه
عظيمة ، وأن نذكر أولاً أن عمليات التغيير قد بدأت فى كل البلاد
غير الملزمة ، فى آسيا ، وفى أمريكا اللاتينية ، وفى أجزاء كبرى من
أفريقية . إن هذا هو ثراث الاستعمار وأثر التجارة والتوسع الغربيين .
هناك عدد قليل من الزعماء المحليين يقومون بأنفسهم وفقاً للأساليب الحديثة ،

حرب بعض الصناعات التي يملكها الأجانب عادة وأنشأوها بقصد تصدير محتجاتها . كما أن هناك وسائل جديدة للنقل والمواصلات . وفوق كل ذلك هناك تغيير في الجو عموما . تهب رياحه إلى الداخل فتحمل معها الإيعاز بفرص أكبر وأشياء أفضل وكخطوة أولى ، يجب إنهاء حكم الاستعمار ، أو إنه قد انتهى . وهنا نقول : كل هذا واضح ، ولكن ماذا بعد ذلك ؟ وكيف يمكن إنجاز الوعود البراقة بالاستقلال في حين أن كل ما يحيط بالمجتمع القديم الجامد من نظم ومبطلات تبدو وكأنها لا تزال كما هي بدون تغيير تقريبا ؟

إن الشيوعية إنما تخاطب من أصيبوا بخيبة الأمل النفسية، وتهاجم الزعماء التقليديين للمجتمع القديم - الحكام والأمراء القدامى ، وملوك الأراضي القدامى ، والجماعات المشتغلة بالتجارة والصناعة ، وأولئك الذين يبدو أنهم يقفون في طريق بروز القوى الجديدة العصرية . وتحتاج الشعوب غير الملتزمة إلى أن تفتح عيونها فتتساءل : ألا يمكن لمالك الأرض القديم والبيروقراطي الجديد أن يشتركا في بعض ردائل السلطة المطلقة ؟ إن الشيوعية تهاجم التحكم الأجنبي، وتستكر الإمبريالية . وهذا يدعرا أيضاً إلى فتح الأعين نوعا ما والنسائل عما إذا كانت السيطرة السوفيتية على الدول التابعة لروسيا في شرق أوروبا لا يمكن أن تكون في ذاتها نوعاً جديداً من الإمبريالية .

وفي الميدان الاقتصادي تمرض الشيوعية نظاما صارما للدخار ،

فإرغامها الشعب على تأجيل الاستهلاك فهي إنما تقبل على مهاجمة أصعب مهمة في أي مجتمع يعيش فيه الشعب قرياً جداً من حد الفقر المدقع ، بحيث يتحتم أن يكون الادخار اختياراً أليماً . والشيوعية ، إذ تسكر الاختيار على الشعب ، وتفرض تركيم رأس المال ، إنما تفرض نمطا من النمو السريع . وعندما تقارن بين معدل النمو في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - وهنا تظهر ميزة السوفيت - يستطيع الشيوعيون أن يزعموا أنهم وحدهم هم الذين يعرفون كيف يقدمون للمجتمعات الفقيرة ذلك النوع من العون على الادخار الذي بدونه لا يكون هناك أمل في أن ينتقل أي اقتصاد من نقطة الانطلاق إلى قوة الدفع المتواصلة .

ويعزز هذه الدعوى الاستراتيجية الجهورية ميزات أخرى . ذلك أن الشيوعية قد ظهرت على أنها وسيلة لاغتصاب السلطة والنهوض بالمجتمع عن طريق عمل صفوة قليلة - مجموعة صغيرة من الناس - فوق معظم المناطق المتخلفة حقاً فإن عدد الرجال والنساء الذين يأمنون في أنفسهم القدرة والعلم والإخلاص بدرجة تكفي للاضطلاع بمهمة خلق المجتمع الجديد ، يكون صغيراً بحكم الضرورة . إذن هناك إغراء طبيعي في فكرة أن المجموعة الصغيرة التي تعمل متأسكة تستطيع أن تحقق الكثير . وبعاً يدعم هذا الإغراء تلك البساطة الجريئة التي نراها في التصميم الماركسي على تفسير كل شيء بمعنى الثورة . فعندما تكافح بين عالم يردد آخر الانقاس ، وآخر لن يولد ، وعندما ترى القوضى طابع

كل ما يقع تحت ناظريك ، وحين لا يقدر التوفيق بين مثلك العليا القديمة وأطماعك الحديثة ، وحين يذبل القديم وأنت لست وأتما من أنك تريد زواله ويتحتم بحىء الجديد ، ولكن بعد وقت طويل ، وعندما تنو بين الآراء الخاصة بالحياة وأساليبها التي تبدو متناقضة بطبيعتها - حيثذ تقبل بقوة على الإيضاح البسيط المتين ، وتصفى في اقتتان حين يأتي إليك أناس قائلين : إن لدينا الوصفة ، للمستقبل ، إن عندنا الإجابة الشاملة وفي مقدورنا أن نذلك على ما نفضل ، لأننا ، كما ترى ، قد فعلنا ذلك من قبل . وقد يمكن القول بأن هذه البساطة وهذا الادعاء الجريء بحل كل مشكلة هما أعظم ما يستميل الناس إلى الشيوعية وأن من الحماقة البالغة أننا معشر الغربيين ننقص من قدرهما .

وليس هذه ، بطبيعة الحال ، القصة كلها ، ذلك أنه إذا كان لا بد لنا من أن نقدر إغراء الشيوعية تقديراً معقولاً وأن نحكم على النواحي التي يغلب أن تؤثر فيها على واضعى السياسة في البلاد الصاعدة ، كان علينا أن ندقق أكثر في تفهم محضلات التنمية ذاتها وإمكاناتها وذلك في عملية النمو الواقعية التي يتحتم على البلاد التامية اجتيازها . فالمحضلات أصبحت أكثر وضوحاً ؛ والمشكلات تتخذ صورة محددة أكثر بما كانت منذ عشر سنين . فمثلاً ، كيف تستطيع البلاد المتخلفة أن تدخر أكثر من ١٥٪ من دخلها القومى ، إذا كان دخل الفرد يبلغ فى انخفاضه نحو عشرين جنياً أسترلينياً فى العام؟ وكيف يمكن فى كل البلدان الزراعية التى رسخت فيه الأساليب المألوفة والوسائل القديمة فى أذهان الناس ،

كيف يمكن السير به في طريق جديد للنمو؟ وكيف يمكن التأثير على المزارعين حتى يزيدوا من الإنتاج، لامن أجل أنفسهم لحسب، بل من أجل السوق أيضاً؟ وأين يوجد رأس المال اللازم لكل (البيان السفلي) للصناعة، ولستلزمات النمو ذاته، المتمثلة في إنشاء الطرق، وتوفير القوى، ووسائل النقل، وبناء الموانئ؟ وكيف يمكن إيجاد الأيدي العاملة والادخار اللازمين لأكثر العوامل حسماً في ذلك البيان السفلي للصناعة، وأعني به بيان العمال المتعلمين؟ وفي ميدان التوسع الصناعي إذا فرض أن الموارد محدودة دائماً، فأى الصناعات يجب تنميتها، وأيها يجب إغفالها؟ وأين يكون من الحماقة الاستثمار، وأين يكون من الحكمة المضى فيه؟ وهل يجب أن يكون الهدف الربح الكثير الماجل لرأس المال، أم هل هناك ما يستوجب التأني في الحصول على الأرباح على أن يكون الهدف النهائي نمواً أكثر توازناً؟ كل هذه أسئلة جد واقعية تفرض نفسها على زعماء المناطق المتخلفة في اللحظة التي يتحقق فيها الاستقلال، وتأخذ وحدق الجهاد الوطني وحماسته في الضعف وتغير الحال.

وفي هذه النقطة تواجهنا ميزة أخرى يستمتع بها الشيوعيون، فهم يقولون إن لديهم الإجابات عن الأسئلة المتقدمة. أما نحن في الغرب فقد تنامرنا الشكوك، وبعق، في عدد من الإجابات، ولا نحرص على أن تكون إجاباتنا قاطعة — وبالأخص في ميدان الزراعة المفرزع، والجوهرى في نفس الوقت. ولذلك لانستطيع أن تناقض الشيوعى

في ثقتي التي يقول لنا بها ، اصنعوا لي ، فأخبركم بما تفعلون ، . . والآن حيث إن هذا التردد ينشأ عن حيرة خالصة بشأن الوسائل ، فهناك إذن إخلاص ، ويمكن مجابهة الموقف ببذل مجهودات أكبر للكشف عن الإجابات المطلوبة . أما إذا كانت هذه الحيرة تعكس قلة إحساسنا بأهمية المناطق النامية ، وأتألم فمنها ما تستحق من تفكير جدي ، فإذا لا نستطيع أن تفخر بفلذاتنا العملية (براجماتزم) التي لا تصبح إلا اسماً آخر لعدم المبالاة .

وأيما كان السبب ففي تصوري أتنا يجب أن نعترف اليوم بأن كثيراً من إجاباتنا ليست موضوعة في هيئ مبدئية ، وأن سياساتنا العامة ليست مدروسة دراسة كافية . وعندما أنظر أحياناً إلى هذه المجموعة كلها من البلاد النامية التي خرجت من كفاحها في سبيل الاستقلال لتواجه حقائق الاختيار الاقتصادي والقرار السياسي ، أسألك نفسي : هل ندرك كيف يمضي الزمن سراعاً ، وكيف أن بعض هذه القرارات يجب الإسراع في اتخاذها ، وأنه من المهم لنا ، بدورنا ، أن نصوغ سياساتنا الخاصة بالأمم الفقيرة في العالم ونحدد ما ؟ وإذا لم يكن لدينا الشعور بأهمية الموضوع الآن قبل نحن على يقين من أن الفرصة لم تضع ؟

الباب الرابع

اقتصاديات التنمية

رأينا كيف أن الثورات الكبرى في عصرنا قد عملت على خلق مجموعة من الأمم الثرية في ميدان المحيط الأطلسى الشمالى ، وعلينا الآن أن نبحث في أثرها على الأمم النامية . وفى هذا النطاق يشمل موضوع بحثنا ثلاثاً من الثورات لحسب : الثورة للمادية التى بها يصبح الناس مهتمين بشئون الحياة الدنيا ، والثورة البيولوجية التى جعلت عدد السكان يزداد بكيفية لم يسبق لها مثيل ، وأخيراً ، بل وأهم التغيرات العظمى جميعاً ، تطبيق رأس المال والعلم على عمليات كسب الإنسان لقوته اليومى . أما ثورتنا الرابعة ، وهى ثورة المساواة ، فتهتم أكثر بمشكلات فن الحكم والتطور السياسى ، وسيأتى بحثها فيما بعد .

ولست أظن أن هناك حاجة شديدة إلى تأكيد أثر الثورة المادية والاهتمام بشئون هذه الدنيا على الآمال المرتقبة من التنمية ، فإن إحدى حقائق الطبيعة البشرية أنك لا تحصل على ما تريد ، وأنتك لا تعمل لأجل ما لا تستطيع أن تتصور . وسواء اتخذ هذا النافع إلى التحسين للمادى صورة الحافز إلى الربح فى عقول رجال الأعمال ، أو تصميم

السياسى على أن يرى بلاده قوية ونامية اقتصاديا ، فإنه على الحالين دافع
جوهرى إلى صنب الاقتصاد بالصيغة العصرية . ومع أن هذه النقطة
أوضح من أن تحتاج إلى كثير من التأكيد ، فإنه من المفيد أن نذكر أن
بعض المجتمعات لا يزال ينقصها الحافز إلى التقدم والتغير الماديين .

وكما ظل الرجال والسيدات يفضلون المركز الاجتماعى على
التمية الاقتصادية ، ويقدرّون الميزة التقليدية والعرف أكثر من غاطرة
وقسوة التغير الاقتصادى الضيف ، عجز رأس المال والعلم عن أن يكونا
وسيلتين كاملتين للتمية . إذ أن الرعماء لن يكونوا جهلام بتطبيقها بحسب
بل ستعوزهم الرغبة فى التطبيق أيضاً . ولقد ضربنا المثل فيما سبق برجال
الأعمال الصينيين فى أواخر القرن التاسع عشر : فى المراحل الأولى للنظام المتطور
لميدان الأعمال ، يجد المرء فى كثير من الأحيان تأرجحاً بين الرغبة فى
استخدام الثروة الجديدة فى صور المنفعة القديمة — الاستثمار فى الأراضى
وتابع عادات الإقطاع — وبين الرغبة المضادة فى سلوك سبل أكثر
غاطرة لزيادة الاستثمار حتى تسع القاعدة الاقتصادية للمجتمع بأكمله .
وحيث يحدث الائتلاف بين الأعمال الجديدة والميزة القديمة ، تقوم
عقبة كأداء تحول دون اللزيد من التغير ، وتخلق الاحتكاكات
الاجتماعية التى تولى بسهولة إلى شيوع التذمر بين أفراد الشعب على

أوسع نطاق . فلقد كانت النضاية الشيوعية في فرنسا في الفترات التي تتخلل الحروب توجه باستمرار ضد المائتي أسرة التي كانت تملك معظم الصناعة الفرنسية في تحالف متداخل مع حفنة قليلة من الطبقة الارستقراطية السابقة . وفي أمريكا اللاتينية يعتبر النمط الإقطاعي للأعمال في الآونة الحاضرة سيئاً قوياً من أسباب القلق ، ويبدو واضحاً أنه ما لم يمكن المضي إلى المرحلة التالية من النمو — إلى زيادة انتشار القوة الاستهلاكية ونمو طبقة وسطى قوية مستقلة ، وإنشاء منظم لسوق تقوم على طلب الجماهير — فإنه من المحتمل أن تجتاح مثل هذا المجتمع ثورة يمينية أو يسارية متطرفة .

على أن هذه العقبات تحدث حتى ولو كان مجتمع ما قد بدأ فعلاً عمليات التنمية الحديثة . ويمكن المجادلة بأن العقبات الرئيسية تكمن في مرحلة سابقة على هذه بكثير : في المجتمعات القبلية البدائية التي لم تبدأ فيها التنمية بعد . ففي أفريقيا مثلاً ما زالت معظم الشعوب تنظم على الأساس القبلي . وفي مثل هذه المجتمعات الجماعية يتقاسم حقوق ثمار الأرض عدد كبير جداً من ذوي القرى ، الذين لا يشتغلون إطلاقاً . وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يشتغل المزارع الواحد بمجد أكثر إذا كان فوج من إخوته وبني عمومته ومن عمامه — وهؤلاء يعملون في الواقع بالمشتركة في أفريقيا حيث تعدد الزوجات — يمكنه أن يشاركه في محصوله

ويستفدها ؟ إن نظام الأسرة المتفرعة ، يعتبر بمثابة نوع من دولة الرفاهية وإنما في المحيط الخاص . فلا حاجة بإنسان إلى الموت جوعاً ، إذا استطاع قريته أن يقوم بإعالة . ولكنه من الصحيح أيضاً أنه إذا ازداد عدد الذين يعولهم فرد ما في كل وقت يرتفع فيه دخله ، فإن الخواطر التي تدفعه إلى بذل المزيد من الجهد تضعف حتى تتلاشى في النهاية .

فهذه الأسباب يشك بعض المراقبين في إمكان الإسراع د بالآخذ بالأساليب المصرية ، في أفريقيا ، ويقولون إن الزعماء يريدونه ، وقد اتخذت هذه الخطوة الأولى نحو التغيير ، ولكن الظروف الممهدة للسعي نحو التغيير لا وجود لها بين الشعب عامة . بيد أنه مما لا شك فيه تقريباً أن هذا الرأي مبالغ فيه . ذلك أن المزارعين في غانا أصبحوا أكبر منتجين للكاكاو في العالم ، ولم يكن النافع لهم إلا الحصول على النقود . وفي تنجانيقا استعملت قبيلة تشاجا نظامها الجماعي لإنشاء جمعية تعاونية أكثر مما تكون فاعلية في إنتاج البن — أما مزارعو كيكورو في كينيا ، الذين أعيد استيطانهم في مزارع صالحة للإنتاج ، فينتجون محاصيل مزارع تلك التي تسجها مزارع البيض . فالتغيير إذن ممكن ، والخافز

للمضى له أثره . ولكنه من الواضح أن المهمة تتطلب وقتاً أطول وتكلف
أكثر مما تتكلفه في البلاد ذات التربة الصالحة والتقليد الزراعى التقدمى .

ولنتقل الآن إلى ما أطلقت عليه اسم الثورة البيولوجية: أى الازدياد
الهائل فى معدل عدد سكان العالم وانعدام تناسب هذا النمو السريع مع
موارد العالم الموجودة . ويعتبر كثيرون من الناس أن هذه المشكلة من
أخطر المشكلات البشرية . ويتطلعون بخوف إلى اليوم — ولا يزال
بعيداً عنا بأجيال — الذى قد يكون فيه نصيب الإنسان من سطح
الأرض مكاناً يستطيع الوقوف فيه . وأنا أعترف أن هذه الصورة
البعيدة تبدو لى أنها ليست مؤكدة لدرجة أنها لا تسترعى اهتماماً عاجلاً ،
ولكن من يدرى أية تغييرات تحدث أو أمراض أو طوفانات أو
مجالات فى الفضاء الخارجى تعدل من المتواليات الهندسية لنمو السكان ،
وأما ما أريد أن أتأوله بالبحث الآن فهو المشكلة المباشرة ، وهى أن زيادة
عدد السكان فى مناطق مثل أمريكا اللاتينية أو شبه القارة الهندية هى
على النحو الذى يهدد الأفواه الجديدة بالتهام كل المدخرات الجديدة التى
يدونها لا يمكن وجود رأسمال يكفى لجعل مواصلة التنمية ممكنة . إن
المعضلة حقيقية جداً ، لأن اقتصادنا الحديث بأكمله يتوقف على الادخار ،
الامتناع عن الاستهلاك ، ولكن إذا استمرت الزيادة فى عدد السكان
سنة بعد أخرى ، فإن عدد الأفواه الجديدة ، التى تولد لتستهلك ، يمكنها بسرعة
أن تأتى على المدخرات الجديدة التى كان يجب استخدامها فى تغيير
الاقتصاد القومى . وهكذا يمكن إعادة وضع السؤال بهذه الصورة : هل معدل نمو

السكان هو من الضخامة بحيث إن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث حقيقة ؟

إن إجابات التاريخ عن هذا السؤال حتى الآن مبهمة ، ففي البلاد الغربية حيث سار ، الأخذ بالأساليب المصرية ، جنبا إلى جنب مع الزيادة في عدد السكان ، كانت الففرة الهائلة في عدد السكان دافعا إلى التوسع ، وذلك بإيجاد عمال يكفون الصناعات الجديدة وسوق كبرى بدونها كان لابد من توقف الإنتاج في الاقتصاد القوي .

ومن الناحية الأخرى نجد أن المجتمع القبلي أو التقليدي - مثل مدينة الصين التقليدية العظمى - كان يسير في الاتجاه المضاد . وكما رأينا في أوقات السلم ، فإن الاتجاه العام ينطوي على أن السكان يزايدون إلى أن يصلوا إلى أقصى حدود الإنتاج . غير أن هذه الحدود لا يمكن التوسع فيها ، لأن العلم والتكنولوجيا لم يحققا بعد مثل تلك الظواهر المدهشة التي نراها في أمريكا حيث يستمر المزارع الأمريكي في إنتاج المزيد من الطعام من مساحة أصغر ، وعند هذه النقطة تبدأ الدورة الكئيبة : تزايد في المواليد أولا تلتهم وسائل المعيشة ثم يأتي الجوع بما يصحبه من اضطراب ، فيثير اتجاهها نزولها في حجم السكان . وما إن يصبح حجم السكان ثانيا دون المستويات الممكنة للإنتاج ، حتى يعود السلام والاستقرار اللذان ، لسوء حظ الإنسانية ، تعود معها الزيادة المطردة في السكان . وهذه

التأويل المتكود الشاسع بين السنين السمان والسنين العجاف إنما
يمكن تأييده تأييداً كاملاً بالوثائق من سجلات التاريخ الصينى .

فأى النطين يمتل أن يسود فى يومنا هذا ؟ على المرء أن يذكر
أن التكنولوجيا الحديثة قائمة على الادخار . والوسيلة لوضع حد لانعدام
التناسب بين السكان والموارد هو تطبيق مقادير ضخمة من رأس المال
على الموارد . غير أنه من الصعوبة بمكان أن نضمن قدراً ضخماً من
الادخار ، حينما تودى الزيادة المطردة فى السكان إلى رفع مستويات
الاستهلاك . فإذا كان معدل الزيادة $\frac{2}{3}$ فى العام ، كما هى الحال فى
الهند ، أو حتى $\frac{3}{4}$ كما هى الحال فى أجزاء من أمريكا اللاتينية ، فهل
يستطيع الناس حقيقة أن يدخروا على نطاق ملائم ؟

وبطريقة جرافية يقدر الاقتصاديون أن الحصول على وحدة من
الدخل يستلزم استثمار ثلاثة أمثالها من رأس المال . لذلك إذا أرادت
أمة ما أن تتمشى مع الزيادة فى السكان بنسبة $\frac{2}{3}$. كان عليها أن تستثمر
ما يقرب من $\frac{9}{10}$ من دخلها القومى كل عام . وهذا ما لا يستطيعه المجتمع
التقليدى الذى لا يتجاوز مدخراته $\frac{4}{5}$ إلى $\frac{5}{6}$ من دخله السنوى .
وحتى يمكن تجاوز معدل المواليد هذا ، يجب أن يرتفع معدل الدخل
القومى المخصص لرأس المال المنتج إلى ما بين $\frac{12}{100}$ ، والمثلثون
أن هذه هى النقطة الرئيسية فى تحقيق الانطلاق نحو النمو المتواصل .
ولكن هل يمكن رفع الادخار إلى هذه المستوى ، مع وجود الفقر

أصلا في المجتمع ؟ وهل يمكن أن يكون هناك أى أمل في تحقيق هذه الزيادة في المدخرات ، إذا ظل معدل المواليد يتزايد بسرعة أكبر ؟

أما المجتمعات الشيوعية فتعرب عن أملها في أن تفعل هذا عن طريق النظام الصارم المتعلق بالادخار الجبرى . ولا شك أن روسيا حققت انطلاقتها باتباع هذا النظام . ولكن روسيا لم تكن لديها زيادة في السكان بالنسبة للموارد ، بل إن قلة الأيدي العاملة كانت السبب في متاعبها في الأيام الأولى . وتدعى الصين أنها قد وصلت إلى مستوى ادخار يزيد على ٢٠٪ من الدخل القومى ، ولكننا لا نعرف بعدما إذا كانت تقدمت فعلا في اقتصادها القومى . وأما في الهند الديمقراطية ، حيث يطلب من الشعب لأول مرة في التاريخ أن يجتازوا مرحلة عصية قوامها الكشف خلال فترة التراكم البدائية ، فالمدخرات أقل ، وربما لم يبلغ الادخار المحلى بعد ١٠٪ من الدخل القومى ، مع أنه في ارتفاع مطرد . ولكن المعونة الخارجية التى تشمل في رأس المال قد رفعت النسبة لجعلتها تزيد على ١٣٪ . ونتيجة لهذا أوبالرغم من الزيادة في عدد السكان بنسبة ٢٪ ، فإن الهند تمضى قدما في طريق التقدم . فالمدخرات في ازدياد ، والاستهلاك أعلى قليلا ، والغالية العظمى من السكان تستطيع أن تعمل وتأكل . ومع ذلك فمن الواضح أن التقدم المادى كان يمكن أن يكون أسرع ، لو لم يزد عدد سكان الهند في العقود الأخيرة من الستين بمقدار ٨٠ مليون نسمة ، ولهذا السبب تميل الحكومات الآسيوية إلى تعليق أهمية متزايدة على ضبط النفس باعتباره شرطا مهددا للتسمية .

غير أننا نواجه هنا ما يشبه أحجية الدجاجة والبيض ، وأينهما جاءت أولاً. ويبدو أنها حقيقة تاريخية أن الدول تعمل على أن يكون لها ما تريد من معدل المواليد ، فالفرنسيون مثلاً في القرن التاسع عشر إذ واجهتهم القوانين الجديدة الخاصة بوراثة الممتلكات ، قد جنحوا إلى الحد من أحجام أسرهم . أما اليابانيون فقد اجتازوا أولاً دورة التوسع السريع جداً في حجم السكان . وأما الآن فقد توقفت الزيادة وبدأ حجم السكان يثبت عند مستواه نتيجة للاختيار الشخصي والتشريع الحكومي . وينبغي علينا أن نؤكد نقطة الاختيار ، لأننا بالتأكيـد لانوحى — وهذا ما أفهمه — بوجوب تقرير الحكومات لحجم الأسر الذى يجب أن يتوخاه الشعب بمقتضى القانون، بل يجب أن يكون اختيارهم هو القول الفصل . وفى نطاق هذا الاختيار هناك أمر يبدو واضحاً ، وهو أنه حين تتوفر فرص أكثر للشعب لتعليم أفضل ، يأخذ في التفكير فيما إذا كانت الأسرة الأصغر قد تكور أفضل بالنسبة لهم ولأطفالهم . وبعبارة أخرى فإن أشك فيما إذا كان المرء يستطيع أن يحل مشكلات التنمية الاقتصادية وزيادة عدد السكان بموجب جدل مباشر يتطوى على أن تثبت حجم السكان لا بد أن يأتى أولاً ، فإنه من المحتمل أكثر أن تكون قلة المواليد هى نتيجة التوسع الاقتصادى ، لا سبباً له . وفوق كل ذلك إن قوة دفع التنمية وتعليم القراءة والكتابة فى الاقتصاد ذى الاتجاه العكسى هما اللذان يحققان الظروف التى فيها يبدأ الآباء في اختيار الأسر الأصغر حجماً . إن الحكومات قد تساعد هذا الاختيار بتشجيع التخطيط الأسرة . ولا شك أن نقاشاً كبيراً سيستمر حول الناحية الأخلاقية

في وسائل التحديد ، ولكن النقطة الحاسمة هي فيما تختاره الملايين من الأسر ، وهنا أظن أن التاريخ يوحى بقوة بأن قدراً معيناً من « الأخذ بالأساليب المصرية » يجب حدوثه قبل أن تبدوا الأسرة الصغيرة مرغوباً فيها .

غير أن هذا لا يحل مشكلة الحصول على القوة النافعة الأصلية للاستثمار . أما الحل الذي تقدمه الشيوعية لهذه المشكلة فيظل كما هو : الادخار الإجبارى . وأما الإجابة التي يقدمها العالم الحر في اعتقادي أنها يجب أن تتطوى على استراتيجية مقدره متواصلة من العون الاقتصادى تقدمه الدول الغنية للدول الفقيرة ، وسيأتى بحث هذه النقطة فيما بعد . وأما النقطة التي نحتاج إلى تأكيدها هنا فهي أن الأخذ بالأساليب المصرية يبدو أنه يجلب معه أثراً مقوماً لنحطاً المعدلات العالية للتوسع في عدد السكان . فثلاً إذا كانت هناك زيادة كبيرة جداً في قوة دفع النمو الاقتصادى في الهند في خلال العشرين سنة القادمة ، فليس هناك ما يوحى بأن النتيجة اليابانية للتوسع الذى يعقبه الاستقرار قد لا تحدث . وتبقى النقطة الأساسية وهي أنه بدون الزيادة الكبرى في السكان لا يكون هناك سبب خاص يدعو الناس إلى الرغبة في أسر أصغر حجماً ، فالأطفال قد لا يموتون ، ولا يمكن تعليمهم ، وهم في نفس الوقت يعملون . وفي هذه الحالة يسود نوع من « القندرية » ، فاختيار الأسرة الصغيرة لا يكون له معنى إلا حين يبدأ الأمل والتوسع . ولذلك ربما تقرر ثورة التغيير العلمى والرأسمالى الثورة البيولوجية أيضاً .

إن الادخار والعلم هما مفتاحا ثورة النمو الاقتصادى ، والتكنولوجيا

هي تطبيق العلم ، وترتب عليها زيادة عظمى في الإنتاجية. والإنتاجية كلمة مختصرة تعبر عن القول بأننا قد نحقق نتائج أفضل بنفس القدر من العمل ، أو أننا نستطيع أن نحقق النتائج ذاتها في وقت أقل وبجهود أقل . وقصارى القول إن التكنولوجيا تمكنا من أن نعزز الأعمال الفنية واليدوية للإنسان حتى يكون الإنتاج الهائى أكبر بكثير مما كان يمكن أن ينتجه بمجهوده الخاص دون عون . وأظن أن هذا واضح وضوحا كافيا. فلقد كان الغرب مجتمعاً يهتم منذ مدة طويلة بالتكنولوجيا، ومنذ القرون الوسطى، وطواحين الهواء تملأ بقاع غرب أوروبا فتضيف طاقة الرياح إلى جهود الإنسان .

وأما ما هو غير واضح دائماً فهو أن التكنولوجيا في جميع صورها كثيرة التكاليف دائماً ، فالتكلفة التكنولوجية المطورة تطويراً كاملاً هائل المقدار . ولنضرب مثلاً واحداً ببناء محطة كبيرة لتوليد الكهرباء بنية فتح إقليم جديد للكهربة . فالأعمال التمهيدية من تسوية الموقع وإنشاء الطرق المؤدية إليه ، وربما إضافة خط فرعى للسكة الحديدية لجلب الوقود ، وتجميع المواد ، والآلات والمولندات الكهربائية — كل هذه تكلف كثيراً . ثم على هذا فترة البناء الباهظ التكاليف . ولكن إذا أردت أن يكون للكهرباء أثرها الكامل كانت النتيجة زيادة أخرى في المصروفات ، إذ يجب إنشاء خطوط الكهرباء ، وتنمية الصناعات الاستهلاكية ، وبناء المدارس اللازمة لتدريب الكهربائيين والعمال المهرة للعمل بالمصانع الجديدة . وفمثلاً عن ذلك فإن لتوفر العمل

مقاطيسية تجتذب عمالاً مهاجرين يحتاجون إلى مساكن وخدمات مدنية، وهكذا دواليك ، كل خطوة تبتلع رأس المال ، وتخلق مطالب جديدة لرأس مال أكثر . وبعبارة أخرى ، إذا كانت التكنولوجيا هي المفتاح لزيادة الإنتاج مع استخدام موارد أقل — وهو المقصود بالإنتاجية — لحقئذ يكون رأس المال — أو الادخار — المفتاح الوحيد للتكنولوجيا ، إذ أنه لولا الادخار لما تيسر النمو الاقتصادى . يضاف إلى هذا ، كما لاحظنا قبلاً ، أن الادخار يجب أن يكون على نطاق ضخم . وفي ظل حكم الاستعمار الغربى رأيت البلاد الفقيرة طلائع التكنولوجيا — الطرق والموانئ الأولى ، وبعض الصناعات الخفيفة ، و تنمية بعض الإنتاج للتصدير ، والبدء فى التعليم . غير أن رأس المال المستخدم فيها لم يكن كافياً لتغيير طبيعة الاقتصاد بأكملها .

ولنعد الآن إلى تقديرنا الاقتصادى الجزائى — وهو أنه حينما ينحصر ما بين ١٢٪ ، ١٥٪ من الدخل القومى للادخار ، أى لتكوين رأس المال ، ينمو الاقتصاد القومى — لنعد فنقول إنه من المهم أن نفهم أن السبب فى تخصيص هذه النسبة المثوية هو ليس لأنها تسمح للتفوق على نمو السكان وتخصيص جزء أكبر كل عام للادخار لحسب ، بل أيضاً لأنه بدون قوة دفع معينة للادخار تقل التنمية كالتربؤ المرقع ، ، ويجوز كل قطاع فى نموه عن أن يساعد فى نمو سائر القطاعات: مثل مساعدة السكك الحديدية للموانئ ، والموانئ للبلدن النامية ،

والمدن لإنشاء الأسواق لحاصلات المزارع ، والمصانع لتحقيق الوفور الخارجية لبعضها البعض. وعندما تسرى مخايل النمو في أوصال الاقتصاد القوى ، فإنه يبدأ أن يكون على مرأى من الانطلاقة نحو النمو المتواصل . أما إذا ظل تكوين رأس المال دون المستوى المطلوب لخلق نوع من عدوى التنمية ، كانت التنمية ما ترى في كل العالم التامى حيث توجد قطاعات صغيرة آخذة بالأساليب العصرية ، جنباً إلى جنب مع مناطق تقليدية جامدة ، ولا تولد قوة دفع كاملة للنمو . ولذلك فالمشكلة بادية ذى بدء هي كيف نحقق زيادة معدل الادخار الذى يضمن الانطلاق إلى النمو المتواصل .

وهنا يواجهنا السؤال التالى : ومن أين لنا بالحفنة التى تدفع إلى تكوين رأس مال ضخم ؟ إن علينا أن نذكر أن البلاد النامية ، حسب تعريفنا ، فقيرة ، ولذلك تكون عملية الادخار صعبة . وأياً كانت الظروف السائدة فإنه من الميسر أن نجعل الإنسان الذى يعيش على الكفاف يرى أنه لا يستطيع أن يستهلك أكثر في المستقبل إلا بالإقلال من الاستهلاك في الوقت الحاضر . ومع هذا كله فالادخار هو نتيجة عمله وجهوده ، وإنه لما يتفق والطبيعة البشرية أن يرغب الإنسان في أن ينال من وراء ذلك العمل والجهود بعض الموض العاجل المناسب وبخاصة حصوله فعلاً على ما يكفيه من قوت . وقد يخفف من الصعوبة في مرحلة الادخار الأولى استيراد مدخرات أناس آخرين من بلاد أخرى ، وهذه نقطة سنعود إليها في مكان آخر . أما الاعتماد الأول فيجب أن يكون على الادخار المحلى مهما تكن العملية شاقة .

على أننا نستطيع القول إجمالاً إن هناك سبيلين رئيسيين يمكن
بهما اجتذاب رأس المال وتشجيعه على ترك دائرة الاستهلاك وتوجيهه
إلى خلق المزيد من السلع الرأسمالية ، ويكون هذا من طريق أنواع
النشاط الخاص التي تفيد الأرباح الناتجة عنها في زيادة الاستثمار . وفي
ظروف المنافسة المفتوحة نوعاً يفوز المنظم الذي يبذل قصارى الجهد
في إشباع حاجة المستهلكين بأقل كلفة يتكدها ، بأكبر هامش من
الربح يمكن أن يوجه للاستثمار في مشروعات أخرى ، كما أنه سيستخدم
مهارته في إيجاد المشروعات التي تعود عليه مرة أخرى بأكبر نصيب
من الأرباح ، ومن ثم يخلص المزيد من الموارد لاستخدامها في المزيد
من الاستثمار . ولقد كانت هذه هي الكيفية التي حدثت بها الدورة
الأولى للتنمية في بريطانيا ، وما زالت شائعة في كل أنحاء العالم
الغربي .

ولكن ليست هذه بالطبع الوسيلة الوحيدة لتحويل الموارد من
الاستهلاك إلى التنمية الرأسمالية . فالدولة في الغرب والشرق على السواء
تدخل من طريق الضرائب -- بطريق مباشر بواسطة ضريبة الدخل
وبطريق غير مباشر بواسطة الضريبة على المبيعات ، وهكذا . وحيث
تحقق الشركات العامة أرباحاً فإن الدولة تستطيع مرة أخرى بطريق
غير مباشر أن تسحب الموارد من الاستهلاك وتخصصها لزيادة التنمية
الرأسمالية . ففي روسيا السوفيتية تعتبر الضرائب على المبيعات والأرباح
العامة المصادر الرئيسية لرأس المال .

وعند هذه النقطة يجب ذكر عامل يحد من فاعلية رأس المال المحلي ؛
فمن الواضح تماماً أن المدخرات المحلية هي بالعملة المحلية ، فهي لا
تستعمل تلقائياً في ابتياع سلع من البلاد الأخرى . ومع ذلك فلأن
البلاد النامية لا تزال فقيرة وبنيتها الكبيرة من التكنولوجيا التي هي في
حاجة إليها ، تضطر إلى إيجاد الوسائل لجلب السلع والخدمات من
الخارج ، وإلا أصبحت بكل بساطة بعيدة عن متناول اليد . وهذا هو
السبب الذي من أجله ارتبطت تقريباً كل انطلاقة إلى النمو المتواصل
إما باستيراد رأس المال من الخارج ، ولما بنخلق صناعة للتصدير يمكن
عن طريق مبيعاتها في الخارج الحصول على التقنيات الأجنبية . فأهل السويد ،
مثلاً ، كانوا يبيعون أخشابهم فيما وراء البحار ويشتررون تكنولوجيا
الدول الأكثر نمواً . وأما أمريكا في نموها لجأتها المساعدة من إنشاء
السكك الحديدية التي موها رأس المال البريطاني .

ولكن ماذا يحدث حين يكون للبلاد أنواع قليلة فعالة من
الصادرات — حين تكون لها منافذ قليلة للاستثمار الأجنبي أو
لا تتمتع بكثير من الثقة في نفوس المستثمرين الأجانب ؟ إن هذه
ظروف تحدث كثيراً في البلاد النامية . ففي الهند ، مثلاً ، تصعب جداً
أية زيادة في الصادرات الوطنية . وفي أجزاء كثيرة من قارة أفريقيا
ظان انعدام الاستقرار السياسي يزعزع الاستثمار . وسنعود فيما بعد إلى
هذه النقطة حينما نبحث فيما يمكن للدول الثنية أن تفعل من ناحية
إيجاد استراتيجية متواصلة لتدعيم نموه الاقتصادي في البلاد الفقيرة .

وأما هنا فنجد أنه من الضروري فقط تأكيد نقطة هامة وهي أن البلاد النامية لا تحتاج إلى رأس مال لحسب ، بل هي في حاجة أيضاً إلى نوع خاص من رأس المال — هو النقد الأجنبي .

وفي هذه المرحلة من التنمية بين المجتمعات الفقيرة نجد أنه من المؤكد فعلاً أن الدولة ستلعب دوراً كبيراً في جمع رأس مال أكثر للتنمية . ذلك لأنه في هذه الأيام الأولى من النمو لا يمكن وجود طبقة كبيرة موثوق بها من رجال الأعمال . وقليلة هي البلاد التي دامت فيها سيطرة طبقة التجار طويلاً ، كما دامت تلك التي نشأت في غرب أوروبا . وليس هناك إلا أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا التي بدأت من أول الطريق في عصر ما بعد الإقطاع ، وفي البلاد الأخرى لم تكن الرعامة للتجار بل لرجال البلاط وملوك الأراضي — وكلتا الفئتين لا تباشر المهام التي يقوم بها المظلمون . وحتى في بلد مثل اليابان التي يمكن أن نسميها بلداً للنشاط الحر ، تقوم الحكومة ، لا الشركات الخاصة ، بتنفيذ كل المشروعات الصناعية الكبرى في الانطلاقة الأولى . ولم تبع هذه المشروعات للأسر والتجار إلا فيما بعد ، حينما أصبحت مشروعات سائرة في طريق النجاح . وفي أنحاء معظم أفريقيا اليوم نستطيع أن نعد رجال الأعمال الأفريقيين الأكفاء على أصابع اليدين . وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية لا يزال على النشاط الخاص أن يتخلص من رقة الإقطاع وقيوده . فمن الواضح أنه لا توجد طبقة من المظلمين التي تستطيع البدء في ثورة النمو المتواصل ، وما ذلك إلا لأن الرجال الذين يظلمون بهذا المسئولية

ليسوا موجودين ، وهذا هو السبب الأول الذى من أجله نجد أن أهمية أعظم تمقد على نشاط الحكومة فى جمع المدخرات اللازمة فى الوقت الحاضر . وفلا عن ذلك فإن على الإنسان أن يذكر العامل السياسى وهو أنه ليس من الشائع فى أيامنا الحاضرة التى تسود فيها المساواة الاجتماعية أن مجموعة صغيرة من رجال الأعمال تتراكم لديها أرباح كثيرة ، ولهذا نجد عموما ما يثبط فكرة الاعتماد كثيرا على القطاع الخاص .

وأما النموذج الأكثر احتمالا فهو قيام الدولة إلى حد كبير بدور المبادأة فى مراحل النمو الأولى . على أن مثل هذا الاتجاه لا يلقى المشروعات الخاصة القوية كذلك ، بل الأمر على التقيض من ذلك . فإن أحد مستكشفات اقتصادنا المخطط الحديث فى هذه السنوات الأخيرة كان منطويا على المدى الذى يمكن معه لبرامج الاستثمار العام المخططة تنطيطا جيدا أن تبتث النشاط فى القطاع الخاص . فقد أعاد مشروع مونه وضع قاعدة الاقتصاد الفرنسى وفتح روحا جديدة من النشاط فى القطاع الخاص بفرنسا . وهذا بدوره قد نشأ نتيجة لمشروع مارشال الذى بدأ بالمنح الأمريكية السخية العامة لأوروبا واتهى بإعادة وضع نموذج كامل لاقتصاد دينا مىكى للسوق فى غرب أوروبا .

وهناك عملية مماثلة تسير فى طريقها فى الهند حيث جعلت البرامج الكبرى للاستثمار العام فى ظل المخطط الخمسية — مقترنة بالرقابة الشديدة جداً على الواردات — القطاع الخاص الهندى خلال السنوات

العشر الماضية أكثر ازدهاراً منه في أى وقت مضى . غير أن هذا لا يعنى أن الاحتكاك والتوتر بين القطاعين الخاص والعام قد اختفيا من الوجود لا ، بل إنهما يتناقصان فقط . ويبدو أن التفاهم يزداد بينهما بازدياد خبرة كل من الجانبين وثقته بنفسه .

وأما عن النسبة التى يجب أن تكون بين القطاعين العام والخاص فالمشكلة لا يمكن حلها بوضع أية قاعدة جرافية لها ، ولا يمكن حلها - إلا من جانب الشيوعيين - بأى يارب عقيدى أيضاً . ففى كل بلد يحتمل أن يكون المزج بين القطاعين الخاص والعام مختلفاً ، لأنه فى كل حالة يعكس الضغوط السياسية المحلية ، والفرص المحلية ، والنطاق المحلى للنشاط الخاص المتطور ، وقدرة البلاد ذاتها على إيجاد موارد داخل حدودها . فإذا تفاوتت مثل هذه الفرص والظروف الممهدة ، فلاشك أنه يصبح من المستحيل تماماً تقرير قاعدة مطلقة ، حالما نترك جانباً أيديولوجية الرقابة الكلية للدولة . وهناك بطبيعة الحال أيديولوجية النشاط الخاص الكلى المضاد ، ولكن هذا لا وجود له فى أى مكان .

غير أن الدور المتقلب الذى يلعبه كل من النشاط العام والنشاط الخاص لا يضع حداً لمشكلات عدم التيقن من المستقبل . فالاقتصاد كله هو مسألة اختيار ، بمعنى تخصيص الموارد النادرة للمحاجات البديلة المتنافسة ، ولو لم تكن هناك أشياء نادرة ، لما كان هناك اقتصاد . ولو كان كل شيء متوافراً ، كالهواء الذى يحيط بنا أو السماء التى تطو فوقنا ، لما قامت « للعلم الكتيب » قائمة . فلا مفر إذن من الاختيار ،

لأن الموجود من الأشياء لا يكفي الجميع . ومن السهل جداً في ميدان التنمية هذا الوقوع في أنواع خاطئة من الاختيار — التي رغم ما تكبده من إضفاق نقدي كبير ، لا تؤدي إلى نمو متواصل ، إلى ارتفاع مطرد للتوسع الذي تعتمد أجزاؤه بعضها على بعض . ويعتبر تحقيق «الخططة» الصحيحة في الاقتصاد المشكلة الحقيقية الكبرى في التنمية الاقتصادية ، ويجب أن تتفاوت بين اقتصاد واقتصاد تبعاً للظروف والموارد الطبيعية المحلية .

على أن الخبرة توحى ببعض النقاط العامة ، إذ يستطيع المرء أن يقول مثلاً إن الحكومة في أيامنا هذه ستعتمد معظم الجزء السفلي من البنيان الاقتصادي ألا وهو المصروفات العامة الرأسمالية الأولية التي يتطلبها النمو ، لأن الدولة في كل مكان تحول جزءاً كبيراً جداً من الاستثمار الجوهري في رأس المال البشري ، أو بعبارة أخرى التعليم . وكذلك نظم النقل كثيراً ما لا يمولها القطاع الخاص في هذه الأيام لأن أرباحها قليلة ، واسترداد المال المستثمر أصلاً يستغرق زمناً طويلاً . كما أن الانجلاء في هذه الأيام هو أن تنفع مشروعات القوى الكبرى القطاع العام . وأظن أن الإنسان يستطيع أن يذهب أبعد من هذا بالقول إن هذا هو الميدان الذي يشجع فيه الاعتراف للحكومة بقدرتها على التخطيط والعمل بطريقة فعالة . ولتكتف بذلك واحد لذلك ، وهو أنه من الصعب جداً التخطيط للحصول على قوة كهربائية تزيد على الحاجة ، لأن الخبرة تدل على أن الاقتصاديات النامية تحتاج دائماً إلى أكثر مما تستطيع

الحصول عليه . ولكن بعض نواحي البنيان السفلى تخلق بطبيعة الحال مشكلات اقتصادية خاصة . فالإسكان والتعليم ، مع شدة الحاجة إليهما ، لا يعودان برجح عاجل بالمعنى الاقتصادي ، ذلك أن إسهامهما في الاقتصاد القوي بالمهارات الأفضل ، والصحة الأحسن ، وتكوين عادات العمل - كل هذه تستغرق بعض الوقت حتى تضع . وفي الوقت عينه إذا صرف أكثر مما ينبغي من رأس المال الجارى على مثل هذه الخدمات الاجتماعية ، فقد تجد الحكومة نفسها بلا أموال متبقية لديها يمكن بموجبها تمويل مكسبي الدخل المباشر في الميادين الأخرى . إن هذه مشكلة صعبة من مشكلات التوازن . ولاريب أنه من أسهل الأمور الوقوع في خطأ التقدير .

وتميل الحكومة في هذه الأيام إلى أن تكون أكثر نشاطاً في ميدان الصناعة الثقيلة التي كانت فيما مضى وفقاً على القطاع الخاص في الغرب ، مع أن تعضيد الحكومة ، وحتى إعانات الحكومة ، كثيراً ما لعبت دورها في بناء هذا القطاع ودعمه . أما أسباب تدخل الحكومة هذه الأيام فبعضها اقتصادى وبعضها سياسى . ففى البلاد الزامية قد لا يكون هناك منظّمون تتوافر فيهم الثقة ، أو لا يكون لديهم رأس المال لإنشاء مصنع كامل للصلب . هذا فضلاً عن أن كثيراً من الحكومات الجديدة لا ترغب في أن تكل إلى القطاع الخاص صناعة لها من الأهمية والتأثير ما للصناعة الثقيلة . إذ يجب ، كما يقول الهنود ، أن تكون السلطة العليا في الاقتصاد القومى في يد الإدارة العامة . وكانت النتيجة في الهند

خلق صناعة صلب كبرى عامة مقرونة بمضاعفة قدرة القطاع الخاص على إنتاج الصلب .

ومن النتائج المتعلقة بالنطاق البحث في هذا القطاع أنه إذا وقعت أخطاء في التقدير ، تكون غالباً باهظة الثمن جداً . فمن أسباب القلق الذى كان منتشرأ فى أوروبا الشرقية فى عام ١٩٥٦ سوء تخطيط الموارد فى الأيام الأولى للاتعاش الشيوعى الوقتى ، إذ كان هناك (إسراف) فى تخطيط الصناعة الثقيلة ، وحينئذ وجدت الوحدات أنها تركت بلا مواد خام كافية ، ومن ثم شؤل الأمل فى الإنتاج الاقتصادى . وكانت مصانع الصلب ، التى لم يتم منها إلا بعض أجزائها رمزاً على التخطيط الذى أسىء فيه التقدير بصورة أكثر ما تكون كلفة . ولنا فى إلغاء صناعة الطائرات بأكملها مؤخراً فى ألمانيا الشرقية مثل آخر على فداحة الحسارة التى ترتب على سوء التخطيط . ويقال إن العمدة لاجوارديا قال ذات مرة : إلى أقع فى أخطاء قليلة ، ولكنى حين أقع فى خطأ ، فإن هذا الخطأ يكون كارثة فادحة . . وأعتقد أن هذا القول ينطبق أيضاً على الحكومات ، فهى وإن كانت لاتقع بالضرورة فى أخطاء تتعلق بتسمية الصناعة الثقيلة ، فإنها إذا ارتكبت خطأ ، فإن هذا الخطأ يميل إلى أن يكون خطأ جسيماً - وفى كلمة موجزة « كارثة فادحة » .

وفى بقية البنيان الصناعى ، حيث يتفاوت النطاق والحاجة تفاوتا عظيماً ، هناك حجة قوية تؤيد فعالية القطاع الخاص ، وذلك لمجرد تنوع العالاب والاختلافات فى حجم المشروعات الملائمة لأنواع الإنتاج المختلفة.

لحين يصعب جدا التنبؤ بمقدار طلب المستهلكين على المنتجات وتشتد الحاجة إلى المرونة في التاج ، لانه تكون المنظمات الصناعية الكبرى بالضرورة أكثرها كفاية . ولتضرب لذلك مثلا واحدا بالنظام البيروقراطى الكبير الذى لا يمحتمل له التجاح فى تخطيط أنواع الملابس. النفسية التى لا حد لها . أفلا تكون هناك بعض العوامل القدرية الداخلية التى تمكن وراء الحقيقة المتطوية على أنه فى الوقت الحاضر يبدو أن الدول التى يسود فيها نظام الحكم القائم على رقابة الحكومة على المجتمع رقابة كلية تفرد بأنها سيئة المظهر .

غير أن الرغبة فى تنوع المشروعات وانتشارها لا تبين ما إذا كان هناك عددا من المنظمين يكتفى للاضطلاع بالتوسع . وحيث يوجد النقص كما هى الحال فى أجزاء كبيرة من أفريقيا لا يكون هناك مفر من أن تقوم الحكومة بدورها فى مساعدة المنظمين على البدء بنشاطهم الاقتصادى ، إذ يجب تشجيع المشروعات الخاصة الصغيرة بعناية ، ويتحقق ذلك إلى حد ما فى صورة قروض من الحكومة وإقامة تلك التسهيلات التى تزود بها المراكز الصناعية بصورة ملائمة ، ولكن لعل ما هو أهم من ذلك التدريب على أساليب الإدارة والمحاسبة . والحقيقة أنه قد تكون خدمات التوسع الصناعى أكثر أهمية من التمويل ، وبخاصة إذا لم يخضع التمويل للإشراف الملائم ، فهذا الجهد جدير بأن يبدل ، إذ أنه من أهم القوى الفعالة فى زيادة إنتاج الثروة وتوافر الموهبة التنظيمية على أوسع نطاق . ففى كينيا مثلا حيث تقل الموارد بلا شك

عنها في بعض البلاد الأفريقية الأخرى — مثل غانا — كان وجود رجال الأعمال الأوروبيين والآسيويين سبباً في زيادة سرعة النمو الصناعي . ولكن المشروعات الخاصة لا يمكنها أن تنمو بدون تشجيع في البلاد التي مازال يعوزها التقليد التنظيمي

ويوضح هذا القصور السبب في أن البلاد النامية يهملها مجيء الشركات الأجنبية لاستثمار رأسمالها ، ولإقامة نماذج تنظيمية جديدة . ويمكن في واقع الأمر أن يكون النشاط الخاص في الصناعة الذي يحدد درجة التقدم تراناً قياً خلقته فترة الاستعمار . ولكن هذا التراث لا يكون له الأثر الكامل إلا إذا اجتذبت الشركات الأجنبية ذوى المصالح المحلية للاشتراك معها ، وشجعت حملة الأسهم المحليين على الاستثمار ، ودربت الإداريين والفنيين المحليين . على أن هذا لم يحدث دائماً في الماضي ، ولذلك أصبح من الأسباب التي تجعل المشروعات الأجنبية غير مقبولة في البلاد التي استقلت حديثاً ، فتتأزع حكوماتها الرغبة في تشجيع الزيادة من الاستثمار الأجنبي ، والخوف من وجود استثمارات أكثر مما ينبغي منه .

وعلىنا الآن أن نحول نظرنا إلى أهم المشكلات وأصعبها من بعض الوجوه ألا وهي مشكلة تغيير الزراعة . ذلك أنى أعتقد أن الفلاحة كانت ، سديلاً ، الاقتصاد التامى ، وقد بلغ من شدة اهتمام الناس بالأساليب الجديدة للصناعة أنهم ينسون في بعض الأحيان أنه إذا لم يمكن تغيير أساليب الفلاحة ، فلا يمكن أن تكون هناك ثورة حقيقية للنمو الصناعي . وأول سبب لذلك هو أن معظم رأس المال لابد أن

يأتى من الريف ، لأن جهرة السكان يعتمدون فى معيشتهم على الأرض ، وفى المرحلة الأولى تحمى معظم الثروة من الزراعة . فإذا ارتفعت الإنتاجية فى الزراعة ، أمكن تحويل الفائض إلى القطاعات التامية الأخرى ، ويظل المزارع أفضل حالاً مما كان عليه من قبل . ويكون هذا حافزاً له على الإكثار من إنتاج الطعام . كذلك يمكن الرخاء السكان الزراعيين من توفير سوق نامية للسلع الصناعية . أما إذا ظل الريف راکداً ، فلا يمكن للزراعيين أن يشتروا السلع الجديدة ولا يمكن أن تسيّر إلى الأمام الدورة النافعة للنمو المطرد القائم على اعتماد قطاعى الزراعة والصناعة بعضهما على بعض . فإذا لم يغير الناس من الطابع الذى تتخذه الزراعة ، فلن يغيروا الاقتصاد القومى ، وأظن أن هذه القواعد المأمونة التى يمكن الإنسان أن يضعها للمجتمعات التامية . والزراعة فى نفس الوقت ، أصعب القطاعات تغييراً ، وذلك لسبب بسيط هو أن الوسائل الزراعية توغل فى القدم آلاف السنين . ويفضل الناس على وجه الإجمال أن ينجوا نهج أسلافهم . ذلك أن استئالة المزارع التقليدى ، الذى لا يزال يعمل طبقاً لنوعه القديم ، إلى أنماط جديدة للزراعة أصعب ، إلى أبعد الحدود ، من إقناع الناس باتباع وسائل جديدة فى بيئة صناعية حضرية جديدة كل الجدة فى المدينة كل شىء جديد ، والتغيير جزء من المنظر العام للمدينة ، وأما فى الريف فيبدو كل شىء كما هو ، وهذا يجعل التغيير أصعب بكثير .

وهناك بعض الصعوبات الشديدة التى تقف فى سبيل تغيير الزراعة بالمشروعات الخاصة وحدها ، وأهم وسيلة للتغيير هى تطوير السوق ،

أى الحافز على الإنتاج الذى تثيره أثمان السوق . ولكن هل يجىء المزارعون إلى السوق ؟ إن ملاك الأراضى الأفراد فى المناطق المتخلفة قل أن يكونوا من الرجال المغامرين ، وسواء أكانوا كبار الملاك فى الهند ، أم زعماء القبائل فى أفريقية أم الإقطاعيين فى أمريكا اللاتينية ، فإنهم ، باعتبارهم مجموعة ، لا يميلون إلى تغيير أراضهم وأساليبهم ، إذ أنهم ما زالوا يعيشون للأكل والشرب والتباهى بما يملكون . وكذلك الفلاحون ليس هناك ما يدفعهم إلى التغيير ، بما أن كل مكسبهم قد يؤول إلى ملاك الأرض فيتضمن الربح الذى يتقاضونه . وبوجه الزراع القبليون عواقب ماثلة ، لأن اقتسام ثمار العمل مع العشيرة يبطئ العزيمة الصادقة .

ومن البديهي أن أول علاج لهذه العقبات هو الإصلاح الزراعى . المتسم بالطموح . فالفلاح لابد أن يملك أرضه ، وبغير ذلك يصبح الأخذ بالأساليب المصرية بعيد الاحتمال . ولكن المشكلة لا تنتهى عند هذا الحد ، ففى بلاد كثيرة يبلغ ضغط السكان درجة لا يستطيع معها المزارع أن يحصل على وحدة اقتصادية مناسبة بعد تقسيم الأرض . والملكيات المفتتة بطريقة غير اقتصادية تقلل الإنتاج . غير أن هناك علاجاً آخر ، ولكنه ليس علاجاً سهلاً ولا قليل الكلفة . فالتطوير الكبير للجمعيات التعاونية للأثمان ، والتجهيز ، والتسويق ، يمكن أن يقدم للمزارع الصغير مزايا الحجم الكبير وحوافز الملكية الخاصة . وقد حدث هذا بنجاح فى اليابان حيث يمكن أن توفر مزرعة مساحتها

خسة أفدنة الغيش الكريم للمزارع لأن وراءها الجمعيات التعاونية المنتظمة التي يديرها المزارعون أنفسهم . ولكن مثل هذا التطوير يتطلب وقتا وصبرا وكثيراً من رأس المال .

غير أنه يخامرني الشك في وجود طرق مختصرة تؤدي إلى هذه الغاية ، وإن كان هناك ما يفرى الدولة بقوة على الاعتقاد بأنها بتجميع الملكيات الصغيرة ، وتشغيل الفلاحين كعمال باليومية ، تكرر في الزراعة ما هو في الواقع النموذج الأساسي في الصناعة . ولكن الزراعة تختلف عن الصناعة ، ذلك أن إحساس الفلاحين في البلاد النامية نحو أراضيهم وبهائمهم وحياتهم الزراعية ، بما فيها من رتبة وقناعة ، يختلف بطرق كثيرة عن الإحساس الذي تولده الآلات والمصانع في نفسية العمال . إن المزاج قد يتغير بطبيعة الحال ، فالزراع الغريون يزداد اعتبارهم للزراعة على أنها ببساطة نشاط اقتصادي ، ولكن الحاجة إلى تغيير الزراعة ليست مشكلة المستقبل ، بل إنها عاجلة وهامة . فإذا تدخلت الدولة باستخدام الضغط ، يبدو أن تكون النتيجة مقاومة سرية عميقة لكل فكرة عن تغيير الزراعة تحت توجيه الدولة . فالزراعة الروسية لاتزال المصدر الرئيسي للمتاعب الاقتصادية في النظام الشيوعي وقد اقضى على قيامه أربعون عاما أو يزيد . وفي الصين فشلت إلى حد ما على الأقل الخطوة اليائسة التي اتخذت لتحويل الزراعة برمتها وقتا للنظام الجماعي — النظام الذي يعمل فيه الناس في واقع الأمر على النمط الصناعي — نتيجة لمقاومة الفلاحين وعدم مبالاهم . وفي الواقع أن

الزراعة التي تشرف عليها الدولة اليوم لا تقل شيئاً يقرب من إنتاجية الزراعة اليابانية أو الأمريكية . وفي يوغسلافيا حيث المحصول أكثر مما يكون وفرة بين النظم العامة للزراعة ، يشتد الاهتمام باللامركزية وترك الإدارة للعمال . ولعل أفضل مثل على فشل تدخل الدولة ملاحظة أبديت في مؤتمر عقده الإداريون الزراعيون في بنجالور منذ مدة قصيرة . وقد حضر المؤتمر علماء في الزراعة من كل أنحاء العالم . وفي نهاية البحث طلب إلى المندوب اليوغسلافي تلخيص مآذار حول الموضوع فقال : « هناك مشكلتان زراعتان رئيستان في العالم : الزراعة الأمريكية وتنتج كثيراً ، والزراعة الروسية وتقل أقل مما ينبغي . وأما نحن فلدينا الحل ، أيها السادة . فإذا استخدمت روسيا الوسائل الأمريكية ، واستخدمت أمريكا الوسائل الروسية ، اختفت المشكلة ، . ولعل هذا تلخيص ملائم لدرجة فشل تدخل الدولة كثيراً في الزراعة في إحراز أية نتائج .

ومع ذلك فلا تزال المشكلة باقية ، إذ لا يمكن أن يتم التغيير في الزراعة دون استثمار ضخيم . وفي الواقع أن أحد أسباب بذل الجهد الروسى لزيادة نطاق المزارع هو لإنتاج وحدات اقتصادية كبيرة بدرجة تكفي لاستيعاب إسهامات كبيرة من رأس المال . ومع ذلك يجب أن يأتى معظم رأس المال ، في المراحل الأولى ، من المدخرات الريفية ، ويفصل ، في تنافس حاد ، عن الحاجات الأخرى الملحة — التعليم والنقل والقوى والصناعة . وفي هذا التنافس كان الاتجاه إغفال

المطالب الجوهرية للزراعة . فثلاثجد في النحلة الخسية الثانية للهند أو في مشروع باكستان الأول أن اعتمادات الأولويات الزراعية منخفضة جداً . غير أن المشروعات الجديدة تصحح هذا التحيز ، لأن هناك إدراكاً متزايداً بأن الأرض لا يمكن أن تتحسن حالتها بدون رأس المال ، فوسائل تغيير الزراعة باهظة الكلفة ، والزراع في حاجة إلى المزيد من المهارات والمخسبات والاعتمادات . وليس هناك أمل في زراعة منتجة ، إذا تسرب الادخار إلى خارج البلاد دون أن يرد منه شيء ما .

ولعلنا نستطيع أن نقول في عبارة أخرى إن كل وسائل التغيير الاقتصادية باهظة الكلفة وليس بينها ما يمكن تحقيقه دون بعض رأس المال ، والكثير من الأهم منها يتطلب مبالغ كبيرة من رأس المال . فطاق رأس المال ، إذن ، يثير المشكلة السياسية الهامة وهي : هل يمكن إقناع الناس بالاضطلاع بهذا القدر من الادخار طوعاً واختياراً ؟ أولاً يمكن أن تكون الطريقة المختصرة الجوهرية هي السماح للدولة بأن تتدخل وتقول للواطن : يلزمك أن تدخر . ولا بد أن تدخر ، ومن الخير لك أن تدخر حتى إذا كنت تعترض . إلا أن مثل هذه الطريقة المختصرة ليست سهلة في ظل الحكم الديمقراطي . فقد يريد الناخبون إنهاء التسمية لأنهم لا يستسيغون الوسائل ، مثل ارتفاع الضرائب وزيادة المدخرات . ولذلك يجب أن نوجه هذا السؤال : هل يتمتع الحكم الدكتاتوري بميزة ذاتية في تطويره للأراضي ؟ ومع ذلك فإن المشكلة الاقتصادية تبرز عند هذه النقطة بالمشكلة السياسية التي يفرض أن تكون موضوع بحثنا التالي .

الفصل الخامس

سياسة التنمية

لقد حان الوقت لأن تلقى نظرة على الثورة الرابعة من الثورات العظمى
نعصرنا الحاضر، ألا وهي ثورة المساواة السياسية . فهي في كل مكان تعمل
في الدول المتخلفة وغير الملزمة ، كما أنها في كل مكان تعقد ، بل توتر
العلاقات بين الأمم الثنية والأمم الفقيرة . إنها مفهوم شامل للمساواة :
مساواة بين الأمم والاجناس والطبقات ، وفوق كل شيء مساواة
الناس بعضهم ببعض في المجتمع العالمي الجديد الذي أخذ
في الظهور .

ذلك أن معظم البلاد غير الملزمة قد تكونت لديها نظرة شاسعة عن
المساواة تشمل كل الكون تقريباً ، نتيجة لاتصالها بالمجتمعات الغربية
الاستعمارية . لقد غرس فيها حب الطموح إلى ، الأخذ بالأساليب
العصرية ، ورفع مستواها إلى مستوى المجتمعات الأكثر نمواً عن
طريق خبراتها باعتبارها جزءاً من نظام غربي إمبريالي . إن التجار
ورجال التربية والإدارة الغربيين جلبوا معهم البنية الأولى
للافكار الجديدة والإحساس الجديد بالحاجة إلى المساواة
وبحقها فيها .

ولكن هذه الصلات الغربية جاءت بالآراء الجديدة بطرق مختلفة .
فقد كانت هناك وسائل اتصال إنجائية بناءة خلاقة . ويخطر بالبال في
هذا المجال أعمال الإداريين الإمبرياليين العظام من أمثال منرو
(Monroe) أو الفينستون (Elphinstone) في الهند ، ولوجارد
(Lugard) أو جوجيزبرج (Guggisberg) في غرب أفريقيا ، الذين
أوجدوا بلاشك إطاراً من النظام وفرصاً من التقدم لم يجد الزمان بمثلاً
قروناً طويلة . وبهذا المعنى أثبت نظام الإمبراطورية أنه من بين قوى
التقدم العظيمة في التاريخ البشرى . ولكن هذه لم تكن الوسائل الوحيدة
لنشر الإحساس بالمساواة ، إذ يجب ألا ننسى الأساليب السوداء —
أساليب الكراهية والحرمان والخوف والتحرز — التي تجعل الإمبريالية
إحدى القوى التي تحلب الكوارث على البشرية أيضاً .

وفي خلال فترة تأثير الغرب على العالم المحيط به — وهي فترة
دامت ثلاثمائة عام — يتوافر الدليل على هذين النوعين من الاتصال .
لقد ذكرنا قبلاً عظماء الإداريين الذين وضعوا الأساس الذي قامت
عليه الخدمات العامة مثل الخدمة المدنية الهندية التي لم تقسم بالكفاية
والإيثار لحسب بل كانت قوة تعمل على بناء الأمة . واليوم ، إذ نرى
انهيار الكونفوشيست أمام أعيننا أرانا أقل ميلاً إلى الإقلال من شأن
المعاونة الكبرى التي يمكن أن تقدمها الإدارة المنظمة لفتون
المدنية .

ويجب أن نضيف المبعوثين الدينيين وأساطين العلم إلى قائمة الإطاريين ، وإن لم يكن كل المبعوثين قد خرجوا من بلادهم بالروح التي يمكن أن تزدهر معها الصلات الثقافية المثمرة . فقد قلل من أثر ما فعلوا احتقارهم الزائد « للوثنيين » ، وجهلهم المطبق بالثقافات الأجنبية . ولو ذهب عدد أكثر منهم إلى ميدان عملهم بروح العطف والنهم الذي أبداه الأب ماتيو ريتشي (Matteo Ricci) ، ذلك المرسل اليسوعي العظيم إلى بلاد الصين ، فمن يدرى ما كان يمكن ألا يتحقق من حسن إدراك جديد للأمر ؟ ومع ذلك يجب ألا ننسى تأثير المسيحية على عظماء المصلحين من الهنود مثل السيد رام موهان روى (Ram Mohan Roy) أو عظماء الزعماء مثل المهاتما غاندى . وفي أفريقيا تسمو شخصية دافيد ليفنجستون (David Livingstone) ، الذي كافح بعزم صادق ليضع حداً لتجارة الرقيق ، على دهماء المغامرين الجشعين وطلاب الربح الفاحش ، من أمثال يستول (Pistol) الذين لم يلفت نظرهم إلى أفريقية إلا ذهبها الوهاج . وفي كل أنحاء غرب أفريقية كان أبطال مجهولون من الإرساليات البروتستانتية يواجهون تقريباً الموت المحقق بالمخى الصفراء في سبيل نشر الدين والتعليم ومبادئ علم الصحة الحديث بين الأفريقيين . كما أننا يجب ألا ننسى أعمال علماء الغرب الذين قاموا بدور عظيم في جمع شتات تاريخ الشعوب الآسيوية مما دون على الآثار ومخطوطات المعابد ، ولولا ذلك لأمكن أن يضيع تاريخهم وتفقد شخصيتهم أيضاً ..

وهناك أيضاً عنصر جوهرى آخر فى المجتمع التامى — طبقة الإداريين المصريين — جله عن طريق تأثير الغرب . فلو لم يخلق حكم الاستعمار جواً جديداً من السلام ، ويشجع فى البلاد الكبيرة مثل الهند ، نشر القانون التجارى المصرى ، وفكرة العقد فى التعامل وإحساساً بالعلمانية على الممتلكات ، ولربما نأجد جديداً بأن التاجر إذا أخذ يعمل لينمو ويجمع ثروة ويستثمرها ، كانت ثروته فى مأمن — لولا كل هذا ، لما نمت طبقة متوسطة حديثة بهذه السرعة بما لها من طاقات تجارية عمرانية فعالة .

وهل يمكن إغفال دور الجيش ؟ إن عناصر حب النظام والخدمة قد تنفلت فى المجتمعات التقليدية نتيجة لتدريب الجيش الحديث . وفى الواقع يستطيع المرء أن يثبت أن هيئة الضباط فى بعض البلاد توفرت فيها صفتا أولاء وحب الوطن مجردتين عن أية صبغة من المصلحة الذاتية ، وهما صفتان لم تكونا موجودتين عادة فى المجتمع عامة . ووجود مثل هؤلاء الضباط عمل عظيم لإجباى يمكن أن يبنى عليه الكثير .

ومع ذلك قد يكون من الخطأ الفاحش أن نفكر نحن الغربيين فى الجهود البناءة لحسب ونفسى الجانب المظلم من السجل . ولنأخذ أولاً ناحية من الحكم الغربى ، وبخاصة الحكم البريطانى ، تثير أعظم استياء فى النفوس . لقد أخذنا معنا فى معاملتنا الاستعمارية تحيزاً عنصرياً يكاد يكون متأصلاً بعمق . لى أعلم أن معظم الدول كانت لها

تحييزاتنا العنصرية ، وفي الواقع يذكرني هذا بنثل صيني مؤداه أن الله خلق أولا الأفريقي وزاد في تحميمه ، فأسود ، ثم خلق الأوروبي وقل من تحميمه فأبيض ، ولكنه خلق الصيني فأجاد تحميمه — ومعنى هذا اللون الأصفر بطبيعة الحال . ومن سخریات التاريخ أن الصينيين في القرن التاسع عشر كانوا يسمون الغربيين بالبرابرة الحمر ، وربما كان ذلك لأنه كان بينهم كثيرون من الأسكتلنديين . ولا شك أن التحيز ، والإحساس بالانتمال عن سائر العالم ليسا مقصورين على الغرب وحده .

ولكن الجنس الأبيض دامت له السيطرة على العالم مدة ثلاثمائة سنة ، واستطاع أعضاؤه أن يتركوا طابع تحيزهم على وجه الكرة الأرضية التي كانوا في الواقع يحتلون مكان الصدارة منها . ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن كثيرين من البيض ، وبخاصة الأنجلوساكسون منهم ، لا يستطيعون أن يتغلبوا على تحيزهم الصريح للون . ولقد ترك هذا الاعتقاد بأن الملونين أدنى مقاماً من البيض ، طابعه على العالم بأسره . ولعل الإنسان لا يدرك عمق الجروح التي سببها هذا التحيز ، إلا إذا عاش في بلاد كانت تحت حكم الاستعمار في السابق . وأحياناً يسمع الإنسان خلال أحاديث خاصة في وقت متأخر من الليل ، حين لم يعد هناك ما يدعو إلى التحفظ في القول من الناحية الرسمية — يسمع الإهانات الصادرة عن أصحاب الأتزال ، أو الألقاظ الجارحة تخرج من أفواه أناس متملئين في غير حرص — أمور عرضية تافهة ، ربما — ولكنها تترك أثراً في نفوس الناس لا يمكن أن يمحي أبداً .

وهناك مجموعة أخرى من المشكلات لا تتعلق بالجفس بقدر ما تتعلق بالطبقة. ويبدو أن من حقائق الحياة أن التاجر في الأيام الأولى للتنمية الصناعية ، وهو يجتاز عملية التحول إلى منظم ، كثيراً ما تبدو عليه مظاهر الجشع والنهم التي لا تجعله مقبولا كثيراً لدى المجتمع الذي ينتمي هو عليه ويستغله ، وهذه مشكلة لا تقتصر بطبيعة الحال على المناطق الحديثة النمو . فلو قرأنا ما كتبه « دكنز » ، لقابلنا أمثال مستر مردلز (Merdlez) ومستر فيرنجز (Venceringa) الذين يسعون وراء الثروة بجمية وعدم مسئولية تؤديان بهم إلى تدمير الغير وأنفسهم في آخر الأمر . ومع ذلك فأمثال هؤلاء ذوو نفوذ ، فالتعود تتكلم . وفي الاقتصاد الفقير ، وإن كان نامياً ، قد يكون من الأمور الأكثر احتمالاً أن تكون لأمثال هؤلاء الناس بعض الصلات بالحكام للمستمرين الذين يشاورونهم في أمورهم ويرحبون بهم . وربما لا يكون هناك تشابه كبير في المصالح ، فأداريو الاستعمار البريطانيون كانوا يميلون إلى التفكير في رجال الأعمال كما كان رجال العهد الفكتوري يفكرون في التجارة . ولم يكن هذا من الصواب . ولكن كان هناك من الاتصال ما يكفي لإيجاد بعض التشابه بين حكم الاستعمار والاقطاب المحليين ويكسب نقد الوطنيين حدة اجتماعية .

وكما جرت العادة كان النقد يشتد حيث كان يظل النظام الإقطاعي كما هو ، وكان الإداريون القادمون من وراء البحار ليتقلدوا مناصبهم الإمبريالية لا يرفضون دعوة تقدم لهم لعيد النمرة . ثم كان من الممكن

أيضاً إيجاد بعض التقارب بين حكم الاستعمار والحكم المحلي الاجتماعي الطبقي .

وظلت الجماعات المتعلقة بالمعنى الجديد — المحامون الجدد والفنيون الجدد ، والرجال والنساء الذين سهّل عليهم الوصول إلى مصادر المعرفة الجديدة — ظلت صغيرة بالقياس إلى الشعب عامة . وقد أضفى الشعور بالمرزلة إلى إضعافهم وتقويض أركان قنّتهم السياسية . يضاف إلى هذا أن البيئة زادت من حيرتهم . فبعد عدد من البدايات الصغيرة المرجوة ، فشلت اقتصاديات المستعمرات في التقدم لتصبح قوة دافعة متواصلة ، وبدأت الصورة الاقتصادية كالثوب المرقع ، إذ كان فيها شيء من التنمية هنا وشيء هناك ، بينما تقدمت التغيرات الاجتماعية في قطاع واحد فقط دون غيره . وكان الشبان يشعرون بالانتماء إلى مجتمع غير مستقر الدعائم ، الأمر الذي زاد من قلقهم . ويجب أن نضيف إلى هذه العوامل جميعاً ذلك الركود الذي ساد العشرينات والثلاثينات من هذا القرن .

فبعد الحرب العالمية الأولى بدأت في دول غرب أوروبا الاستعمارية فترة تدهور اقتصادي نسبي ، ثم تلا هذه الفترة الكساد الخفيف الذي حدث في سنة ١٩٢٩ ، وفي ظروف الثلاثينات المضطربة . وزاد الركود المحلي التدمرات الاجتماعية للعالم المستعمر ، وجمع بين الوعي السياسي المتزايد وبين الاحتجاج الاجتماعي والفشل الاقتصادي . ولم تعد الطبقة المتوسطة المتعلقة الصغيرة هي التي تحس بالضيق وحدها إذ أن كثيرين

من زالت الفشاوة عن عيونهم بدأوا يتساملون عن ذلك الاجنبي الذي جاء وسكن في البيت الكبير على قمة التل، وعن كبار موظفي الاستعمار وما يشغلون من وظائف إدارية ذات نفوذ، وعن كبار التجار والصيرفيين وما يمارسون من نشاط يشبه الاحتكار الاقتصادي . وكان يميل إلى التجمع حول هؤلاء الاجانب بعض أعضاء المجتمع المحلي الذين كانوا يفيدون من هذا النظام من كبار الملاك والتجار المحليين وأرباب الصناعة — الجدد والقدامى — الذين كان تراؤم يوسع الشقة بينهم وبين بنى وطنهم الذين خابت آمالهم .

فليس بغريب إذن أن يكون لثورة الاستقلال والمساواة القومية ، وهي الثورة التي كانت تزاد قوة طوال الخمسين سنة الأخيرة أكثر من أثر جانبي واحد سياسي واجتماعي ، إذ هناك الطموح إلى التغير الاقتصادي الذي أطلق شرارته مثال المجتمع الغربي وما يستطيع أن يفعل بتكنولوجيته الجديدة . وإلى هذا يجب أن يضاف القلق الاجتماعي الذي أثاره التفاوت بين الصفوة القليلة الثنية التي تنفنع بطريقة مرضية من الحالة الراهنة وبين الجمهرة الكبرى من الشعب التي أخذت تستاء من فقرها المدقع وهذا بدوره يمتزج بالشعور بكرهية الاستعمار بالإحساس بأن الأمة التابعة لها الحق في الحكم الذاتي والاستقلال . وفي الواقع أن الاثنين يمكن التمييز بينهما بالكاد في كثير من الأحيان ، لأن الرأي المحلي يميل أكثر فأكثر إلى النظر إلى « عبودية الاستعمار » على أنها العقبة الرئيسية في سبيل الحقوق الاجتماعية والتنمية الاقتصادية . وكانت تلك الأيام هي التي ذهب فيها الطلبة من أمثال شواين لاي وهوش منه إلى

أوروبا لمواصلة العلم ، فوجدوا أنه يبدو حقيقة أن القيفية وحدها هي التي تصف المأزق الذي كانوا فيه ، فهو وقت تغير اجتماعي واقتصادي وسياسي يجمعه نسيج واحد وتصحبه الإثارة والتموض والاضطراب . هذا في اعتقادي هو ما يجب أن تكون عليه نظرتنا إلى كفاح الأمم الفقيرة في سبيل تخطي كل الحواجز الضخمة في حياتهم مرة واحدة ؛ الحواجز الاقتصادية ، والحواجز الاجتماعية ، والحواجز السياسية . فإذا نظرنا إلى الكفاح من هذه الزاوية ، فليس بغريب ، على التحقيق ، أن تكون أيامنا أيام توتر . أما الأمر الغريب فهو أن يبقى قدر من الاستقرار في وسط هذه الدوامية من المطامع والرغبات الجامحة في التغير الشامل .

ولابد أنه كان قد بدا ، في وقت ما ، أن نظام الاستعمار بأجمعه ، وقد وقع تحت وطأة مثل هذه الضغوط ، سينتهي بانفجار شديد من الكراهية والنف . وقد انتهت بعض الحبرات فعلا بإراقة الدماء ، ظاهلو لنديون لم يتأدروا إندونيسيا إلا بعد أن كانت الحرب الحكم بين الطرفين ، ولم يكن الفرنسيون في الهند الصينية بأحسن حظاً منهم . وكان على بريطانيا أن تشن حرباً صغيرة كرية في قبرص قبل إمكان الوصول إلى تسوية . فلا شك أن لينين قد أدرك مقدماً مثل هذه النهاية ، بل إنه قد ذهب إلى حد التلميح بأن ثورة الجماهير في المستعمرات قد تكون سبيلاً إلى الشيوعية الدولية أسرع من أسباب السخط المطلقة التي يثيرها أعمال الغرب .

ولكنى فى الواقع أظن أن نقل السلطة من حكومات الاستعمار القديمة إلى الدول الجديدة المستقلة منذ الحرب قد أثبت أنه أسير بما كنا نخشى ؛ فإنا نستطيع الآن أن نرى على الأقل فى سنى الاستقلال الأولى . هذه أن نقل السلطة من بريطانيا إلى الهند وباكستان - وهو أول نقل اختياري عظيم حدث - قد تم بضبط نفس وكرم روح بينان عن ظهور نمط جديد من القوة الملزمة على المسرح الإنسانى . لقد كان فى الواقع عملا عظيما كان الفكر البريطانى السياسى يتجه إليه منذ زمن طويل . ففى العشرينات من القرن التاسع عشر كان نواب القناصل البريطانيون العظماء فى الهند يقولون إنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر للحكم البريطانى فى الهند إلا بقصد تهيئة الظروف التى يمكن فيها للهنود أن يحكموا أنفسهم . وقد أوجد نظام الكومنولث الذى ظهر بعد ذلك . والذى كانت قد وجدت فيه بلاد الدمنيون البيضاء - كندا وأستراليا ونيوزيلندا - كيانا مستقلا ، أوجد بينانا من المودة والتعاون يمكن أن يلائم الأمم الجديدة دون أى انتقاص من سيادتها التى تهرت لها حديثا . ولكن يقاوى مع هذا فى الأهمية أن ماجمل نقل السلطة . ممكنا النظرة السياسية والساحة الشخصية المنظمة لرجال مثل غاندى ونهرو اللذين كانا على استعداد ، عندما حان الوقت ، لأن يعاملا بجهنهما السابقين على اعتبار أنهم أصدقاء جديرون بالثقة . ولم يكن فى تعاليم ماركس مكان لهذا الاحترام والتسامح المتبادلين ، واللذين كان لهما أثرهما الغالب منذ ذلك الحين .

وظل نقل السلطة يحدث بكرم نفس وشرف عاملين في أجزاء أخرى من العالم - في سائر الكومنولث البريطاني ، وفي غرب أفريقيا الفرنسية - . وفي الواقع يستطيع الإنسان أن يقول إنه قد يكون هناك نوعان فقط من المجتمع المستعمر سابقاً يصعب فهما جداً نقل السلطة بمثل التبة الحسنة المطلوبة ليكون فعالاً وسليماً . وأحد النوعين هو البلد الذي فيه تعقد مشكلة المستوطنين الموقف ، كما هي الحال في الجزائر أو روديسيا الشمالية والجنوبية أو كينيا . وفي مثل هذه المجتمعات ، تقوى وتثير خطوط الانقسام بين الجماعات - وهي الخطوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي بحثها قبالاً - أعظم أسباب التفرقة جميعاً ، وهما الثقافة والمنصر . ذلك أن المستوطنين يأتون من البلد الأم ويتأصلون في المجتمع المحلي ، ويمتلكون أحسن الاراضي ، ولأنهم أفضل تعليماً يحصلون منها على ثروة أعظم ، ويشغلون أفضل المراكز ، وفي كثير من الأحيان يتحكمون في الإدارة . وفي الوقت عينه يمكن للسلام الداخلي وبدء الروح العصرية ، أن يحدثا انفجاراً عنيفاً في نسبة المواليد بين الشعوب الأكثر بدادة ، التي على الرغم من ذلك أخذت منها أراضيها مع أنها الوسيلة الرئيسية للمعاشية . وفي هذه الحالة ينشأ مجتمعان: أحدهما مجتمع المستوطنين البيض الذين يكونون طاقة غنية عصرية ، وثانيهما مجتمع أولئك الذين انتزعت أملاكهم ويعيشون حول المجتمع الأول وفي وسطه

* انتهت مشكلة الجزائر بحصولها على الاستقلال في أكتوبر سنة ١٩٦٢ -

ويتكاثر عددهم وفي النهاية يدأون في الثورة . كان هذا النظام سائداً في الجزائر ، وفي كينيا وروديسيا الشمالية والجنوبية ، وأجزاء من الكونغو ؛ وتكمل الفوارق العنصرية الحادة صورة الانفصال والعداوة . وهنا نجد في نقل السلطة صعوبة هائلة . تقوم الحرب الجزائرية العلوية المريرة شاهداً على العقبات الكأداء التي يجب التغلب عليها .

وأما النوع الثاني فهو بالأحرى أكثر غموضاً ، إذ يتم نقل السلطة في بعض البلاد ، ولكن الظروف تحول دون إقناع الشعب المحلي بأن نقل السلطة الذي حدث أمر حقيق لا شك فيه . وقد كان لينين يفكر في مثل هذه الحالات حين كان يحتاج خصومه بالقول إن الثورة الآن يمكنها أن تواصل ممارسة تأثيرها المسيطر في المستعمرات السابقة بمجرد احتفاظها بكل مراكز نقل القوة الاقتصادية في يديها . وكان يوحى بأن الاستثمار في أي شكل كان ، وبخاصة الاستثمار من أية حكومة غربية ، مسيطرة أو إمبراطورية سابقة ، يخفى بين طياتها مخطوط السيطرة المستمرة . ولا يستطيع المرء أن يقلل من الدرجة التي بها غاصت أسطورة السيطرة اللييفية بطريق غير مباشر ، ديارسها الاحتكاريون أفراداً واتحادات ، في عقول الشعوب النامية المرتابة . وأما حيث يبدو أن الاستثمار من الخارج في حقيقة الحال مسيطر بدرجة فائقة ، ويمكن أن يثور الشك في أن يكون للمصالح المحلية أية فرصة ضد الشركات الأجنبية الكبرى ، حينئذ لا يصعب تطبيق النمط اللينيني ، وبأخذ الناس في التساؤل عما إذا كانت حكوماتهم المستقلة فرساً قد لا تكون دمية في يد

دولة أجنبية . لقد كان هناك عنصر من هذا الإحساس فى رد الفعل الكونى تجاه باتيستا (Batista) . كما أننا لا نعلم بعد مقدار الأحرار التى جلبها على الكونغرس ذلك القرار الذى اتخذته حكومة إنفصالية أرادت أن توطد أقدامها فى كاتاجايث شركات التعدين البلجيكية فى منتهى القوة .

ومع ذلك فقد أخذنا ندرك لأول مرة أنه على الرغم من هذه الصعوبات لا تعتبر لحظة نقل السلطة حقيقة أصعب شىء فى نهوض الأمم الفقيرة إلى الإحساس بالمساواة القومية فى العالم الحديث . فالواقع أنه فى الفترات التى تودى إلى إنهاء نظام حكم الاستعمار ، هناك عادة إحساس قوى بهدف مشترك يوحد البلاد . ويبدأ الناس يشعرون شيئاً فشيئاً بأن إنهاء حكم الاستعمار يجب أن يكون هدفهم الرئيسى ، وأن كل الخلافات القائمة على الجنس أو القبيلة أو الطبقة يجب أن تعتبر ثانوية بالنسبة . للكفاح الأكبر لتحقيق المساواة والاستقلال السياسيين . هذه هى القوة العظيمة الموحدة التى تكمن وراء الحركات الوطنية ، مثل حركة المؤتمر الوطنى فى الهند حيث اتحد صاحب المصنع القطن مع صاحب نول اليد القروى البسيط تحت زعامة غاندى ونهرو .

هذه القوة الموحدة كافية لحل كل البلاد على بذل الجهد العظيم لتحقيق الاستقلال . وفى الواقع كلما عظم الجهد ، عظمت الوحدة . وأما حيث يأتى الاستقلال دون كفاح حقيقة — كما حدث فى بورما أو سيلان أو نيجيريا — فقد يقلل هذا من ميزات الوحدة القومية . غير أن المتاعب الحقيقية لا تبدأ إلا بعد الاستقلال ، ذلك أنه بتحقيق المساواة

والاستقلال القوميين تأخذ مشكلات المساواة الاجتماعية والاقتصادية تنافس في الظهور .

وأول تصادم واضح يزداد قوة هو الصادم الأساسي بين الأغنياء والفقراء في الأمة ذاتها بعد أن ذهبت وحدة الكفاح المسيطرة ، إذ يصبح التباين بين الثراء والفقير الآن أوضح لأن الحديث عن الاستقلال أثناء الكفاح كانت تزيه عبارات عن أيام سميدة يفيض فيها اللبن والعسل لكل إنسان .

ولذا اتفق مجيء الاستقلال مع الأيام الأولى للتصنيع والاختراع بالأساليب العصرية في الاقتصاد القوي كما يحدث في كثير من الأحيان ، حينئذ قد يتخذ الصدام مظاهر اجتماعية أكثر حدة ، ففي هذه الفترة لا يكون التاجر الذي قد تحول إلى منظم أعمال بالضرورة زعيماً قومياً ملهماً ، ولا هو من الرجال الذين كثيراً ما توجه إليهم أنظار الجماهير بدافع الإحساس بأن نزاهته فوق مستوى الشبهات ، وعمله قطعاً يراعى فيه الخير العام . فكثير من التعامل الذي يجابه الإنسان في الهند — على طبقة ماوارى التجارية مثلاً — يقوم على أن الجماهير تعتقد — وليس بدون أساس دائماً — أن هؤلاء الناس سيضمنون الربح في المرتبة الأولى ، فيفضلونه حتى على خير المجموع . وهذا الاعتقاد يولد الغلظة والرية والكرهية بين الطبقات .

ويكون المنظم الجديد موضع رية لأنه يتقدم بسرعة أكثر مما ينبغي . وهناك مجموعة أخرى مسيطرة ، هي طبقة الملاك التي كثيراً

حايكرها الناس لعكس السبب المذكور، ذلك أنهم لا يغيرون أنفسهم، ولذلك يعملون التغيير محالا على غيرهم ممن يعملون في الأرض . فهم لا يزالون مدفوعين في الماضي ، و متمسكين بمسائل المركز الاجتماعي القديمة ، وبالموقف القديم حيال الأرض على اعتبار أنها أحد أساليب الحياة ، وليست سبيلا إلى التنمية ، بحيث إنه كثيراً ما يبدو كأن غطاء اجتماعيا وسياسيا لا يتحرك قد وضع بإحكام فوق الريف، لحال دون أى احتمال للتنمية والتغيير . إن انعدام ملائمة زعامة الإقطاع غير المتغيرة لاقتصاد يتبع الأساليب العصرية يمكن أن نجد لها مثلاً في اليابان بعد ١٨٧٠ ، حيث وجد المصلحون ، في عصر الميجي ، أنه من الضروري البدء في ثورتهم الاقتصادية بالإصلاح الزراعي الشامل . كما يحتمل أن الإصلاح الزراعي في كثير من أجزاء أمريكا اللاتينية اليوم مازال الطريقة الوحيدة الأكثر فاعلية للبدء في عمليات النمو الاقتصادي .

غير أن التغلب على عيوب الزعامة القائمة على زعماء الريف القدامى والمنظمين الذين برزوا وبرزوا في المدن ، لا يكون بمجرد إدخال الجهاز الرسمي للديمقراطية البرلمانية . ففي الغالب الأعم تستخدم المجموعات الحالية التي يدها السلطة الجهاز الديمقراطي لأغراضها الخاصة فقط ، فهم يشبهون إلى حد ما مجلس العموم في بريطانيا قبل عام ١٨٣٣ حين كان للأعيان من الملاك أقصى حد من القوة السياسية . ولكن حكومة بريطانيا البرلمانية لم تصبح آلة فعالة للتغيير الاجتماعي إلا بعد عدة تعديلات أخرى . فقد اتسع ذلك الجهاز أولاً حتى شمل

الطبقات الوسطى الصاعدة بما فيها ، بطبيعة الحال ، المنظمون ثم شمل فيما بعد جمهور المواطنين ، بعد انتشار تعلم القراءة والكتابة .

يبد أن هذه الظروف الممهدة للفاعلية البرلمانية كثيراً ما لا توجد في الاقتصاديات الثامية غداة يوم الاستقلال . لجماعات المنظمين مازالت لا تشعر بالمسؤولية الاجتماعية ، وليس هناك رجال ، من أمثال شافقتسبرى (Shaftesbury) أو دزرائيل (Disraeli) ، يربون عن نوايا الطبقة السائدة . يضاف إلى هذا أن الطبقة الوسطى صغيرة بدرجة تسة ، وليست على شيء من الثقة بالنفس التي توفرت للعالم الفسكورى كبير الضوضاء . وأما جمهور الشعب فكله أى ، ومازالت غالبيته العظمى من الريف تعيش تحت رحمة اللوردات المحليين أو مأمورى التنفيذ المحليين ، كما هى الحال فى كثير من أجزاء أفريقيا ، ولا تعلم شيئاً عن أية زعامة أو تغيير خارج نطاق النظام القبلى . ففى مثل هذه الأحوال لا يسكنى جهاز الديمقراطية لخلق الروح الديمقراطية ، ويمنح البرلمان إلى أن يظل تحت سيطرة الطوائف والرجال البارعين فى المناورات السياسية . إن باكستان قبل أيوب خان ، وإيران ، ومصر فى عهد فازوق ، أمثلة حية على العظم التى وإن كانت برلمانية شكلاً إلا أنها كانت وما زالت فى الواقع لا تهتم إلا بنفسها ، ولا ترفعى إلا شئون الأقلية وتهاض التقدم الاجتماعى إلى حد كبير .

وبما أن زعماء الريف القدامى والأغنياء الجدد كثيراً ما يعجزون

عن توجيه مطامع الشعب الجديدة ، فإنهم في كثير من الأحيان ينحون جانباً في السنوات التالية للاستقلال . ويحدث أن الجيش هو الذي يتدخل المرة تلو المرة ليكون حكومة جديدة ، كما كانت الحال في السودان ومصر والعراق وباكستان . وينحى بثقل مجموعات الملاك والتجار ، ويسلم المسؤولية القادة العسكريون الآتون بتقليد الخدمة ومهمة الاستقامة ، ويحاولون جمع قوى الأمة لمواجهة مشكلات التنمية التي تسبب الرعب بحق في المراحل الأولى للاستقلال .

وأظن أننا نحن صنعنا لو تذكرنا مقدار ما تسببه هذه المشكلات من فزع ، وأولها وأعقبا هي الورطة التي اكتشفناها قبلاً . قضى الأيام الأولى للتنمية الاقتصادية ليس هناك أمل في التوسع ، ما لم يتيسر إقناع الشعب بالاضطلاع ببرامج كبيرمقاييد لادخار رأس المال . ولكن جماهير الشعب فقراء — فقراء فعلاً لأن عملية خلق الثروة لم تبدأ بعد ، والادخار بالنسبة لهم يستلزم اقتطاع جزء من الاستهلاك الحالي في حين أن الاستهلاك يبلغ أصلاً حداً من الانخفاض يحمله بالكاد يكفي للقيام بالأود . وحتى إذا كان هناك أمل في أن الظروف تتحسن خلال خمس أو عشر سنين من الآن ، فهل يمكن إقناع الشعب — وعلى الأخص بالتصويت الحر — أن يتقبلوا حالة أسوأ الآن ؟ إن المعضلة ، كما رأينا ، لا مفر منها البتة ، لأن الادخار لا يمكن تجنبه ، كما لا يمكن تجنب حقيقة الفقر . إن الأمر يتطلب زعامة غير عادية ، ذات قدرة إدارية عظيمة وقوة خيال ، لتسهل على الناس الخروج من هذا المأزق

الخاص . وهذه الصفات لا ينتظر ظهورها بسهولة في الجماعات التقليدية التي تكون الزعامة في المجتمعات الانتقالية .

وعما يزيد المشكلة تعقيداً أن مجيء الاستقلال هو بالضبط الساعة التي فيها تثير إمكانيات تحقيق نوع عصري من المجتمع أمان الشعب بطريقة أكثر مما تكون حدة . لقد أثار الكفاح ضد الاستعمار الوعي السياسي في الشعب . فقد كان يقال لهم المرة تلو المرة أثناء هذا الكفاح إن الإمبرياليين الأشرار هم وحدهم الذين يعيقونهم عن التمتع بحياة أفضل . لذلك حينما مجيء الاستقلال ينتظرون تلك الحياة الأفضل ، وهم ينتظرونها الآن فعلينا في مواجهة هذه الصورة الخلفية أن نقدر الضغوط الواقعة على الزعماء .

وحتى يحتفظ الساسة بالسلطة في أيديهم — وهذه أول وصية تقدم لهم — يجب عليهم أن يكونوا قادرين على مواجهة هذا الضغط الشعبي المتزايد ، وأن يظهروا بعض النتائج الإيجابية ، غير أن الاحتمالات هي أن الاضطراب في فترة الانتقال قد قلل من الكفاية الإدارية وأضعف روح النظام في العمل ، وربما قلل من دخول رأس المال الأجنبي إلى البلاد . كما قد تكون الظروف الاقتصادية أسوأ مما كانت . ونتيجة لذلك تزايدت الضغوط بسرعة أكثر ، وهي أعظم مما يسهل تصوره الآن على عالمنا الأغني والأكثر استقراراً . ووجه الشبه الوحيد البارز الذي يخطر بالبال هو الضغط الذي يقع على أية حكومة غربية ، إذا زاد التمثل عن مستوى معين . ولكن لدينا نقيس قوة الاحتجاج والتذمر

في البلاد النامية ، علينا أن نضاعف هذا الضغط ألف مرة ، إذ أن المسألة لا تقتصر على التخلل مدة من الزمن ، بل إنها مسألة إمكانية العمل كلها في المستقبل ، والأمل كله في الحصول على قليل من الثروة في المستقبل ، والفرصة كلها للخروج من حالة الركود والشقاء ، ومثل هذا الضغط ديناميت سياسي .

إن هذه الظروف وحدها تكفي لأن تهك قوى الزعامة في الدولة الجديدة إلى أقصى حد ، بل لأن تجعل الحكام الجدد يشعرون بأنهم لا بد لهم من بعض السلطات الدكتاتورية حتى يتمكنوا من التوجيه والتنظيم التأديبي اللازمين لمواجهة مشكلات الأمة التي لا مفر منها . ولكنهم ، بالإضافة إلى كل هذه المشكلات الداخلية ، يواجهون مشكلة خارجية تعتبر محكما أقوى من تلك . فلقد جاءوا جميعاً إلى الحكم خلال ثورات الحرب الباردة الدولية المريرة .

إن هؤلاء لا يستطيعون أن يغيروا أو يعدلوا الكفاح العام في سبيل السلطة في العالم ، الذي فيه تتاور الدول العظمى وتتاور للاحتفاظ بمركزها ، وتوسيع نطاق حكمها ، ولتحقيق النفوذ المسيطر . وقد تستطيع الدول الصغرى القيام بدور على الهامش ، ولكن من سوء الحظ أن التبدل في مناطق القوى عند الحد يمكن أن يسجل بالحرب العامة ، كما أثبتت أزمات البلقان قبل عام ١٩١٤ . بيد أن لب المعركة لا يتعلق بها ، ولا تأثير لها عليه . وبهذه المناسبة نذكر مثلاً سواحيليا لا يمل الدكتوز

نكروما تكراره . يقول المثل : « عندما تشبك ذكور الفيلة في عراق تداس الحشائش بالاقدام » ، ففى كثير من اجزاء العالم ، يجعل الإحساس بأن الأمم الضعيفة والفقيرة رهائن فى عملية صيد كبرى ، تماماً مثل الحشيش يداس بالاقدام ، حين تشبك الدول الكبرى فى القتال - يجعل للسعى وراء الحياد حداً مفجعاً ، ومثيراً للمواقف على ما أظن . ولقد أبدت الدول الكبرى فى الماضى قليلاً جداً من الفهم المشبع بالعطف لهذه الحالة النفسية ، إذ ظلت الولايات المتحدة مدة سنين فى أيام المرحوم مسترجون فوستر دالاس تستنكر الحياد باعتباره شراً أدياً ، ناسية نفورها الأول من المحالفات الموثقة ، غير أن « أخلاقيات » ، المقاومة بالنسبة للدول الصغيرة فى عصر قبلة المهاجمون التى تحدث من الاثربا تحدهم ملايين الاطنان من المواد المتفجرة ، هى على الأقل غامضة ، وعلى أية حال فإنه من غير المؤكد أن حياداً معدداً للدفاع عن نفسه ليس ضماناً أفضل بكثير من التعاون فى محالفات مع الغرب .

أما السبب فى ذلك فبسيط جداً ، ذلك أن رأى الجماهير ما زال يميل بسهولة إلى أن يصبح مناهضاً للغرب ، لأن ذكريات الاستعمار لا تزال عالقة بالاذهان ، فيمكن بسهولة تشويه إنشاء محالفات مع دول الاستعمار السابقة لتبدو وكأنها تعنى الوقوع مرة أخرى تحت سيطرة الاستعمار . وقل أن تكون هناك حاجة إلى القول إن هذا التشويه هو دعاية الدعاية الشيوعية . فلقد كان سقوط الحكومة الملكية فى العراق يعزى جزئياً إلى استمدادها بالتعاون مع الغرب فى محالفة عسكرية للشرق الأوسط .

على اللوم لا يقع كله على جانب واحد ، فالمحايدون كذلك قد أوجدوا
الزينة في حيادهم بالطريقة التي فسروا بها معنى الحياد . ومن سوء الحظ
أن الحرب الباردة لا تنزع الدول الصغرى لحسب ، بل لأنها تعرض عليها
إغراءات لا قبل لها بمقاومتها . ومع كل ، ألا يستوى الزعيم المحلى استهواء
قوياً أن يظن أنه يستطيع أن يقوم بدور الدولة الكبرى ؟ ألا يولد فيه
الإحساس بالاهمية أن يستعد في نفسه القدرة على أن يوقع بين أمريكا
وروسيا ؟ فإن الميزات تبدو في أول الأمر أعظم من المخاطر . وقد
لا يكون واضحاً كل الوضوح في المراحل الأولى لعملية الصيد أن الإنسان
يركوبه النمر قد ينتهي به الأمر إلى أن يكون في جوفه . فتلا إذا جاءتك
المتاعب من المعارضة ، فلماذا لا تحول وجهك نحو الشيوعيين ليدوك
بعض المساعدة ؟ أما مشكلة إيقاف الشيوعيين عن المساعدة فما بعد
فتعلق بمستقبل أبعد من أن يدخله الإنسان في حسابه . وبعبارة أخرى
إن الخطر الذي تتعرض له الحكومات الصغيرة لا يقتصر على خطر
الغزو أو الهجوم المباشر لحسب ، بل أيضاً على الإغراء المستمر على
أن تورط نفسها أكثر مما تستطيع في مسالك السياسة العالمية
الوعرة .

ولست لإخال أننا يجب أن نواجه هذا الموقف بالانصياع للانفعال
والتشهير ، فإن المرء معرض لنفاد الصبر والصياح في وجه الزعماء المحليين
الذين يبدو أنهم لا يقدرون المسئولية . ولكن هلا حاولنا أحياناً أن
نضع أنفسنا في مكانهم ؟ ألا يشبهون المراهقين الذين لا يبادرون بيوت

آبائهم إلا يشربوا على القور في مشجرة في الشارع ، أو الإطفال الذين لا يخرجون إلى مدرسة العالم العظمى إلا ليجدوا أعضاء مجالس الكليات يتشاجرون في غرف التدريس ذاتها التي كانوا يأملون أن يتعلموا فيها ؟ وأظن أن المرء لا يستطيع أن يؤكد أكثر مما ينبغي عدم الخبرة والخبرة اللتين لا بد أن تستويا على الزعماء الجدد الذين يدخلون مدرسة العالم ، ويجدون أعضاء المجلس يقدفون الواحد منهم الآخر بكل شيء حتى المقاعد . وإني لأعترف أن إحساسى الخاص هو الإحساس بالفيضان بالحرى الإحساس بالعطف الشديد على الزعماء الذين عليهم أن يخطوا خطوات الاستقلال الأولى على أرض نفوس تحتهم في كل خطوة يخطونها .

على أنه لا مفر في الوقت الحاضر من أن الحرب الباردة تشكل بيئة العالم الحديث . وإن محاولة الشيوعيين أن يسودوا العالم هي إحدى الصفات الأيديولوجية الكبرى المتأصلة في عقيدتهم . ومهما اختلفت تآكيدكم ، فإن استراتيجيتهم الأساسية لم تتغير . وعلى هذا القياس لن تتخلى الدول الغربية عن رغبتها في المحافظة على عالم فيه يمكن تمدد السلطة والقدرة على الاختيار . إن المدفين يتعارضان وعلى طول حدود المالمين لا يمكن تفادى الكفاح لأجل التفوذ والسيطرة . فليتنا ، إذن ، أن تقدر وطأة الحرب الباردة على مشكلات الدول حديثة النمو ، ونرى كيف تؤثر المذاهب المتنافسة على الاماني المحلية ، وبخاصة تلك الامنية المركزة العظمى الباقمة ، أمنية المساواة في المراكز وتمكفؤ الفرص .

وأظن أنه يكون من غير الحكمة أن نقل من شأن بعض هذه الميزات العاجلة التي يستمتع بها الشيوعيون في هذا العراك العنيف على النفوذ في الدول التي استقلت حديثاً . فن التاجية الأولى إن هذا وقت تغيير مشوش ، ومن ثم وقت آراء مشوشة ، وإله لمن المغرى بدرجة خطرة لكثير من العقول أن تقدم لها الماركسية — التينية باعتبارها الدواء التاجع لكل داء سياسي واقتصادي ، دواء يبدو أنه يوضح نفسه بنفسه . ويبدو أن الماركسية — اللينينية تربط معاً كل مشاكل تلك الدول في ترتيب واحد من الإيضاح ، وتكسب معنى لعالم تشعر تلك الدول أنها لا تفهمه وتخشى ألا تفهمه أبداً . وهناك ميزة أخرى تستمتع بها الشيوعية وهي أن روسيا لا تلحقها وصمة الدول الاستعمارية في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ويبدو هذا تناقضاً حين نفكر في الكثير من شعوب آسيا الوسطى غير الروسية وكيف أنها واقعة تحت السيطرة الروسية . ولكن توسع روسيا عبر آسيا الوسطى وسيبريا لتشمل كثيراً من الشعوب التركية والمغولية في نطاق إمبراطوريتها له من القوة التي لا تقمع ولا تنقض ومن القوة الجيولوجية تقريبا ما لتوسع الصين الإمبريالية جنوباً أو لابتلاع الولايات المتحدة لمعظم أمريكا الشمالية .

يضاف إلى هذا أن الشعوب الرعايا — الكازاك والقرغيز والأوزبك — قد اجتذبت إلى المجتمع الحديث بميزاته وآلامه . فالرحل من منطقة الحشائش المعتدلة (سيبس) قد ألقي به في عملية

الآخذ بالأساليب المصرية والتصنيع ، كما قذف بالباتو في جنوب أفريقيا إلى المتاجم . ولكن التقدم التعليمي اليوم يصحب هذه العملية بحيث إن نسبة الخريجين إلى عدد السكان في أوزبكستان أعلى منها في فرنسا . أما الباتو في اتحاد جنوب أفريقيا وطبقة الفيلاجا في الجزائر فلم تسر معهم الأمور هكذا ، بل تركوا على هامش المجتمع الجديد دون أن يتدجروا فيه أو يتلاءموا معه ، وظلوا الطبقة الفقيرة العنيدة الثائرة . زد على هذا تحرر روسيا الظاهري من التحيز العنصري ، الذي يجب أن تكون ميزاته واضحة في عقول شعوب الدول حديثة النمو . ثم هناك أسباب عدة في السياسة العملية توضح ميزة الشيوعيين النفسية . فعندما تواجه أمة جديدة التعقيد والتنوع الهائلين للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي لا مناص منها بعد الاستقلال ، تتضح قوة الإغراء بفرض حكم الحزب الواحد واستخدام وسائل تأديبية وتنظيمية شديدة لمواجهة هذه المشكلات . وفي هذه الحالة يقف الحزب الشيوعي متأهبا معدا للاضطلاع بالمهمة وعرض نظامه للطاعة الشاملة ، وأما الزعماء الوطنيون ، وهم يبحثون عن السياسات في مرحلة ما بعد الثورة ، فتغريهم توجيهات الحل الشيوعي الجذاعة وحماسته .

وأظن أنه يمكن القول بأن وجود النمط الشيوعي يساعد على توضيح تناقض نظام كاسترو الذي يتكشف أمامنا في كوبا — وهو نظام جاءته به الثورة الشعبية ضد دكتاتورية باتيستا وفساده ، ووعدت

بإجراء الانتخابات وتحقيق الحريات المدنية ، ومع ذلك فقط انعط ذلك النظام بسرعة ، وأصبح نوعاً آخر من الدولة البوليسية . وهناك من الأدلة ما يوحى بأن كاسترو اختار نظاماً ماركسياً ، لا لأنه كان يستمد التأييد من الفلاحين والعمال الذين جمعوا للقتال — إذ الواقع أن كراهية الطبقة الوسطى لباتيستا كانت أقوى سند له — بل لأنه كان النظام الوحيد الذى عرف أنه يساعده فى ممارسة السلطة التى تحققت لعدون انتظار . فعندما واجهته المسؤولية وما تحمل معها من شكوك لاعداد لها ، فما كان أسرع إلى اختيار النظام الوحيد الذى بدا أنه من المحتمل أن يبقى له على زعامته وبمعالج الصعوبات التى تواجهه . لقد كانت مأساة كروبا أن أمة متقدمة هكذا نسياً فى التسمية — ومثل واحد لهذه الحقيقة هو أن أكثر من نصف سكانها يعيشون فى المدن — تحذف بها زعامة عديمة الخبرة إطلاقاً إلى الخلف وتطبق عليها نظاماً وحشياً من القمع يصحب عادة المراحل الأولى من انطلاقة التقدم .

وبطبيعة الحال ليست المسألة فقط مسألة أن الشيوعية تقدم حلاً معدة ، يبدو أن الكثير منها يلائم المضللات الحقيقية كل الملاممة تقريباً ، فى الوقت الذى فيه يعتبر تغير الزعامة القديمة والجميـه بالجاهير إلى الاقتصاد الديناميكي الجديد ظروفاً مهيئة للتسمية ، ليس هناك شك فى الموقف الذى تتخذه الشيوعية . إذ أن الشيوعية تتخذ مالكا للأرض القديم ، كما أنها ضد المنظم الجديد ، وتؤيد غالبية الشعب التى تكون

أبانيها القوة الباقية إلى التفسير . كذلك يتلام مضمون سياسة الشيوعيين مع هذا الاتجاه ، إذ أنهم يزعمون أن قدرتهم على تحقيق مثل هذه السرعة في النمو خلال الأربعين السنة الماضية تمكنهم من تقديم نمط من التنمية السريعة والجمع السريع لرأس المال في نفس تلك المناطق التي فيها بلاد العالم الحديث العهد بالاستقلال أشد ما تكون حاجة إلى المساعدة . يزعم الشيوعيون أن مقياسهم في تكوين رأس المال قد دفع بهم إلى الأمام بمعدل نمو يتراوح بين ٦ ٪ ، ٨ ٪ في العام ، ويقولون إنه إذا توافر مثل هذا التوسع لأية حكومة استطاعت بسرعة أن تواجه ثورة التوقعات المتزايدة . وستفوق الحملة الشيوعية الضخمة ، للحصول على رأس المال والإنتاج بسرعة ، أى شيء يمكن للغرب أن يأمل في تقديمه مع ماله من وسائل تجريبية غير متقنة . وكل هذا كلام ينرى الحكومة الحديثة العهد بالحكم ، التي تبحث بحث اليأس عن سياسات تكافح بها ضد مشكلات عهد ما ، والتي ربما لم تزل الفشاوة عن عينها بدرجة تكفي لأن تجعلها تدرك ما قد تطلبه كثرة الإجراءات التأديبية ، من ثمن باهظ .

ولا بدع الشيوعيون لإنجازاتهم المزعومة تتحدث عن نفسها حسب بل يؤكدها بدايتهم بلا انقطاع ، ثم تعزز عروضهم بالمساعدة الرأسمالية صورة النجاح السوفيتي ، إذ تسافر بعثات من أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية مرة بعد أخرى إلى موسكو ، وهناك تقدم عروض

بالمساعدة بشراء الفائض عندها الذى لا يبتاعه الغرب ، وبالمساعدة
الرأسمالية بمعدلات فائدة منخفضة جداً ولآجال طويلة. ويبدو الامر
أحياناً كما لو كانت المشروعات — مثل خزان أسوان، وخزان القولتا،
ومصنع صلب بالهند — قد أصبحت قطاعات صغيرة من جبهة القتال
العامة المتغيرة للمساعدة العالمية. إن البناء والتنافس ليساً بالضرورة
أمرين سيئين ، بل العكس هو الصحيح. فلولاها لما تدفق رأس المال
بهذه الكثرة إلى المناطق المتخلفة. بيد أن التواحي السياسية ، وروح
المنافسة والضغط وغيرها مما يكتنف الكثير من المساعدة ، تزيد كثيراً
جداً من المضلات السياسية للأمم الفقيرة التى تحاول محاولة اليأس.
إيجاد أسلوب جديد للحياة .

فالمفروض وجود هذا التناقض، فإذا نقول عن السياسات
الغربية ؟ ولكنى أعلن أننا قبل النظر فى أهدافنا وسياساتنا الإيجابية ،
علينا أن ندرك بتعمق أن الكفاح الذى يشمل العالم أجمع لا يسير
بالضرورة فى صالحنا ، وأن أماننا صعوبات عظيمة علينا أن نتغلب
عليها ، إذ تظل الحقيقة قائمة ، وهى أن البلاد الغربية كانت سادة
الاستعمار حتى الآن القريب . ومع أن الكياسة التى تم بها نقل
السلطة الإمبريالية قد ساعدت على التخفيف من روح الاستياء فى
المستعمرات ، فإننا مازلنا نحمل وصمة التفرقة العنصرية . ذلك أننا
مازلنا متورطين فى التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، كما أن بين
ظهرانينا الرفيع والوضيع ، وصفحتنا ليست نقية على أية حال .

ثم هناك أيضاً النقط السياسي للديمقراطية المتعددة الأحزاب والمفضلة لدينا ، وكثيراً ما نثبته في المستعمرات قبل أن نغادرها . وهذا النقط لا يصلح بالضرورة للتطبيق في الأيام المضطربة الأولى من عهد الاستقلال .

فالأزمات في مثل هذه الأوقات لا تقل في حدتها كثيراً عن أزماتها نحن في وقت الحرب ؛ ونحن في الغرب نواجه هذه الأزمات عادة بحكومات اتحاد قومي ، وهكذا الحال في معظم المستعمرات السابقة ، أما حكومة الحزب الواحد فتتمثل الزعامة المحددة التي تحتاج إليها البلاد في الأوقات المعقدة والمضطربة إلى درجة الجنون . وليس من الضروري أن تكون مثل هذه الحكومة شيوعية ، ولكنه من غير المحتمل أيضاً أنها تشبه ديمقراطية الغرب السياسية الأكثر تقدماً . وكذلك ليست المسألة مسألة أزمة حسب ، بل إن الأمر ينطوي على شيء من المغالطة . فلو أن زعيماً قضى حياته لتحقيق الحكم الذاتي من الأجانب ، فلا يمكن أن يكون من السهل عليه أن يتخلى عن الحكم بعد خمس سنوات من الاستقلال لأن زعيماً أحدث عهداً منه ظهر على المسرح .

يضاف إلى هذا أن بعض نماذجنا الاقتصادية صعبة ، لأن كثيراً من الحكومات الغربية تعلق أهمية كبرى على الاستثمار الخاص ، باعتباره الأداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية . ولكن هذا يصطدم بصعوبات متضادين ، فرأس المال الخاص على النطاق المطلوب لتحقيق والإطلاق ، لابد أن يكون كبيراً بحيث يثير الشكوك الوطنية أو التنبية عالياً —

وبخاصة إذا نفذت الشركات الأجنبية سياستها المألوفة بشأن الاشتراك المحلي في رأس المال ، بعدم تشجيعه إطلاقاً أو تشجيعه بشيء من القصور .

أما الصعوبة المضادة فهي أن كثيراً من رأس المال المحلي في الواقع لا يظهر عادة على أية حال ، ويعطل الاعتماد عليه التمية إلى أجل غير مسمى .

ولقد ووجهت هذه الصعوبة في الواقع بالتوسع في برامج المساعدة الغربية العامة في خلال العشر السنين الماضية — وهي البرامج التي قامت فيها الولايات المتحدة ماكبر نصيب ، ولكن هناك أمران واضعان بشأن المساعدة العامة : أولهما أن سائر العالم الحر لم يسهم إسهاماً يتناسب مع إسهام أمريكا أو مع مقدار ثرائه بعد تطبيق مشروع مارشال . ولا شك أن عدداً قليلاً من البلاد أسهمت بما يقدر بنحو ١٠٪ من الدخل القوي — وهو ما لا يمكن أبداً اعتباره إسهاماً زائداً في التمية العالمية . وثاني الأمرين أن برامج المساعدة لم تكن جزءاً من استراتيجية تنمية عامة يقصد منها الأخذ بناصر الأمم الفقيرة لتصل إلى « نقطة الانطلاق » في أقصر وقت ، بل كان رأس المال يوافق عليه بالتصويت اعتباطاً عاماً بعد عام . أما السياسات التجارية فكانت تسير في الاتجاه المضاد . فهناك إذن تحديات جديدة يجب مواجهتها ، واستراتيجية جديدة يجب وضعها ، وقرارات جديدة يجب اتخاذها .

على أنى أوقف من أمر واحد وهو أننا إذا استمررنا فيما هو بلا شك
أكبر إغراء غربي لنا، وظننا أن التاريخ بطريقة ما مدين لنا بإنقاذ الحل ،
وأننا نستطيع ، بالسعى وراء مصلحتنا الخاصة في أحيق حدودها ، أن
نحقق بطريقة فيها الإنجاز سلاما عالميا كاملا ، فإننا إنما نسير رأسا ،
لا إلى خيبة الآمال العظيمة لحسب ، بل إلى الكارثة والمأساة كذلك .
خلا مفر إذن من بداية جديدة وسياسات جديدة ومدخل جديد ،
حالا فإننا نعد أنفسنا الهزيمة ، لأننا ببساطة تقع في خطأ جسيم .

الفصل السادس

ليس بالخبز وحده *

كان منشأ كل الثورات العظمى لعالمنا المعاصر حول المحيط الأطلسى الشمالى . فالثورة التى أصبحت بها المساواة قوة دافعة فى الحياة السياسية والاهتمام الجديد بالأشياء المادية ، والاهتمام الشديد فى التحليل العلمى ، والزيادة المفاجئة فى عدد سكان العالم ، والتغير الكامل الذى طرأ على نظامنا الاقتصادى من طريق تطبيق التكنولوجيا ورأس المال ، كل هذه التغيرات الكبرى قد بدأت فى ميدان المحيط الأطلسى الشمالى . ومع ذلك فإذا نظرت إلى دول الأطلسى هذه فإنها تتركز فى نفسك الانطباع الغريب بأنها لا تهتم بنوع خاص بالثورات التى أوجدتها . لقد أطلقت التغيرات من عقابها على البشرية ، وهى الآن تعيد صنع وجه الأرض دون تبصر . وبارتكاب الأخطاء ، وإحداث أثر عظيم واضطراب شديد . ولكن هل يستطيع أحد أن يقول إن الدول الغربية تواصل طريقها بأى قدر من الاهتمام الخالص؟ وهل ترى هذه الدول أن التغيرات أشياء برزت بطريق

* أخذ هذا الموضوع من عبارة خلق بها السيد المسيح وهى : « ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان بل بكل كلمة تخرج من فم الله » — المترجم .

مباشر من أسلوب الحياة الغربى أو تقبل مسئولية كون نظام الاستعمار الغربى كان فى الغالب هو الذى أثار حركة التغيير الثورى الحالية التى تشمل العالم كله ؟

والى لآتساءل : ولماذا هذا ؟ وعلى أية حال ، أليس غريباً أن نعيما بدأنا هذه العناية العنيفة ، وأن نعدم اهتمامنا بمخترعاتنا فى نفس الوقت الذى بدأ أثرها يبلغ أقصى مداه ؟ وإذا تساءل أحد لماذا هذا ، فإنى أظن أن بعض الإجابات لن تكون مريحة كلها . ويبدو لى أن أحد قوانين الحياة هو أن الإنسان حين يصير غنيا يميل إلى الإحساس بالرضى عن النفس ، مصداقا لما جاء فى الكتاب المقدس : « جلسوا للأكل ثم قاموا للعب » . فذ حدث الاتعاش الاقتصادى فى الغرب عقب الحرب العالمية الثانية ، تولد الشعور العام بأن الأمور ليست سيئة أكثر مما ينبغي ودارت معركة الانتخابات على أساس الشعار : « إن الحالة لم تكن قط حسنة كما هى الآن ، والدول العظمى قد استنامت إلى الوعد بالسلم والرخاء . وأصبحت الطبقة العاملة التى كانت يوما الطبقة المحاربة تقول : « لى بنغير يا صاح ، لأن « عمال العالم يتحدون » . إن الإحساس بالراحة والرضى يحد بطريقة غير ملائمة من قدرتنا على فهم حاجات الملايين من البشر وما يعانون من جوع ، الملايين الذين لم يجدوا طريقهم بعد إلى العالم الحديث . ولكن الثراء والإحساس بالرضى يجلب الثقة

• آية كناية تشير إلى ما فعل بنو إسرائيل حين صنعوا لأفسهم عجلا وعبدوه وهم فى البرية — سفر الخروج . ١٢ ص ٢٢ وعدد ٦ — المترجم .

على مثل هذه الحال — حال فقدان المرء حيلته بالرغبات الملحة للجمهرة العظمى من إخوته في البشرية وذلك بعدم المبالاة وصغر القلب . ومثل هذا التضاؤل في الإحساس بالشفقة يمكن أن يحدث لأى فرد من الأفراد ، سواء أكان رجلاً أم امرأة . وهذه ما كشف عنه التاريخ دائماً ؛ ولعلنا نرى اليوم ظاهرة جديدة وهى أن المجتمعات الغنية تهتم ضحية نفس قصور الفهم البشرى .

غير أن هناك سبباً آخر أدق مما ذكر ، يساعد على توضيح السبب الذى من أجله لم يعد اهتمامنا بكل الثورات التى آثرتاها كما كان يمكن أن يكون . ذلك أننا فقط لانستطيع ، نتيجة خبرتنا الخاصة ، أن نقدر صعوباتها الخفية حقاً ، لأنها جميعاً حدثت فى العالم الغربى فى ظروف بلغت أقصى حد من العنف . وكان الغرب يعانى من قلة عدد السكان نسبياً ، كما أن الطبيعة حبتة بموارد يحتاج إليها النوع الجديد من الاقتصاد القوى . وكان الحديد الخام والفحم متوافرين للبدء فى الصناعة . وأخذت السهول الشاسعة فى أمريكا الشمالية وجنوب روسيا تفيض بالغذاء لملايين من عمال الصناعة الجدد .

ولسكن لعل السبب الرئيسى فى إفراطنا فى الثقة بأنفسنا نجده عموماً فى الجهاز الآلى الذى به حققنا الانطلاق إلى النمو المتواصل . فى المراحل الأولى الحرجة للتغيير ثبت أن النافع إلى الربح كان أداة قوية جداً للنمو ، وغرس نجاحه فى عقول الكثيرين منا الفكرة المتطوية على أنه

يمكن تحقيق أعظم خير لا كبر عدد من الناس ، إذا جد كل فرد أو جماعة . أو حتى أمة بكل قوة في سبيل مصلحته الذاتية . ويمكن قوة هذا الزعم في أن الفرض قد يكون صحيحا إلى نقطة ما وتحت ظروف معينة . فلقد أنتج التنافس في سوق حرة مكاسب هائلة في الشراء والكفاية . والواقع أننا نعيش اليوم في انفجار مماثل آخر من النمو ، كلما انخفضت الحواجز الجبركية في داخل السوق المشتركة . ولكن أوضحت الظروف في غرب أوروبا في فترة ما بين الحربين كذلك أنه لو اتبعت كل أمة الطريق الخطأ في السعي وراء مصلحتها الخاصة — في هذه الحالة بالزيادة المستمرة في الحماية الجبركية — لكانت النتيجة النهائية منطوية على دمار كل فرد ، لاعلى خير الجميع ، كما أن السوق المشتركة لم تنشأ بالضبط غير الموجه للمصالح المحلية ، بل بالعكس كانت عملا من الأعمال السياسية العليا التي تابعها الزعماء السياسيون المخلصون ووضع خطتها قصدا مخططون على صلة بالسيد م . جان مونييه — وهم بالتأكيد من أكثر المجموعات الثورية التي عرفها العالم هدوما وفاعلية .

وبعبارة أخرى ، فهناك ظروف تكون فيها متابعة المصلحة الذاتية بلا رادع خير ما يؤدي إلى عمل مرغوب فيه اجتماعياً ، كما أن هناك ظروفاً لا تؤدي فيها إلى ذلك . ولكن مازال عند الغرب بعض التحيز تجاه الاعتقاد بكفايته العامة دون ما نظر إلى الإطار الذي يعمل في داخله . إنا معرضون لأن نتخذ الموقف الذي اتخذته ميكوير ، حيال الحياة ، وهو الإحساس بأنه طالما لا نفعل أكثر مما

ينفى ، فلا بد أن يحدث شيء ما . ومع ذلك فإننا إذا ألقينا نظرة على التاريخ الماضى فليست أظن أن خبرة الأجيال الأخرى تعلمنا تماما هذا الدرس ، بل بالعكس توحى بأنه ليس أمثال « مكور » بل أولئك الذين يشاءون ، ويريدون ، ويعملون ، يحتمل أن يروا خطتهم وأحلامهم تتحقق أكثر من غيرهم . لذلك فإنه مما يقلق البال أن نرى فى أيامنا هذه أن مقدار المجهود والاهتمام والاستعداد ، والعمل الشاق المرير الذى يميل الشيوعيون إلى القيام به فى مهمة بناء نظام عالمى على النمط الذى يريدون — كل هذا يفوق كثيراً ما نحن على استعداد للقيام به من عمل وتضحيات . وما هو أكثر وضوحاً أن نظرهم إلى الإخاء العالمى توحيد الشيوعية بينها ، تتجاوز أفق خيالنا . إن الغرب لا يفكر فى العالم أو أسرة البشرية جماء إلا تفكيراً « على الهامش » . وتميل كل جماعة منه إلى تركيز تفكيرها على مصالحها الخاصة المحدودة . ويبدو أنه ليس هناك طاقة تمكن مقارنتها بالأطماع التى تشمل العالم كله وتدفع بالشيوعيين إلى العمل من أحد طرفى كوكبنا هذا إلى الطرف الآخر .

فإذا كان لابد لنا من مجابهة الفجوة الهائلة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ، وبين الأمم الواقعة حول ميدان الأطلسى التى اجتازت ثورات « الأخذ بالأساليب العصرية » ، وتلك التى تسعى فى كل أنحاء العالم سعى اليأس لتزحف فى مرحلة الانتقال ذاتها ، فربما كان أول قرار يجب علينا أن نتخذه هو أن نتخلى عن الفكرة الخداعة بأن كل شيء ينتهى على خير فى مكان ما وبطريقة ما . علينا أن نعد أنفسنا ليكون

لنا من البصيرة وقوة العزيمة ، والاستعداد للعمل ومواصلة العمل
ما لرفقائنا الشيوعيين المجددين. علينا أن نكون أكفاء لهم، سياسة بسياسة
ونظرة بنظرة ، ومثل أعلى بمثل أعلى .

ويجب أن أعترف بأنى لا أستطيع أن أرى سببا كامنا فينا يجعل من
استحيل علينا أن نعود فنكرس أنفسنا مثل هذا الكرسي للهام
العظيمة التى تواجهنا ، فواردنا موفورة ، بل إن الموارد التى فى متناول
أيدينا تفوق موارد أية مجموعة من الدول وجدت فى تاريخ البشر. ومن
المسير الاعتقاد بأن الطاقة الأدبية اللازمة لإحداث هذا التغيير قد
نفدت منا . ولأنى إذ أنظر إلى مجتمعتنا ، فإنى على التحقيق لا أشعر
بأنه يعرض فملا مثل تلك الصورة من الحياة الطيبة التى تمسكتنا من
القول إنا قد أسهمنا بكل ما نستطيع لتحقيق رؤيا لإنسانية متغيرة .
ذلك أن مدتنا التى تمتد فى كل ناحية بدون ضابط ، وضواحيها التى
لا شكل لها ، ومشاغلتنا التافهة — من برامج مسابقات وتليفزيون ،
ولعبة الجولف — قل أن تودى إلى الهدف النهائى للإنسان. إنا نستطيع
أن نفعل خيرا من هذا . كما أن الوسائل متوافرة لدينا . فإذا كنا لا نشعر
بالحاجة إلى ذلك فليس هناك إلا تفسير واحد فقط، ألا هو أننا لم يعد
لدينا الخيال الحيوى اللازم للقيام بهذه المهمة .

ولنفترض مع ذلك أننا اطرحنا الإحساس بالرضا عن النفس
الطبيعى فينا ، فإذا يجب علينا أن نحاول عمله ، وماذا يجب أن يكون

هدفاً في فترة التحدي والاختيار التي تنتظرنا حين تصبح أمانى الأمم الفقيرة أكثر إلحاحاً ؟ ولا يجب أن يخامرنا أى شك في هذا ، لحى الآن كنا نعيش خلال المرحلة المريحة من التغير في المناطق المتخلفة . وقد رأيناها خلال فترة أدت جهودها المركزة على التخلص من الاستعمار إلى وحدة سياسية وإحساس بهدف قوى قد ينقصها الآن بعد أن تحقق لها الاستقلال . فأما وقد أصبحت الآن تدبر شئونها الخاصة فإن كل المشكلات العسيرة تواجهها في المواضع الحساسة ، ومن ذلك القفزات السريعة في الريادة في معدلات المواليد ، إلى القصور في رأس المال ، إلى الفقر المدقع ، وفوق كل ذلك إلى الانتظارات المتزايدة لشعوبها الخاصة . فكل زعيم قاد أمته إلى التخلص من النفوذ الغربي أو حكم الاستعمار تواجهه الآن المشكلة المعقدة ، ألا وهي : « وماذا بعد ذلك » ، إن الإجابة عن هذا السؤال أمر لا مفر منه الآن ، ولا محل لإلقاء اللوم على الغرب — وإن ظل هذا الإغراء قائماً — ولا جدوى من البحث عن كبش فداء من الخارج . وهكذا تكون فترة ما بعد الحرب ، بكيفية يبدو فيها التناقض ، أكثر توقراً وخطراً وحرصاً للشكوك من فترة الكفاح ضد الاستعمار ذاته .

فإذا نستطيع أن نفعل ؟ وأى نوع من السياسات يمكن أن يساعد البلاد النامية في سننها العسيرة التي تنتظرها ؟ أما إجابتي عن هذا التساؤل فستكون إجابة مختصرة إذ سبق أن قلنا يبحث عدد من التغيرات الهامة التي يجب أن تحدث . وليكن الهدف العام واضحاً لنا بائس ذى بدء .

وإن الأمل يعدونا — في العشرين أو الثلاثين السنة القادمة — أن نرى غالبية الأمم الثامنة تجتاز الحواجز القائمة في سبيل النمو المتواصل . يضاف إلى هذا أننا نريد أن يكون لهذه المجتمعات حرية سياسية مع قدر من الاستقلال الذاتي للجموعات المختلفة ، والقوة السياسية المنظمة على أساس من التعدد . إتنا لا نتحدد قطما أو مذاهب فكرية معينة ، ولكننا نأمل أن تكون هناك مجتمعات مفتوحة في عالم مفتوح . فكيف نبدأ العمل ؟

إن أول نقطة ندلى بها هنا هي الحاجة إلى استراتيجية عامة . والاستراتيجية لا يمكن فصلها عن الجهد المتواصل على مر الزمن . ذلك أن توالى الفرو ليس هو توالى وضعخصصات الميزانية سنة بعد سنة . فما لم تحمل الدول الغربية نفسها على قبول الحاجة إلى برامج لمدة خمس وعشر سنين أضاعت حتى ما تنفقه فعلا لأنه لن يتلام مع الاستراتيجية الحقيقية للنمو .

وأما النقطة الثانية فهي أنه يجب أن يكون نطاق المعونة ملائما . فالتمية « المارقة » — شيء هنا وشيء هناك — لا تؤدي إلى النمو المتواصل . وفي كل اقتصاد نام يأتي الوقت الذي يتطلب فيه الوضع القائم « دفعة كبرى » ، ربما تستغرق عشرين سنة قبلما يتطلق الاقتصاد القوي من عقاله ويتخذ مداره .

يبدو أن الدول كلها لا تصل إلى هذه النقطة في نفس الوقت . إذ يبدو أن هناك نمطا معينًا للتجاذب والتوسع ، وأن الاقتصاديات المختلفة

تتطلب على أبعاد مختلفة على طول الخط . فهناك أولاً مرحلة يمكن أن تسمى المرحلة « السابقة على الاستثمار » ، وفيها لا تزال البلاد تفتقر إلى كل شيء لازم « للدفعة الكبرى » . فالتعلمون غير موجودين ، والتدريب عند مستواه الأدنى ، والمصروفات الرأسمالية الإضافية أو « البنيان السفلى » — أى القوى والثقل والموانئ والإسكان — مازالت تتطلب الإنشاء . وفي هذه المرحلة يجب أن تعد البلاد القفزة التالية إلى الاستثمار . فالأخذ بناصر التعليم والتدريب ، والاستثمار في البنيان السفلى ، ومسح الموارد ، وبعض التخطيط التمهيدى ، هى الحاجات العظمى للبلاد .

أما فى المرحلة التالية ، التى بلغتها بلا كالهند أو البرازيل أو المكسيك ، فإن الاستثمارات الكبيرة تبدأ تعود بالأرباح . ذلك أن الأساس قد وضع ، والنمو السريع يمكن تحقيقه . وهذه هى النقطة التى يمكن للعون الرأسمالى الكبير من الخارج أن يقضى على الفقر وقصور رأس المال المحليين ، وبذلك يكفى الحكومات مئونة القسوة فى اختيارها للأساليب السيادية السكلية لإرغام الشعب على الادخار . ويمكن القول إن الهند أم جميع البلاد التى وصلت إلى هذه المرحلة من النمو ، إذ قد وضع الإطار لاقتصاد قوى يؤدى وظيفته ، بيد أن خططها الرأسمالية المتسمة بالطموح تتعرض لحظر جسم من جراء نقص الخطير فى التقدير الأجنبى . لذلك فإنى شخصياً آمل أن أرى ، فى أية استراتيجية غربية للتنمية توضع لعشر السنين القادمة ، ثلاثمائة مليون جنيه استرلىنى

يحفظ بها سنوياً لحاجة الهند من القذ الأجنى . وإذا استطاعت الهند أن تحقق انطلاقتها ، فإن المسألة ليست مسألة استعداد الهند لحسب ، إذ أن نصف الناس الذين يعيشون في مناطق متخلفة تقريباً سيكونون في طريقهم إلى العالم الحديث . وإذا أضفنا باكستان أمكن مواجهة أكثر من نصف مشكلة التخلف هناك في شبه القارة الهندية .

ولو فرضنا أننا نقبل فلسفة «الدفعة الكبرى» في العون والاستثمار ، فإن يوجه رأس المال ، إذا تحققت كل الشروط الممهدة للنمو ؟ إنه من المستحيل تحديد استراتيجية عامة ، حيث إن كل بلد يختلف عن الآخر كثيراً في طاقاته وموارده التي حبه بها الطبيعة ، ونطاق سوقه الداخلية ، وصادراته المنتطرة . ولكن لعله يجدر بنا هنا ذكر نقطة أو نقطتين عامتين : أولاهما أن الاستثمار في التعليم يجب أن ينال اهتماماً كبيراً على النوام ، فالدراسات الحديثة توحى بأن ما بين ٦٠٪ / ٥٠٪ من الزيادة في الإنتاجية التي تحققت في الغرب خلال القرن الأخير قد نشأت عن التدريب الذي تمديراً أفضل ، والزيادة في البحث وفي استخدام رجال الاقتصاد بطريقة أكثر تنظيمياً . وأما معظم الاقتصاديات التامة حالياً فهي فقط في المراحل الأولى للتقدم المطلوب في التعليم . فأفريقيا ملأى بالمجتمعات التي لا يزيد عدد الملمين بالقراءة والكتابة فيها على ١٠٪ ، ومن يصلون إلى مستويات الدراسة الثانوية ١٪ فقط . ويمكن مشاهدة النتائج المفجعة لهذه المستويات في الكونغو التي لم يكن فيها عند استقلالها

أكثر من اثني عشر شخصاً من ذوى الدرجات الجامعية . إن اقتصاداً حديثاً لا يمكن أن يقوم على هذا الأساس .

وهناك منطقة خطيرة ثانية هي متلفة الزراعة . وكما رأينا ، لا غناء عن الزراعة المصرية لخلق قوة دافعة عامة في الاقتصاد القومى . وهناك حاجتان منفصلتان : تشجيع التنويرات الأساسية التى تتطلبها الزراعة الحديثة من إصلاح زراعى ، إلى تجميع الملكيات ، إلى إنشاء حركة تعاونية ذات أثر ، ثم ضمان تدفق كاف لرأس المال إلى الزراعة . بيد أن التنوع العظيم فى الأساليب المصرية ، والمخصبات الجديدة ، والوسائل الجديدة فى الفرس والفلاحة كلها تقريباً تكلف كثيراً . وهكذا الحال بالنسبة لمقدار الائتمان اللازم للبدء فى نظام تعاونى ناجح . وهناك أخيراً نظم التوسع الزراعى التى بدونها لا يستطيع المزارع أن يعلم كثيراً عن الفرص الجديدة المتاحة له . لقد كانت الزراعة فى الماضى توضع فى كثير من الأحيان فى آخر قائمة البنود الأولى بالترتيب ، ولكن التجربة الحديثة توحى بأنها يجب أن تصدر تلك القائمة .

وأما المنطقة الثالثة للتوسع — وأعنى بها الصناعة — فتبين من التنوع العام ما يجعل معظم التعميمات قليلة القيمة . على أن هناك ملاحظة أو ملاحظتين تصلحان للتطبيق نوعاً ما . فمثلاً يمكن للمرء أن يقول إن التصنيع يتقدم بسرعة أكثر ، إذا لم يعمل الإحساس الحاد بالسمعة القومية ترسيب على أخطاء كبرى باهظة التكاليف فى التخطيط ، مثل الاستثمار

في مصانع صلب متكاملة حيث لا يوجد حديد ولا لحم كوك . إن البرامج تؤدي إلى استعمال أفضل للوارد ، إذا أدركنا قيمة رأس المال في كل الاقتصاديات النامية ، وأعطى بهذا أنه نادر جداً . ويجب أن يكون غالى الثمن حتى ولو أحدثت هذه الفكرة اضطراباً في المفهوم الشائع وهو أن الخدمات الأساسية يجب أن تظل رخيصة حتى تعيش النمو .

وهناك ناحية أخرى للمشكلة ذاتها وهي : بما أن النقد الأجنبي أندر كل أنواع رأس المال فقد يكون من الضروري التأكد من أن المنظم الذى تصل يده إلى النقد الأجنبي يدفع قيمته كاملة عن طريق فرض ضرائب جمركية عالية على الواردات ، أو منح تراخيص الاستيراد عن طريق المواد العلى أو أية إجراءات أخرى . وقد يتعارض هذا الاتجاه مع اتجاه آخر — هو رفع القيمة الخارجية لعملقة الدولة النامية حتى يمكن أن تشتري صادراتها أكبر مقدار من الواردات الأجنبية ، ولكن في هذه الحالة يكون الطريق إلى التنمية — كما قال الأستاذ بيامين هيجنز ذات مرة . طريقاً ، مخوفاً ، بالحلقات المفرغة .

فينبى على الحكومة النامية أن تجعل سياساتها هادقة إلى ضمان أسرع وسيلة لجمع رأس المال ، وتشجيع الأرباح سواء أكانت في القطاع العام أم القطاع الخاص ، وترتيب نظم الضرائب بحيث توجه كل الدوافع إلى إعادة استثمارها . ثم إن هذا لا يثير الحاسه دائماً بين المخططين الذين شبوا على الاعتقاد بالوضاعة المتأصلة في قاضى الأرباح ؛

وهم على استعداد لأن يديروا الخدمات العامة الضرورية على أساس عدم المكسب أو الخسارة . بيد أن الأرباح هي إحدى الوسائل الرئيسية التي يمكن بوجها وضع الموارد تحت تصرف المستثمرين في المجتمع، وهي كما رأينا ، مصدر كبير من مصادر الاستثمار في روسيا السوفيتية .

وأما عن التكوين الفعلي للسياسة الصناعية فإنها يجب أن تتلام مع الأحوال المحلية . فعظم البلاد تستطيع أن تبدأ بأن تنتج محلياً بعض السلع التي تستوردها من الخارج ، على شريطة حماية تلك السلع . فرحلة إنتاج البيرة والأحذية والآجر ، لا تحتاج إلا إلى حكومة ذات عزيمة صادقة وبعض المهووين من المنظمين المحليين . أما الصناعات الكبرى فتتوقف على وجود المواد الخام الجوهرية ، وكذلك على مدى السوق الداخلية .

إذ من المعقول جداً أن نجد خمسة مصانع كبرى لصناعة الصلب في الهند حيث تتكون السوق من أكثر من أربع مائة مليون نسمة ، وحيث يتوافر الحديد ولحم الكوك . كما كان من سوء التدبير الإكثار من مصانع الصلب في شرق أوروبا بعد عام سنة ١٩٤٨ . ومن الواضح أن الحكومات الثامية تحسن صنعا لو أنها تلفتت حولها ترى ما إذا كانت لا تستطيع ، عن طريق الضرائب الجمركية أو الاتعافات أو الأسواق المشتركة مع جاراتها ، زيادة حجم وحداتها الصناعية وكفاءتها دون الوقوع في خطر الإفراط في الإنتاج .

ولكل هذه التغييرات — في التعليم وفي الزراعة وفي الصناعة — هناك ما هو أكثر من النتائج الاقتصادية . فالاستثمار في الرجال ، والاستثمار في الوسائل الجديدة ، والاستثمار في أنواع النشاط الجديدة كلها توسع دائرة الطبقة الإدارية والمهنية وتدعمها ، وتزيد من تدريب العمال اليدويين وأتقهم ، وبذلك يبدأ التوسع التدريجي للطبقة الوسطى حتى تشمل عدداً متزايداً من المواطنين ، ويصاحب هذا التوسع الأمل الباسم للسياسة للتطبيق والحقوق المدنية .

هذه ، إذن ، هي بعض العناصر في استراتيجية « الأخذ بالأساليب المصرية » بوجه عام ، غير أنني أظن أننا يجب أن ندرك أننا لسنا منظمين في العالم الغربي في الوقت الحاضر لتحقيق شيئاً من هذا القبيل . وقد يكون صحيحاً أننا كما لمدة قرن من الزمان تقريباً نكون اقتصاداً مرتبطاً ببعضه بعض ، إذ كان كل بلد يأخذ نحو ٧٠ ٪ من الاستثمار الأجنبي للأخر ، ويستولى على سبعين في المائة تقريباً من التجارة العالمية . ويؤثر كل بلد في الآخر تأثيراً جذرياً عن طريق الانحرافات والتغييرات في سياسته الاقتصادية : ولكن هنا كانت لمسترد مكور ، الغلبة . وهنا ، فوق كل شيء ، ظننا أنه إذا تابع كل واحد مصلحته القومية الخاصة إلى أقصى حد ، كانت النتيجة ، بطريقة ما ، في صالح كل شخص آخر ، ولكن ما أبعد هذا عن الحقيقة بصفة عامة ! ذلك أن قرار كل بلد في عام ١٩٢٩ — عندما ازداد الكساد

— بتخفيض الواردات وزيادة الصادرات، وصل بالتجارة العالمية إلى ربع ما كانت عليه في مدة تسعة أشهر : وما زاد الكساد ذاته ، إلى حد ما ، هو أن بريطانيا فيما بين عامي ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ لم تجرؤ على إنعاش اقتصادها خشية ضياع احتياطياتها الأجنبية ، وأمريكا لم تجسر على أن تحدث انكشافاً في خططها الاقتصادية المتطرف خوفاً من أن تجتذب قدراً أكبر من ذهب العالم . فإذا كنا نظن هذا التعارض الذي لا يمكن معه التوفيق بين المصلحة القومية والمصلحة الأجنبية أمر مضي وانقضى ، فلندكر أننا خلال عام ١٩٦٠ رأينا ضغوطاً مشابهة بين المارك الألماني والدولار الأمريكي . وقصارى القول إننا لم نضع بعد السياسات والنظم المطلوبة للتغلب على المصالح المتضاربة في عالم المحيط الأطلسي المعتمد بعضه على البعض . والواقع أنه لم تكن لنا مثل هذه السياسة إلا مرة واحدة ، وكان ذلك أثناء مشروع مارشال ، حين اتفقت دول ميدان المحيط الأطلسي مدة على أهداف مشتركة بسبب سخام أمريكا وزعامتها .

ولئن اعتقد الآن أن علينا أن نحیی روح مارشال ، إذا كان لا بد أن يكون لدينا أى أمل في معالجة مشكلة التزاماتنا نحو المناطق المتخلفة — ومعالجتها في الوقت المناسب . وأستطيع مرة أخرى أن أقترح في عبارات موجزة بعض السياسات التي يجب أن تضطلع بها ، إذا كنا مجتمعاً حقيقياً من الأمم القنية المكرسة لمهمة إيجاد الرفاهية والخير للعالم التام . وربما يجب أن أضيف ، بين

قوسين ، أننا بملئنا هذا يجب أن نزيد من خيرنا نحن أيضا . وفي نظري أن أوضح الأدلة على أن هناك قيادة أدبية تسوس الكون هو أنه حين يعمل الناس والحكومات بفهم وبعد نظر لخير الغير ، فإنهم يحققون الرخاء لأنفسهم أيضا . ولأخذ مثلا خبرتا الحرية في دولة الرفاهية . إذ لم تفكر في إيجادها على اعتبار أنها صفقة في ميدان الأعمال بل كانت قرارا أدبيا يرجع تاريخه إلى أيام جون ليورن . ومع ذلك فقد كانت إحدى النتائج قليل مخاطر النشاط الاقتصادي ، فالاستهلاك الكبير ، الذي يأتي عن طريق الضمان الاجتماعي ، يمكن الاقتصاد القوي من تجنب فترات الرخاء والتدهور في الاقتصاد القديم .

واعتقادي أننا يجب أن نرى النتيجة نفسها ، إذا استطعنا في الاقتصاد العالمي أن نصمم على بناء القوة الشرائية للأمم الفقيرة . عندئذ نجد مرة أخرى أن رخاءنا قد ساعد على تحقيقه تدعيم الاستهلاك العالمي وخلق اقتصاد عالمي متحرر من عوامل التقلب والتموض والتفكك التي نراها في النظام الاقتصادي كما نعرفه اليوم .

هناك مثل إنجليزي يقول : « الأمانة أحسن سياسة » ، وكان شائعا في العهد الفكتوري . ويمكنني أن أذهب إلى أبعد من هذا وأقول : إن الكرم أحسن سياسة ، وإن توفير العرض المطلوبة للغير يعود بتحقيق الخير والتوسيع على الإنسان نفسه . والحظ ليس ضدنا للدرجة مدعو اليأس ، لأن مقاييسنا الأدبية ومصلحتنا — إذا نظرنا إليها في

وضعها الصحيح — لا تنافر بينها ، ولكن ضيق أفق مصالحنا الخاصة ، سواء أكانت شخصية أم قومية ، هو وحده الذى يعنى أبصارنا عن هذه الحقيقة الأدبية .

فاذا ينبغي علينا أن نفعل إذن ؟ إن أول خطوة يجب أن تكون التزاما مشتركا ترتبط به الأمم الفنية ، وتأخذ نفسها به ، ذلك هو توفير رأس المال والمساعدة الفنية للناطقات المتخلفة . فكل من بريطانيا وكندا وأستراليا وغرب أوروبا يجب أن تبدأ بتحمل نصيبها . وهناك أمر واحد يجب أن يكون واضحا لنا كل الوضوح ، وهو أن السبب فى المتاعب الخاصة بميزان المدفوعات الأمريكى لا يدخل له بالقوة الكامنة فى الاقتصاد الأمريكى الهائل الحجم ، ولا بميزان التجارة الأمريكى وهو فى صالح أمريكا ، بل — وهذا أمر مسلم به — بتصدير أمريكا لرأس المال . بيد أن السبب يعزى أكثر ما يعزى إلى أن أمريكا تحمل أكثر كبرا من نصيبها فى مسئولية الدفاع عن العالم الحرو ومساعدة الدول النامية . وقبل أن يمكننا أن نأمل فى أن يكون لنا اقتصاد أطلسى يؤدى وظيفته ، يجب على الدول الأعضاء الأخرى أن تقوم كل نصيبها . وهناك اقتراح بتخصيص ١٪ من الدخل القومى لهذا الغرض ، وهو تقدير عادل ، ويمكن أن أضيف هنا عرضا أتى اعتبر أن ألمانيا الغربية ، وقد أعيد بناؤها بسحاء بعد الحرب ، وغر لها فى سماعة ، ما سببه هتلر من دمار هائل ، يمكن أن تكون فى مقدمة الدول التى تقبل هذا الالتزام .

يبد أن هذا الالتزام إن هو إلا الخطوة الأولى ، ذلك أن هدفنا مشتركاً كهذا يحتاج إلى شكل تنظيمى ملائم ، وأعتقد أننا يجب أن نحاول أن نقيم فى عالم المحيط الأطلسى بعض التنظيمات التى تمكنا من المجتمع القوى وأن يكون لنا بذلك احتياطى أطلسى . وأظن أننا يجب أن نتمى استراتيجيات مشتركة للتنمية والاستثمار فى داخل ميدان المحيط الأطلسى وخارجه ، كما أظن أنه يجب أن ننظر نظرة طويلة صارمة إلى سياستنا التجارية وبخاصة الأمان التى ندفعها فى المنتجات الأولية . وفى الوقت الحاضر لا تعمل هذه الأمان على جذب بقية العالم وراءنا ، كما فعلت فى الماضى ، بل على التقيض من ذلك تعمل على توسيع الثغرة . ولأجل كل هذا أرى أننا فى حاجة إلى التوسع فى منظماتنا الحالية للتنمية الاقتصادية بمنطقة المحيط الأطلسى بتكوين ما تدعو الحاجة إليه من منظمات — كالبنوك وصناديق التنمية والمجموعات التجارية ، والأسواق المشتركة ، وخدمات الإحصاء ، وفوق كل ذلك ، هيئات وضع السياسة المشتركة — لحبك أجزاء اقتصادنا الذى يعتمد بعضه على البعض ليصبح كلاً متكاملًا .

إذا فعلنا هذا ، فإنى أظن أننا نفعل أكثر من مجرد توفير الوسيلة لوضع استراتيجية للعالم التامى . إننا نخلق الظروف للاقتصادية الممهدة لنظام عالمى يودى وظيفته . وفضلاً عن ذلك فإننا نعلم أننا فى داخل مجتمعنا لا يتيسر لنا البقاء فى سلام إلا بالقانون ومراعاة الخير

العام ، فعلى هذين المحورين تقوم سلامة المجتمع . وهل يختلف عالمنا الضيق الذى يعتمد بعضه على بعض هكذا كثيراً ؟ أفلا يجب أن نحاول أن نخلق فى العالم عامة الأحوال الأساسية الممهدة لإيجاد مجتمع سلمى ؟

لأننا نعرف بالمبادئ فى داخل مجتمعاتنا المحل فلا حروب خاصة تنشب بيننا ، والاعتناء يسهون فعلا فى نجاح الفقراء وتقدمهم . وبيننا لا يمنى هنا معالجة المشكلة الكبرى بأكلها ، مشكلة القانون العالمى ونزع السلاح ، فإننى أهتم شديد الاهتمام بالجانب الثانى من النظام الجيد ، ألا وهو قدرة الاعتناء على إنراك التزاماتهم والاهتمام بالأقف مبادئ الخير العام عند خطوط حدودنا فى عالم يعتمد بعضه على بعض — واقه يعلم أن اعتمادنا بعضنا على بعض لا يمكن أن ينكر حين نقف جميعاً فى خلال الدمار النرى . إن عالمنا هذا يجب أن يتسع ليشمل الأسرة البشرية بأكلها .

وبعد أن قلت كل هذا ، أبداً أنساءل عما إذا كانت هناك أية قوى فى داخل عالمنا الغربى المطمئن المرتاح الراضى عن نفسه ترغمه على أن يقبل هذا التحدى ، وأن يرى أننا الآن نواجه ثلاثين أو أربعين عاماً تقضت فى بناء العالم على نطاق لم يعرف له مثيل فى تاريخ البشر ، منذ كان أجدادنا كلهم يعيشون دون مشاركة فى مزايا العلم ، وسرعة فى النقل وترايط كامل مما نراه فى عالمنا الحديث . فإذا يحفزنا على مواجهة هذا النوع

من القرار ؟ هل تحفزنا الحقائق ؟ إنها موجودة . ونحن لانستطيع أن تمنى لو أن الثورة الكبرى للاخذ بالأساليب المصرية التي تجتاح العالم لم تحدث ، ولأن نقول إنه كان خيراً وأيسر لو أنها لم تكن . ربما كان هذا موقفنا ، ولكننا بدأنا الثورة ، وقل إنا لانستطيع تجاهل القوى التي أطلقناها من عقالها على العالم .

وهل نتخذ من الخوف راداً لنا ؟ إن الخوف في الواقع يمكن أن يكون أساس الحكمة . ويدولى أن أولئك الذين يعيشون فيراحة وبلا اضطراب تحت التهديد الخفيف بالحرب الثورى ليسوا على شيء كبير من الحكمة ، بيد أن الخوف الأعمى ليس قوة بناءة . فالخوف ينفعنا فقط إذا دفع بنا إلى إيجاد مخرج من مخاوفنا . وليس هناك إلا طريق واحد ، وهو أن نلقى خلف ظهورنا مجتمعنا الحال بما فيه من عوامل إبادة محتملة ، وأن نقيم مكانه مجتمعاً ذا هدف أخلاقى . وفي مجتمع كهذا يحل القانون العام محل العنف الخاص ، ويقبل مبدأ الخير العام علاوة على المصالح الخاصة للمجتمعات الخاصة . وفوق كل ذلك تتكشف البشرية تحت الصدام العقائدى بعض معايير الثقة في حدها الأدنى متأسلة في الحقيقة الراهنة : وهي أننا جميعاً بشر ، وأتساقف جميعاً أما عسكرة التاريخ ، وأتأ جميعاً نحب الحياة ونسعى لسكى نحياء ونعلم أن كل حى لابد أن يموت .

وما شكى في أن الواقعية أو الخوف يكفى لأن نجعلنا نعمل ، إلا

أن المهمة التي تواجهنا مهمة إيجابية تتعلق ببناء وطن آمن للأسرة البشرية .
لأننا نحتاج أيضاً إلى موارد الإيمان والرؤيا . فهل لنا هذه الموارد ؟ أو
هل أخذت ثورات وقتنا الحاضر حمية الروح فينا ، بينما زادت من
قوانا المادية ؟

إنني لا أعتقد هذا ، لأن كل ثورة من الثورات التي بحثناها تذهب
إلى ما وراء الاهتمامات المادية وتعرض تحدياً لطبيعة العقل والروح .
إن المساواة بين الناس ، وهي تلك القوة الدافعة في كل أنحاء العالم ،
قد انبثقت أصلاً من الإحساس الغربي بأن الناس ، باعتبارهم نفوساً
ذوات قيمة ميتافيزيقية لا حدها ، متساوون أمام عرش الله . وإذا كنا
نشعر بهذه المساواة بين البشر باعتبارها حقيقة أدبية عظيمة ، فهل يرضينا
حقيقة أن نرى الناس جوعاً ، تفكك بهم الأمراض ، وأن نراهم يواصلون
الحياة في الجوع والمرض ، في حين أننا نستطيع مد يد المساعدة لهم ؟ هل
هذا هو ما نفهمه من المساواة ؟ إذا كان الأمر كذلك أفلا نخون
إيماننا .

ثم إن اهتمامنا بالأمور الدنيوية ليس أمراً مادياً صرفاً ، بل فيه
عنصر جوهري من التبصر الديني . لقد نظر الله إلى الكون الذي ابتدعه
ورأى أنه حسن . فالأشياء المادية المقدمة لنا في الحقل والمصنع يمكن
أن تستخدم في خلق مجتمع لا يجمع فيه الفرد أو يعزى أوبق ~~بالأشياء~~
لأننا نستطيع ، اقتداء الوقت ، باستخدام المادة في العمل على توفير الخير

الأعظم لجميع إخوتنا ، وهم البشرية جمعاء . إن إله المسيحيين الذى أمر أتباعه بإطعام الجياع وشفاء المرضى ، والذى اتخذ أمثاله ، التى كان يضربها ليعلم الناس ، من الأمور المألوفة فى عمله اليومى ، قد بارك الأشياء المادية . وهذه البركة لم تتوَلد ، لأن حفظنا من الأمور المادية أوفر فى الوقت الحاضر مما كان .

والعلم نفسه — وهو هذه الرؤيا لعالم منظم فيه تستجيب المادة لا لدوافع مضطربة بل لنوع من التوافق والانسجام العظيمين لقانون الكون — لا يتناقض بأية حال مع رؤياً نظام أدنى يمكن أن يكون فيه أداة لحياة أفضل تستمتع بها البشرية قاطبة . لقد نأى بنا العلم عن أقفل عبودية للماضى ، ألا وهى أن الموارد المادية كانت دائماً قليلة بحيث لا تتكافأ حتى مع أعظم الثبات الطيبة . ذلك أننا لو كنا قد أردنا منذ حاتمة عام فقط أن نمد جماهير البشر بالكساء والطعام والمأوى والتعليم البسيط لما تيسر لنا ذلك لأن وسائلنا المادية لم تكن متكافئة مع هذه المهمة . أما ما عمله العلم فهو تحريرنا من هذا القصور . لقد خلصنا من عبودية فقرنا المادى وفتح أمامنا مجالاً عظيماً للاختيار ، فيه تعمل الرؤيا والإرادة لأن الوسائل المادية متوافرة لئسهما .

فالعلم ، إذا فهم بهذا المعنى ، كان فى الواقع وسيلة للتحرر . ولعل الفارضى يتساءل : لماذا لم أذكر الحرية باعتبارها أعظم ثورة فى عصرنا هذا ؟ أقول بكل صراحة إن السبب هو أنني لست واثقة من أنها

إحدى الثورات المنتشرة في هذا القرن . إني أشعر أحيانا بأن الحرية في عالمنا الغربي أشبه بالمثل الذي ضربه المسيح عن الوزنة التي صرعا صاحبها مندبل وطعمرها في الأرض . إن لدينا الحرية ، ولكن هل نستخدمها ؟ إن كل الثورات في عصرنا هذا تتخذ موقف الغموض حيال موضوع الحرية . فتورة المساواة لا تعني بالضرورة الحرية . لأن السجناء في السجن متساوون ، ولكنهم ليسوا أحراراً . وثورة العلم تقدم لنا وسيلة الحرية ، ولكن يمكن استخدام هذه الوسيلة أيضاً لجعل الدكتاتورية أكثر فاعلية ، والحرب أكثر رعباً . وكذلك المادية إذا أسئ فهمها ، على اعتبار أنها اهتمام زائد كاذب بأمور هذا العالم ، وعبرة باطلة و تهاويل سوق التجارة و تهاويل القبيلة ، ، يمكنها أن تخلق نقيض الحرية الحقيقية حين يصبح الناس رجالاً وسيدات ، أكثر تورطاً في حاجاتهم الخاصة الملحة التي لا يمكن التخفيف منها . إن ثوراتنا لن تقوم بعملنا نيابة عنا ، بل يمكنها أن تقدم لنا الحرية أو نقيضها . وتوقف النتيجة علينا . وكثيراً ما أسائل نفسي عما إذا كنا قد بذلنا محاولة جديفة لتفسير ثورات وقتنا الحاضر في ضوء الحرية . هل قننا مقدار حرية الاختيار الذي أمدتنا به مواردنا الرأسمالية الجديدة وتكنولوجيا جديتنا الجديدة ، وقدرتنا الجديدة على خلق وسائل الثروة ؟ وهل فهمنا أن حرية العمل هذه يجب أن تستخدم ؟ إنها لا يمكن أن تترك ولا يجب أن تترك ليعلوها الصداً معنا . وإذا كانت لنا القدرة على المساعدة في عملية الأخذ بالأساليب العصرية فهل أدركنا حقيقة ملامتها للمشكلة الكبرى

في عصرنا الحاضر ، ألا وهي : هل يكون المجتمع التام مقفلاً
أم مفتوحاً ، عبداً أم حراً ؟

ومع ذلك فالحرية الدستورية مفهوم سفسطائي . فبين الماينا
كارتا ، (الميثاق العظيم للملك جون سنة ١٢١٥ م) وديمقراطية يومنا
الحاضر ، هناك ثمانمائة سنة من الخبرة وتلس الطريق . إلى لست من
« الحتميين » ، ولا أؤمن بأن القوى الاقتصادية تخلق بالضرورة صوراً
أساسية ، بل بالعكس أؤمن بأن الحرية كانت إحدى الآراء التكوينية
الطبيعية لأسلوب حياتنا الغربي . إلا أنني ألاحظ في نفس الوقت أن
حزبها بالنظم الملوسة كان يفترض فعلاً بعض التغيرات الاقتصادية
والاجتماعية . ولقد ساعد بروز طبقة وسطى قوية بعد العصور الوسطى
عل الحصول على حقوق وحرريات لمجموعة أكبر جداً من مواطنين
مسؤولين قائمين بذواتهم .

وفي القرن التاسع عشر شجع نمو الثروة وانتشار الإسلام بالقراءة
والكتابة على زيادة الميزات الديمقراطية ، كما جاء حق التصويت العام
الكامل للبالغين وتعليم البالغين القراءة والكتابة تقريباً في الوقت
ذاته .

وأظن أنه ربما يكون من المعقول افتراض وجوب توقع حدوث
شيء على هذا النمط في المجتمعات الصاعدة ، وإن تكن لا حاجة بها إلى
الانتظار طويلاً لأن نماذج التغير موجودة فعلاً . فالانتشار الكبير
للطبقة المهنية والإدارية ، والتوسع السريع في تعلم القراءة والكتابة ،

بما يفترضانه مقدما من زيادة في الموارد ، يعتبران بلا شك تقريبا الظروف المهددة للتطور السياسى فى الحرية . وأظن أننا نرتكب شططا إذا كنا نتوقع فجأة من أولئك الذين ينشأون فى المجتمعات البدائية أن يدركوا مفاهيمنا عن الحرية كما هى ، ناسين التاريخ الطويل لخبراتنا الخاصة الذى اجتزنناه . وإذا أردنا ألا يخيب فالتنا فإني أظن أننا يجب أن نسعى بمجد وعزيمة جديدين لسد الثغرة التاريخية ، لأننا فى حاجة لأن يزداد نشاطنا كثيرا فى ناحية المساعدة الاقتصادية والاستثمار الرأسمالى والعون التعليمى ، وأن نعمل بعزيمة أقوى لحلق إطار الإمام العام بالقراءة والكتابة والمسئولية الشخصية ، وأن يقنع خيالنا فى إظهار أننا نتبرحق الأمم فى حكم نفسها على أنه قطعا الخطوة الأولى الجوهرية بل الأولى لإيجاد الأحوال التى فيها تستطيع الأمم أن تكون حرة حقيقة . بيد أن الخطوة التالية لا تقل حيوية عن الأولى وهى أن نطبق خبرة الحرب القومية بطريقة عملية وألا نسمح لها بأن تصبح فترة للإفلال من الفرص والآمال .

غير أنه ينطبع فى ذهنى أننا حين نتحدث بثقة عن الحرية فإننا لا ندرك العبوديات الخفية التى يخلقها أعداء البشرية القدامى : عبودية الفقر حين تمل الوسائل بحيث لا توجد إطلاقا فرصة للاختيار بالمعنى الحرفى ، وعبودية الجمل حين لا يكون هناك أوضاع يفتح لها العقل بسبب عدم التعليم الذى يمكن للعقل أن يبدأ العمل به ، وعبودية المرض وهى تعنى أن معدل الأعمار أقصر من أن يسمح بأية خبرات للحرية ، وأن السنين التى يحيها الفرد « يجبر نفسه خلالها جراً » بدون الصحة والقوة اللتين هما فى حد ذاتيهما تحرر .

ولأننا فسرنا الحرية في أضيق معانيها ، وافترضنا أن الناس سيجدون الشكل الخارجى للحرية طبيعياً حينما لا يتحقق شيء من خواها الجوهرى. الحقيقى ، بدأ دفاعنا عن أسلوب الحياة الحر أجوف فارغاً . إذ ماذا يعنى أسلوب الحياة الحر لمجتمع قبل لا يعرف إذا كان سيجد ما يستطيع أن يقات به فى غده القريب ، وما هو أسلوب الحياة الحر بالنسبة لمجتمع قديم تحوّل الأمية فيه بين معظم الناس وبين الاستمتاع بميزات الحرية ؟ وفون كل ذلك ماذا يمكن أن يقال عن معنى الحرية حين يبدو أن الأمم التى تتحدث عنها بلا انقطاع لا تدرى إلا القليل جداً عن مدلولاتها الأدبية الأعم ؟ فهل أكون حراً إذا كان أخى مكبلاً بأغلال الفقر والجهل ولا فكك له منها ؟ وهل أكون نبى أسلوب الحياة الحرة ، إذا بدأ منى عدم اكترات بحالة الرجل الذى وقع بين اللصوص ، فساعدته السامرى الصالح * ، بينما مر به الغير دون أن يبدو أى اهتمام ؟

إننا إذا أردنا نشر ثورة الحرية حول العالم لتكفل الثورات الكبرى الأخرى فى عصرنا هذا وتوفى بينها ، فعلينا أن نعيد لحسن خواها الأدبى ثم نسأل أنفسنا عما إذا كنا لا نترك الحرية كهيئة معطلة عن العمل ونسمح لقوى أخرى ليست موالية للحرية أن تحتكر النظرة العظيمة لثروتك الذين يعملون فى إخوان خلق عالم يستطيع الكن أن يعيشوا فيه .

* تشير الكاتبة إلى أحد الأمثلة التى ضربها المسيح لتلاميذه ليظهرهم أن أعمال الرحمة لا تنفع فى طرقها حواجز المنصر أو الدين — المترجم .

ولكن لنذكر أن الله سبحانه لا يتدع ، وأتأ إيماننا نحصد ما نزرع ،
ولذا كانت الحرية بالنسبة لنا لا تعنى شيئاً أكثر من حقنا في السعي وراء
مصلحتنا الذاتية — شخصية كانت أو قومية — فيثبتنا لا نستطيع أن ندعى
الحق في المطالبة بأعظم صورة نريدها لمجتمعنا ، وهي الحرية المجيدة لأولاد
الله * فإننا بدون هذه النظرة نهلك كما هلك أمثالنا من الشعوب الأخرى.
أما إذا استعدناها أمكن أن تكون ، كما كانت دائماً ، أعق مصدر يستمد
منه مجتمعنا الإلهام ، وأن تمنح أسلوب حياتنا قوته المتواصلة .

محتويات الكتاب

- ١ — منابع الثورات الأربع .
- ٣٠ — الامم الفقيرة .
- ٥٨ — النسخة الاصلية للشيوعية .
- ٨٥ — اقتصاديات التنمية .
- ١١١ — سياسة التنمية .
- ١٤٣ — ليس بالخبز وحده (يحيا الإنسان) .

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة



دار الجليل للطباعة ١٤ قصر للتوزيع - القاهرة
تلفون : ٩٠٥٢٩٦